

آفاق جديدة للابتكار المصرفي

التقرير السنوي 2024



القسم الأول - بيان عن 2024

الرؤية، والرسالة، والقيم	4
المؤشرات المالية	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
تقرير مجلس الإدارة	7
التصنيفات	11
أعضاء مجلس الإدارة	12
تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة	14
الإدارة التنفيذية	18
تقرير الاستدامة	20

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

تقرير حوكمة الشركات	25
الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت	42
معلومات عن المؤسسة	49

القسم الثالث - البيانات المالية

استعراض النتائج المالية	54
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	56
إلى السادة المساهمين	
القائمة الموحدة لـ:	
- القائمة الموحدة للمركز المالي	59
- القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر	60
- القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر	61
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية	62
- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية	63
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	64
إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3	97

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية	109
محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية	114

للإطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي 2024
تفضل بزيارة: www.bbkonline.com/annualreport2024

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل
مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي.





صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم

الريادة في الابتكار المصرفي

اليوم ونحن على أعتاب دورة استراتيجية جديدة، يتمتع بنك البحرين والكويت بمكانة مرموقة تؤهله لقيادة مسيرة القطاع المالي في مملكة البحرين نحو آفاق أسمى من الابتكار والمرونة. فخلال العام 2024، شهد البنك فترة مثمرة من النمو والتحول النوعي، وذلك تمهيداً للانطلاق نحو مزيد من النجاح في الميدان المالي سريع التغير والتطور.

أما التزام البنك الراسخ بالتقدم التكنولوجي والممارسات المستدامة وطرح الخدمات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء، فما زال يشكل الركيزة الأساسية لاستراتيجيته. وتؤكد إنجازاتنا خلال العام على تفانينا وحرصنا على تعزيز الاقتصاد البحريني، مع ضمان الحفاظ على مكانتنا الرائدة في طليعة مسيرة التميز المصرفي في المنطقة.

وإذ نواصل تعزيز هذا الإرث العريق، ندرك جيداً أهمية الدور المتزايد للتحول الرقمي في تشكيل مستقبل الخدمات المصرفية. وعليه، يظل تركيزنا الاستراتيجي منصّباً على الارتقاء بتجربة العملاء من خلال توظيف الحلول المالية المبتكرة، ودمج الأدوات الرقمية، وطرح خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات السوق الديناميكية التي نشهدها في يومنا الحالي.

وإذ نستهل العام 2025، يغمرنا الحماس لمواصلة دفع مسيرة الابتكار، وخلق مزيد من فرص النمو والازدهار، والمشاركة بدور حيوي في تحقيق رؤية البحرين الأوسع للرخاء الاقتصادي.

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المجددين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض. إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبداع • الحماس • الريادة • الجدارة

المؤشرات المالية

2020	2021	2022	2023	2024	
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
80.8	82.6	102.5	133.4	124.6	صافي دخل الفوائد
37.8	34.7	35.7	20.5	36.6	إيرادات أخرى
60.7	60.8	64.5	68.7	71.3	مصروفات تشغيلية
52.0	53.1	64.4	74.5	72.0	صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك
%20	%20	%30	%30	%35	أرباح أسهم نقدية
%10	%10	%5	%5	%0	توزيعات أسهم
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
3,760	3,673	3,754	3,902	4,193	مجموع الموجودات
1,556	1,607	1,614	1,588	1,794	قروض وسلف
947	983	922	907	985	استثمارات
2,167	2,126	2,117	2,130	2,411	ودائع العملاء
189	245	264	302	307	اقتراضات لأجل
515	545	599	614	624	مجموع حقوق الملكية
الربحية					
29	29	36	41	40	العائد المخفّض على السهم الواحد (فلس)
%51.2	%51.8	%46.7	%44.6	%44.3	نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات
%1.3	%1.4	%1.7	%1.9	%1.8	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%11.4	%10.1	%11.7	%12.7	%11.7	نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية
37,596	41,390	49,734	53,923	57,067	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)
رأس المال					
%21.8	%23.6	%27.3	%28.1	%26.5	ملءة رأس المال
%13.7	%14.8	%16.0	%15.7	%14.9	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
%36.6	%45.0	%44.1	%49.1	%49.1	نسبة اقتراضات لأجل إلى حقوق الملكية
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
%41.4	%43.8	%43.0	%40.7	%42.8	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
%71.8	%75.6	%76.3	%74.6	%74.4	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
%25.2	%26.8	%24.6	%23.3	%23.5	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات
%34.8	%32.6	%31.7	%35.4	%34.4	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
%289.7	%323.7	%301.4	%292.6	%268.5	نسبة تغطية السيولة
%134.2	%136.9	%138.3	%137.6	%142.0	صافي نسبة التمويل المستقر
%6.3	%5.2	%3.4	%3.0	%4.2	نسبة القروض المتعثرة
%2.1	%2.3	%2.7	%3.1	%2.9	هامش الربح الصافي
1,384	1,282	1,295	1,381	1,261	عدد الموظفين

نمضي قدماً في مسيرتنا
مدفوعين برؤية طموحة
وثقة كبيرة نابعتين من ركائز
استراتيجيتنا الراسخة وسجلنا
الحافل بالنجاحات.



طارق جليل الصقار
رئيس مجلس الإدارة

شهد بنك البحرين والكويت أيضاً تغييراً في هيكله القيادي في العام 2024، إذ تقاعد السيد عبد الرحمن سيف بعد 16 عاماً من العمل في البنك، بما في ذلك أربعة أعوام كرئيس تنفيذي للمجموعة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب بخليفته السيد ياسر الشريفي، والذي يأتي للبنك بأكثر من ثلاثة عقود من الخبرة الواسعة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية. وبفضل سجله الحافل بالنجاح والابتكار والرؤى الاستراتيجية الثاقبة، فإن السيد الشريفي مؤهل تماماً لقيادة مسيرة بنك البحرين والكويت نحو المرحلة التالية من النمو والتقدم.

وختاماً، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة ورؤاه التقدمية الملهمة، والتي أرسيت أساساً راسخاً لتحقيق الازدهار والرخاء الدائمين. كما أتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على جهوده الدؤوبة وتفانيه في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز مكانة البحرين الرائدة على الساحت العالمية. ونحن يشرفنا أن نواصل مشاركتنا بدور حيوي في هذه الرحلة، مع المساهمة بفاعلية في رسم ملامح مستقبل أكثر إشراقاً لمملكة البحرين. كذلك أود أن أعرب عن جليل الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، على قيادته الرشيدة ودعمه الدائم.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لحكومتَي البلدين وحكومات مختلف البلدان التي تعمل فيها والسلطات الرقابية والتنظيمية على جهودها الحثيثة لإرساء منظومة مستقرة وتقدمية تُمكن شتى المؤسسات، مثل بنك البحرين والكويت، من تحقيق الازدهار والمساهمة بدور فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية.

والشكر موصول أيضاً لأعضاء مجلس إدارة البنك وجميع السادة المساهمين على دعمهم والتزامهم المستمرين، وأنا على يقين أنه بفضل تفانيهم ومؤازرتهم سيتمكن بنك البحرين والكويت من تقديم أفضل قيمة وتحقيق نمو قوي في العام 2025 وما بعده.

طارق جليل الصقار
رئيس مجلس الإدارة

على مدار 2024، شهد بنك البحرين والكويت عاماً استثنائياً حافلاً بالأحداث والإنجازات، إذ اختتمنا دورتنا الاستراتيجية التي امتدت على مدى 3 سنوات وبدأنا استعداداتنا لدورة 2025-2027. كما نمضي قدماً في مسيرتنا مدفوعين برؤية طموحة وثقة كبيرة نابعتين من ركائز استراتيجيتنا الراسخة وسجلنا الحافل بالنجاحات.

ويحرص مجلس الإدارة على الالتزام بأعلى معايير حوكمة الشركات، وضمان الامتثال للقوانين التنظيمية والاشتراطات الرقابية، فضلاً عن مواصلة إحراز تقدم ملموس على مستوى أجندة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما إننا ملتزمون بتسريع وتيرة التحول الرقمي، وطرح حلول مالية مبتكرة تلبي الاحتياجات المالية المتوقعة لعملائنا بشكل استباقي، وتساعد على تسير معاملاتهم اليومية وحياتهم بشكل عام، وذلك لتصبح الخدمات المصرفية أسهل من أي وقت مضى. ومن خلال ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مرنة ومُبدعة، نهدف إلى دفع عجلة النمو، وفي الوقت ذاته، المشاركة بدور حيوي فعال في تحفيز التقدم الاقتصادي في مملكة البحرين.

هذا وقد كان لنهجنا الاستراتيجي دور محوري في ضمان تحقيق نتائج جيدة وصافي أرباح بلغ 72.0 مليون دينار بحريني، وذلك على الرغم من أوضاع السوق الحافلة بالتحديات.

وكان من أهم مستجدات العام 2024 عملية الاندماج المحتملة مع بنك البحرين الوطني، والتي ستكشف أبعادها في العام 2025. وانطلاقاً من هذا الزخم الإيجابي، سنواصل العمل بحماس لدفع عجلة النمو على مستوى المجموعة بأكملها، بما في ذلك فروعنا في الخارج وشركاتنا التابعة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر والامتنان للسيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة المنتهية ولايته، على عطائه وتفانيه وقيادته بعيدة الرؤى، والتي ساهمت في تحويل بنك البحرين والكويت إلى إحدى أهم المؤسسات المالية المرموقة في البلاد. ففي ظل قيادته حقق البنك العديد من الإنجازات والنمو حتى أصبح أحد أعمدة القطاع المالي في المملكة. علاوة على ذلك، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى عضو مجلس الإدارة المنتهية عضويته، السيد محمد عبد الرحمن حسين، على إسهاماته في مسيرة نجاح البنك، كما أرحب بعضوي مجلس الإدارة الجديد، السيد منذر عبد العزيز الكوهجي والدكتور غنية محسن الدرازي، واللذان يأتيان للمجلس بخبرات ثرية ورؤى جديدة في هذه المرحلة الجديدة من رحلة البنك.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتشرف بتقديم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

حقق بنك البحرين والكويت أداءً مالياً قوياً، إذ نجح في التغلب على أوجه عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي، كما وظف عدداً من المبادرات الاستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق النمو. كذلك واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرقمية من خلال الارتقاء بمنصة "BBK Business" وإطلاق العديد من المبادرات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء، والتي كان من شأنها تيسير العمليات وتبسيطها، وتحسين عملية تسجيل العملاء، فضلاً عن ترسيخ مكانة البنك كإحدى أهم المؤسسات الرائدة في طرح الحلول المصرفية المبتكرة.

وتؤكد استراتيجيات الاستثمار التي ننتهجها على أهمية امتلاك محفظة متنوعة ومدرسة بعناية، مع التركيز على سندات الدخل الثابت السائلة ذات الأسس الائتمانية القوية. وبفضل الإدارة الفعالة للقيمة النسبية وتمديد آجال الاستحقاق، تمكن بنك البحرين والكويت من تحقيق عوائد جذابة مع تأمين الدخل المستقبلي في الوقت ذاته.

في ظل القيادة الحكيمة لمجلس الإدارة، حقق بنك البحرين والكويت العديد من الإنجازات المالية البارزة على مدار العام، بما في ذلك الإصدار الناجح لسندات اليورو متوسطة الأجل (EMTN) بأجل استحقاق خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار في يونيو 2024، إذ تجاوز حجم الاكتتاب فيها أكثر من ضعفي المبلغ المستهدف، الأمر الذي برهن على ثقة المستثمرين الكبيرة في البنك، كما ساعده على تسعير السندات بهامش تنافسي بلغ 32.5 نقطة أساس فوق سندات البحرين السيادية ذات الأجل المماثل. وساهم هذا الإنجاز في تعزيز الوضع التمويلي لبنك البحرين والكويت وتوسيع قاعدته من المستثمرين الدوليين.

التركيز على العميل أولاً

يفخر بنك البحرين والكويت بمكانته الرائدة التي استحقها عن جدارة كمؤسسة حريصة دائماً على منح الأولوية لعملائها، سواء من قطاع الأفراد أو الشركات أو المؤسسات. إذ تظل مصلحة عملائنا هي الدافع الرئيسي والأول وراء أي قرارات نتخذها، ومن خلال الإنصات لهم باهتمام والمبادرة بتطوير حلول مبتكرة لتيسير معاملاتهم وحياتهم بشكل عام، نجحنا في ترسيخ مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة.

ونحن نسعى إلى التميز عن المنافسة وتعزيز اسمنا كمزود الخدمات المالية الأكثر ابتكاراً وتطوراً، وذلك من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات والحلول المصرفية الرقمية. كذلك يتميز البنك بتطبيق إجراءات أمن وأطر لمنع الاحتيال ذات مستوى عالمي، كما يواصل التحسين والتطوير للتصدي لأي تهديدات جديدة. وفي الوقت ذاته، نسعى إلى ضمان أن تظل شبكة فروعنا متكاملة ومتاحة على أفضل وجه، مع توفير خدمات مخصصة وأحدث التطورات التكنولوجية التي تمكن عملاءنا من إنجاز معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

ومن الجدير بالذكر أن علاقتنا تشكّل إحدى القوى الرئيسية الدافعة لمسيرة تقدّم البنك، ويمتد ذلك إلى الكوادر التي تخدم عملاءنا. وعليه، يسعى بنك البحرين والكويت بكل جدٍ إلى إرساء أسس بيئة عمل مرضية ومُجزية ومُشجعة، وذلك من خلال إتاحة فرص واعدة لموظفينا ليتمكنوا من تحقيق النمو ومواكبة وتيرة النمو المستمر للبنك.

تعزيز التزامنا بالاستدامة والحوكمة

يعتبر بنك البحرين والكويت من أولى المؤسسات المالية التي بادرت بتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المملكة، فضلاً عن التزامه الراسخ باتباع أفضل الممارسات العالمية، حتى قبل أن تصبح هذه التدابير إلزامية بموجب اشتراطات مصرف البحرين المركزي. ولضمان إرساء أسس نهج متوازن للنمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، تم تعيين مسؤول للاستراتيجية والاستدامة بهدف تعزيز أجندة البنك الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتوسيع نطاقها، ودمج هذه المبادئ بشكل أكبر ضمن عمليات البنك.

كما منح البنك الأولوية للتمويل المستدام باعتباره أحد أهم مجالات التركيز الرئيسية، وذلك سعياً لدعم أهداف المملكة لخفض الانبعاثات والوصول إلى الحياد الصفري. كذلك طرح البنك منتجات تمويلية مرتبطة بالاستدامة لتشجيع عملائه على تبني الممارسات الخضراء.

ويواصل بنك البحرين والكويت دعم مبادرات النمو الاقتصادي وتنمية البنى التحتية بما يتفق مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030. كما يسرنا دعم الفعاليات التي تحتفي بروح العزة والفخر الوطنيين على غرار موسم "أعياد البحرين" و"مهرجان ربيع الثقافة"، والتي تساهم في بناء المجتمع وتعزيز التراث الثقافي، فضلاً عن تحفيز نمو قطاع السياحة في البحرين.



نسعى إلى ضمان أن تظل شبكة فروعنا متكاملة ومتاحة على أفضل وجه، مع توفير خدمات مخصصة وأحدث التطورات التكنولوجية التي تمكن عملاءنا من إنجاز معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.



السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي

في العام 2024، انحسرت ضغوط التضخم والتحديات الهيكلية التي واجهها الاقتصاد العالمي، إذ ازداد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.1%، ويتوقع أن تشهد هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً في العام 2025 لتصل إلى 3.2% وفقاً لمؤسسة يورومونيتر إنترناشيونال. وأظهرت الاقتصادات المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، صموداً ومرونة في مواجهة تشديد السياسات النقدية، في حين واصلت الأسواق الناشئة تحقيق النمو من خلال الإصلاحات والطلب الاستهلاكي المرتفع.

سجلت اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً نسبته 1.6%، وذلك على إثر تراجع أداء القطاع النفطي، ومع ذلك شهد الاقتصاد غير النفطي نمواً نسبته 3.7% مدفوعاً بتنوّع الأنشطة الاقتصادية وتوسّعها في قطاعات السياحة والمالية والتقنية. ويتوقع البنك الدولي تسارع نمو اقتصادات بلدان منطقة الخليج العربي بمعدل 4.2% في عامي 2025 و2026 مدعوماً بالتنوّع المالي وتطوير البنى التحتية.

حقق بنك البحرين والكويت صافي ربح منسوب لمساهمي البنك بلغ 72.0 مليون دينار بحريني في العام 2024، بانخفاض قدره 3.4% عن العام 2023. كما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة 40 فلساً في العام 2024 مقابل 41 فلساً خلال العام 2023. في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين العائد إلى مالكي البنك 620.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2024 مقابل 611.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2023.

وقد تأثرت هذه النتائج بارتفاع المخصصات خلال العام. ومع ذلك، من ناحية أخرى، ارتفع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 35.4% ليصل إلى 19.5 مليون دينار بحريني، في حين شهدت الاستثمارات والدخل الآخر نمواً قدره 21.5% لتصل إلى 19.8 مليون دينار بحريني. وتعكس هذه النتائج فاعلية نموذج الأعمال الديناميكي الذي يطبقه البنك، فضلاً عن جهوده الدؤوبة لتنويع الدخل من المصادر غير المرتبطة بالفوائد.

وبناءً على النتائج المالية الإيجابية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، أوصى مجلس الإدارة بدفع أرباح نقدية سنوية بقيمة 35 فلس للسهم الواحد (متضمنة أرباح أسهم مرحلية بواقع 12.5 فلساً للسهم الواحد تم دفعها مسبقاً) عن السنة المالية 2024 للمساهمين المسجلين لدى البنك في تاريخ الاستحقاق، وذلك شريطة موافقة الجهات الرقابية ومساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك المنعقد في 27 مارس 2024، تمت إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققين خارجيين لحسابات بنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ويعكس اقتصاد مملكة البحرين هذه الاتجاهات التي تشهدها منطقة الخليج العربي. ووفقاً لبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بلغت نسبة إسهامات القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 86.4% خلال الربع الثالث من العام 2024، وسجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بنسبة 5.8% على أساس سنوي، وأسهمت بنسبة 17.7% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وساهمت مشاريع البنى التحتية الكبرى والانتعاش القوي لقطاع السياحة في تعزيز مرونة الاقتصاد البحريني ونموه واستقراره.

وفي هذا السياق، يواصل مجلس إدارة بنك البحرين والكويت التزامه بإرساء أسس متينة لأعمال البنك خلال فترة الدورة الاستراتيجية التالية والتي تمتد على مدار 3 سنوات، مع التركيز على دفع عجلة النمو المستدام، وتحسين كفاءة العمليات. ونحن نؤمن بوجود فرص وفيرة ومثمرة في جميع مراحل أي دورة اقتصادية. وعليه، فإن مجلس الإدارة يشعر بالثقة والتفاؤل إزاء قدرة المجموعة على التعرّف على هذه الفرص واغتنامها، محلياً ودولياً، من خلال نهجنا المرن وقدرتنا الكبيرة على التكيف. ومن خلال مواءمة أهدافنا مع الأولويات الوطنية، والاستفادة من خبرات البنك الثرية، نسعى إلى مواصلة تحقيق أفضل قيمة طويلة الأجل لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة والمشاركة بدور محوري في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد.

المؤشرات المالية

حقق بنك البحرين والكويت أداءً مالياً جيداً خلال العام 2024، وذلك بفضل وضع السيولة القوي لديه، وموارده المالية المتنوعة، والنموذج التشغيلي المرن الذي يحرص على تطبيقه على مستوى جميع أعماله.

المخصصات

يوصي مجلس الإدارة بالمخصصات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من قبل المساهمين:

مليون دينار بحريني	
131.9	أرباح مستبقة كما في 1 يناير 2024
72.0	أرباح العام 2024
(1.4)	التغيرات الأخرى في الأرباح المستبقة
(4.8)	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
197.7	أرباح مستبقة في 31 ديسمبر 2024 قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة والمرحّلة)
(2.2)	توزيعات مقترحة للأنشطة المسؤولية الاجتماعية
(63.2)	توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (35% من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة) متضمنة 22.6 مليون دينار بحريني دُفعت كأرباح نقدية فصلية
132.3	أرباح مستبقة في 31 ديسمبر 2024 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة أعضاء المجلس المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط الحوافز	أخرى	المجموع			
أولاً: السادة أعضاء مجلس الإدارة الذين كانوا أعضاء في مجلس الإدارة خلال عام 2024م من 2024/01/01م إلى 2024/03/27م:													
مراد علي مراد	28,525.00	2,500.00	-	-	-	-	-	-	-	31,025.00	-	-	
محمد عبد الرحمن حسين	14,264.00	2,000.00	-	-	-	-	-	-	-	16,264.00	-	-	
ثانياً: الأعضاء المستقلون:													
طارق جليل الصفار	105,737.00	11,000.00	-	-	-	-	-	-	-	116,737.00	-	-	
عارف حيدر رحيمي	60,000.00	16,250.00	-	856.127	-	-	-	-	-	77,106.13	-	-	
خالد ناصر الشامسي	60,000.00	23,999.85	-	21,599.856	-	-	-	-	-	105,599.71	-	-	
منذر عبد العزيز الكوهجي	45,737.00	7,750.00	-	-	-	-	-	-	-	53,487.00	-	-	
غنية محسن الدرازي	45,737.00	4,500.00	-	852.234	-	-	-	-	-	51,089.23	-	-	
ثالثاً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
خالد حسين تقي	60,000.00	6,000.00	-	-	-	-	-	-	-	66,000.00	-	-	
نور نائل الجاسم *	60,000.00	5,000.00	-	4,800.00	-	-	-	-	-	69,800.00	-	-	
دانه عقيل رئيس **	60,000.00	7,000.00	-	-	-	-	-	-	-	67,000.00	-	-	
ناصر خالد الراعي **	60,000.00	11,500.00	-	-	-	-	-	-	-	71,500.00	-	-	
خالد محمد العصفور *	60,000.00	6,500.00	-	5,400.00	-	-	-	-	-	71,909.00	-	-	
رابعاً: الأعضاء التنفيذيون:													
لا يوجد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع	660,000.00	103,999.85	-	33,508.217	-	-	-	-	-	797,508.07	-	-	

ملاحظات:

- جميع المبالغ بالدينار البحريني
- مكافأة عضوية مجلس الإدارة سوف تدفع في عام 2025 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في 25 مارس * يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار - الكويت ** يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
- عضوية السيد مراد علي مراد والسيد محمد عبد الرحمن حسين حتى تاريخ 2024/03/27
- عضوية السيد منذر عبد العزيز الكوهجي والدكتورة غنية محسن الدرازي من تاريخ 2024/03/27



يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بتعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو في ظل المشهد العالمي والإقليمي سريع التطور.



نظرة مستقبلية

نحن متحمسون لتنفيذ خطة أعمالنا الطموحة التي تمتد على مدار 3 أعوام، والتي وضعناها خصيصاً لدورتنا الاستراتيجية القادمة للأعوام 2025-2027. ويواصل بنك البحرين والكويت التزامه بتعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو في ظل المشهد العالمي والإقليمي سريع التطور. وبفضل تسارع وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وانتعاش اقتصادات منطقة بلدان الخليج العربي واستعدادها لتحقيق نمو قوي، فإن بنك البحرين والكويت يقف بدوره على أهبة الاستعداد لاغتنام الفرص الجديدة والمثمرة بشكل استراتيجي مدروس.

كذلك سيواصل بنك البحرين والكويت تقديم أفضل قيمة من خلال مواكبة اتجاهات السوق، بل والتقدم عليها بخطوة، وفي الوقت ذاته تلبية احتياجات العملاء دائمة التطور والتغير، وطرح منتجات وخدمات مبتكرة مُصممة لدعم

الشركات والأفراد وتمكينهم من تحقيق أهدافهم المالية، وذلك من خلال دمج تحليلات البيانات المتقدمة، وتبسيط العمليات وتيسيرها، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية لمواصلة العمل عن كثب مع عملائه.

علاوة على ذلك، يولي مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً لتعزيز الحضور الدولي لبنك البحرين والكويت، وذلك من خلال العمل بجد على استكشاف الأسواق الرئيسية والناشئة لتنويع مصادر الدخل. كما يلتزم البنك بتعزيز النمو عبر شركتيه التابعتين، كريدي مكس وإنفيتا.

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمساهمي بنك البحرين والكويت على ثقتهم ودعمهم المستمرين. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم ومؤازرتهم للبنك.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لفريق الإدارة والموظفين على عملهم الدؤوب وتفانيهم، مما أثمر عن عام آخر من النجاح والنمو، ولا يفوتني كذلك أن أثنى على قدرتهم الكبيرة على التكيف والصمود والابتكار، والتي ساعدتنا على مواصلة مسيرتنا بخطى ثابتة على درب النجاح وتعزيز إرث التميز في البنك.

طارق جليل الصقّار

رئيس مجلس الإدارة

في 11 ديسمبر 2024، أكدت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما يعبر عنها تقييم معدل الجدوى عند "b+".

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكد معدل الجدوى. وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيلية في البحرين، وبشكل أكثر تحديدًا، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند B+.

في 21 مايو 2024، أكدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل عند "B2"، وهو ما يعبر عن القوة الائتمانية المستقلة للبنك، كما يؤكد تقييم الائتمان الأساسي عند "b2"، وهو التصنيف ذاته الذي منحه الوكالة لمملكة البحرين "B2" بنظرة مستقرة. ويؤكد تقييم الائتمان الأساسي لبنك البحرين والكويت عند "b2" على الأداء القوي لأنشطته المحلية، وهو ما يدعم بدوره قدرته القوية على تحقيق الأرباح، ويعزز السيولة الوافية العالية، والتمويل المرن وكفاية رأس المال.

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

B+

B+	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل
B	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل
b+	معدل الجدوى (VR)
B+	الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات: طويلة الأجل
B	الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات: قصيرة الأجل
مستقرة	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 11 ديسمبر 2024

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

الودائع طويلة الأجل

B2

B2	الودائع طويلة الأجل
B2	ديون طويلة الأجل
b2	تقييم الائتمان الأساسي
B2	الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات
(P)B3	سندات متوسطة الأجل ثانوية
مستقرة	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 21 مايو 2024

أعضاء مجلس الإدارة



عارف حيدر رحيمي
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 22 أغسطس 2022
(مستقل)

الشهادات والخبرات
محاسب عام معتمد، مجلس المحاسبة، أوريفون،
الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 32 عاماً في قطاع الخدمات المالية.



خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 28 مارس 2023
(غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
ماجستير في العلوم المالية جامعة ديبول،
شيكاغو - الولايات المتحدة. 17 عاماً من الخبرة
في القطاع المالي.



طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 28 مارس 2023
(مستقل)
الشهادات والخبرات
درجة بكالوريوس في التسويق وريادة الأعمال،
دبلوم من جامعة كولومبيا في تطوير القياديين.
25 عاماً من الخبرة في القيادة وتطوير الشركات
والاستثمار في قطاعات متعددة من الاقتصاد.



دانه عقيل رئيس
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في 28 مارس 2023
(غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
تم اعتمادها كمحامية غير ممارسة في المحاكم
العليا في إنجلترا وويلز منذ 1 أبريل 2010. حاصلة
على مؤهل قانوني للدراسات العليا (LPC)،
جامعة القانون (المملكة المتحدة).
بكالوريوس في القانون من جامعة وارويك،
المملكة المتحدة. 19 عاماً من الخبرة في قطاع
الشؤون القانونية والقطاع المالي.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق والالتزام
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 2 مايو 2023
(غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
مدقق داخلي معتمد، وشهادة في إدارة المخاطر
من معهد المدققين الداخليين المعتمدين،
الولايات المتحدة الأمريكية.
بكالوريوس إدارة الأعمال - بتخصص التمويل،
جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 15 عاماً من الخبرة في أعمال التوكيد
والاستشارات في مجال التدقيق وإدارة المخاطر
مع مجموعة متنوعة من العمليات في مجالات
تشمل القطاعين المصرفي والاستثماري.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في 24 مارس 2020
(غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعة الكويت،
دولة الكويت. أكثر من 17 عاماً من الخبرة في
قطاع الاستثمار وإدارة المخاطر.



منذر عبد العزيز الكوهجي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر
عضو لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 27 مارس 2024
(مستقل)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس الهندسة الميكانيكية
والإدارة الصناعية - جامعة تكساس في أوستن،
الولايات المتحدة الأمريكية
أكثر من 34 عاماً من الخبرة في الخدمات
المصرفية والاستثمارية وإدارة الثروات.



خالد ناصر الشامسي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق والالتزام
نائب رئيس لجنة المخاطر
عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
درجة البكالوريوس (بامتياز مع مرتبة الشرف) في
المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية. خريج تنفيذي
من كلية هارفارد للأعمال ومن كلية بيركلي هاس
لإدارة الأعمال - جامعة كاليفورنيا بيركلي - ومن
كلية إنسياد للأعمال. 23 عاماً من الخبرة في
القطاع المالي والاستثماري.



الدكتورة غنية محسن الدرازي
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في 27 مارس 2024
(مستقل)

الشهادات والخبرات
دكتورة في إدارة الأعمال، جامعة دورهام،
المملكة المتحدة، أكثر من 26 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.



خالد محمد العصفور
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 17 أكتوبر 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
محلل مالي معتمد، أكثر من 16 عاماً
من الخبرة في الاستثمارات البديلة.
عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت



نواصل تركيزنا على العملاء
في المقام الأول، كما نحرص
على وضع احتياجاتهم وتطلعاتهم
في صدارة أولوياتنا وفي صميم
كل قرار نتخذه.

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

لامتلاك سكن لكل من المواطنين والمقيمين، بما في ذلك باقية من عروض التمويل العقاري عبر منصة "بيتي"، والتي توفر للراغبين في شراء مسكن ميزة الوصول إلى أكثر من 10,000 عقار، فضلاً عن توفير حلول تمويلية لكبرى المشاريع مثل قرية رأس حيان وشقق واحتي وفلل الثريا.

كما يسعى بنك البحرين والكويت ليكون دائماً الشريك المالي المفضل للعملاء من الشركات، إذ يحرص قسم الخدمات المصرفية للشركات لدينا على الارتقاء بمستوى الدعم المقدم للمؤسسات من جميع الأحجام وعلى صعيد مجموعة واسعة من القطاعات. وفي هذا الصدد، قدمت منصة "BBK Business" المطوّرة ميزة الوصول إلى حزمة متكاملة من الخدمات الرقمية، وساهمت في تبسيط العمليات المالية وإتاحة خاصية إدارة الحسابات في الوقت الفعلي. وبالتزامن مع ذلك، قام فريق الخدمات المصرفية للشركات بتوسيع محفظة المنتجات المالية المتخصصة سعياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاعات الرئيسية، مما يرسّخ مكانة بنك البحرين والكويت كإحدى القوى الدافعة لمسيرة نجاح الأعمال محلياً وإقليمياً. ولقد عزّزنا التزامنا بتحفيز نمو الأعمال من خلال التعاون الاستراتيجي مع جهات فاعلة رئيسية، بما في ذلك صندوق العمل (تمكين)، وذلك لضمان تزويد الشركات والمؤسسات المختلفة بالدعم والموارد اللازمة لتحقيق الازدهار في ظل المنظومة الاقتصادية الحيوية التي نشهدها اليوم.

هذا وقد نجحنا في تحقيق إنجازات بارزة على صعيد مجموعة من أهم القطاعات الرئيسية، والتي تدفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة والتقدم الاقتصادي. ما يؤكّد دورنا المحوري والتزامنا الراسخ بدعم مسيرة النمو والرخاء في مملكة البحرين، كما يضمن الحفاظ على مكانة البنك الرائدة كشريك مالي موثوق ويُعتمد عليه لرسم ملامح مستقبل واعد في البلاد.

واصل بنك البحرين والكويت أيضاً تحسين عمليات الخزينة والاستثمار على مدار العام 2024، مما سلط الضوء على مرونة البنك ورؤيته الاستراتيجية الثاقبة. وكان من أهم الإنجازات في هذا المجال إصدار سندات اليورو متوسطة الأجل (EMTN) بأجل استحقاق خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار في يونيو، الأمر الذي ساهم في ضمان التمويل المسبق لسندات البنك قبل موعد استحقاقها بوقت كاف. وقد حظي الإصدار بإقبال هائل من المستثمرين

لطالما نجح بنك البحرين والكويت في تقديم أفضل قيمة لعملائه من خلال ما يوفره من أحدث التقنيات والمنتجات والخدمات، فضلاً عن حضوره الدولي الرائد الذي يمتد لأكثر من خمسة عقود - ولم يكن العام 2024 باستثناء لهذه المسيرة المشرفة. إذ نواصل تركيزنا على العملاء في المقام الأول، كما نحرص على وضع احتياجاتهم وتطلعاتهم في صدارة أولوياتنا وفي صميم كل قرار نتخذه.

كذلك واصل البنك تحقيق إنجازات بارزة، على الرغم من الساحة العالمية الحافلة بالتحديات، الأمر الذي يؤكّد على متانة ركائزنا وجصافة نهجنا. وعليه، تم الاحتفاء بالتزام بنك البحرين والكويت الراسخ بالتميّز والريادة من خلال حصوله على جائزتين مرموقتين، الأولى هي جائزة "50 عاماً من التميز" من مجلة Global Banking and Finance Review، والثانية هي جائزة "أفضل مؤسسة مالية" من مجلة Global Business & Finance.

إنه لمن عظيم الشرف أن أتولى قيادة بنك البحرين والكويت في هذه المرحلة من مسيرته، ومواصلة البناء على الأسس المتينة التي أرساها زملائي من الرؤساء التنفيذيين السابقين، كما أتعهد بمواصلة رحلة التميز وقيادة البنك نحو اغتنام مزيد من الفرص الجديدة والمثمرة. وإذ نتأهب لبدء الدورة الاستراتيجية الجديدة 2025-2027، فإن الإنجازات التي حققها بنك البحرين والكويت خلال العام 2024 تمهد الطريق لمواصلة مسيرة النجاح بخطى ثابتة.

الأداء والإنجازات

بأدر بنك البحرين والكويت بتعزيز مكانته على مستوى الأعمال الأساسية هذا العام، إذ طرح منتجات مالية مبتكرة، ووطّد علاقاته مع العملاء. ونحن نتميّز أنفسنا عن المنافسة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات المطوّرة لشرائح متنوعة من العملاء. وقد تم تكريم هذا التميز، حيث نال بنك البحرين والكويت جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد" من مجلة الاقتصاد العالمي World Economic Magazine.

علاوة على ذلك، تعاون قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين والكويت مع كبرى مؤسسات المقاولات الرائدة لطرح حلول مبتكرة ومرنة لتمويل الرهن العقاري، وذلك حرصاً على إتاحة سبل أكثر يسراً وسلاسة

كريدي مكس خاصة (فواتير) لسداد الفواتير عبر بنفث، وأطلقت بطاقات افتراضية عبر تطبيقها للأجهزة النقلة.

من جهة أخرى، واصلت إنفيتا مسار نموها المتميز، حيث أطلقت عدداً من مبادرات التحول الرقمي التي ساهمت في تحسين العمليات والارتقاء بتجارب المستخدمين. ومن أهم الإنجازات التي حققتها الشركة تطبيق حلول متطورة للتشغيل الآلي للعمليات الروبوتية (RPA)، والتي ساعدت على تحسين سير العمل وتعزيز الكفاءة على مستوى مختلف الخدمات. وبالتزامن مع ذلك، أحرزت الشركة تقدماً كبيراً في مجال نماذج معالجة اللغات الطبيعية (NLP)، لتصبح بذلك تجربة العملاء وتعاملاتهم أكثر سلاسة وتخصيصاً. ومن خلال التركيز على التقنيات الحديثة والتميز الرقمي، تواصل إنفيتا التزامها برؤيتها الطموحة في أن تصبح الشريك الموثوق في مجال حلول معالجة الأعمال والإسناد الخارجي.



لقد عزّزنا التزامنا بتحفيز نمو الأعمال من خلال التعاون الاستراتيجي مع جهات فاعلة رئيسية، وذلك لضمان تزويد الشركات والمؤسسات المختلفة بالدعم والموارد اللازمة لتحقيق الازدهار في ظل المنظومة الاقتصادية الحيوية التي نشهدها اليوم.



تحقيق التقدّم عبر توظيف أحدث التقنيات

في يومنا الحاضر، لم تعد الخدمات المصرفية الرقمية مجرد قناة من قنوات الخدمة، بل أصبحت أساس التجربة المصرفية. إذ بات العملاء يتوقعون تجارب سلسلة وسهلة الاستخدام، وعليه، يواصل بنك البحرين والكويت مساعي التطوير والتحديث لمواكبة هذه المتطلبات والتطلعات. فمن خلال دمج تجارب متنسقة ومتعددة القنوات لتعاملات العملاء التي تتم بشكل شخصي أو رقمي، نضمن توفير خدمة مصرفية مريحة وملائمة يسهل الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان.

وفي ظل تزايد الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية، أصبح الأمان أمراً بالغ الأهمية. ومن هنا، يبادر بنك البحرين والكويت بتعزيز أطر حماية البيانات ونظم رصد عمليات الاحتيال وتدابير الأمن السيبراني، وذلك حرصاً منه على صون أصول العملاء وحمايتهم والحفاظ على مرونة العمليات. كما طوّرنّا نظم الكشف عن عمليات الاحتيال لكل من المدفوعات والبطاقات، فضلاً عن ترقية النظم وتحديثها باستمرار لضمان مواصلة تقديم الخدمات لعملائنا دون انقطاع. وتقديراً لهذه الجهود الدؤوبة، حصل بنك البحرين والكويت على جائزة "مزود الخدمات المصرفية الإلكترونية الأكثر أماناً" من مجلة "World Business Outlook".

في بنك البحرين والكويت، لا تتبلور التكنولوجيا حول الأمان والكفاءة فحسب، بل تشمل أيضاً إرساء بيئة ديناميكية جذابة ودائمة التطور. ومن خلال الحفاظ على مكانتنا في صدارة مسيرة التحول الرقمي والأتمتة وتوظيف الذكاء الاصطناعي، نضمن أن يظل البنك بيئة خصبة تتربع فيها المواهب والكفاءات، ويزدهر الابتكار، ويُرسَم مستقبل جديد للخدمات المصرفية. يتماشى هذا النهج أيضاً

الإقليميين والدوليين على حد سواء، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب أكثر من ضعف القيمة المستهدفة. وبفضل هذه الثقة الكبيرة التي أظهرها المستثمرون، تمكّن بنك البحرين والكويت من تسعير السندات بهامش جذاب وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق التمويل العالمية.

يتبنّى بنك البحرين والكويت استراتيجية استثمار حكيمة، وعليه، فقد واصل الحفاظ على محفظة متنوعة وسائل، مع التركيز على سندات الدخل الثابت وتحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر في الوقت ذاته. كما ركّز نهج البنك المدروس بعناية على القيمة النسبية وتمديد آجال الاستحقاق، مما أُمّر عن تحقيق عوائد جذابة دون المساس بالدخل المستقبلي. كذلك ظلت الإدارة الفعالة لأسعار الفائدة في صدارة أولويات البنك، وذلك من خلال التعديلات الاستباقية لضمان الحفاظ على الاستقرار وسط تقلبات السوق والتغيّر المستمر لمعدلات الفائدة.

من جهة أخرى، واصلت دائرة "BBK Privé"، المخصصة لأصحاب الثروات، تحسين عروض الاستثمار وخدماتها، إذ توفر للعملاء مجموعة واسعة من الفرص الواعدة. كما أن دمج خاصيتي أدوات الخزينة وبيع السندات وشراؤها ضمن تطبيق البنك الإلكتروني قد ساهم في تيسير الوصول إلى خدمات الاستثمار، الأمر الذي يعزّز التزام بنك البحرين والكويت بالابتكار الرقمي وطرح أفضل الحلول التي تركز على تلبية احتياجات العملاء. واليوم، يتم إجراء طلبات إدارة الثروات وأعمال الوساطة كلها تقريباً بشكل رقمي.

كذلك تشكّل دائرة الخدمات المصرفية الدولية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التوسع لدى البنك، إذ تساهم في تحفيز النمو الاستراتيجي وتعزيز تنوع الأعمال. ومن خلال وجوده منذ سنوات طويلة في الكويت والهند، اكتسب البنك خبرات واسعة ورؤى متعمقة لديناميات هذه الأسواق، مما يمكنه من التعرف على الفرص الجديدة الواعدة واغتنامها بفاعلية. أما مكاتبنا التمثيلية في الإمارات العربية المتحدة وتركيا، فتساهم بدورها في إثراء خبرتنا في مجال التدفقات المالية الدولية، الأمر الذي يعزّز دورنا في ظل الاقتصادات العالمية التي تزداد ترابطاً يوماً بعد آخر.

يكن سر النجاح في قطاع الأعمال الدولية في الجمع بين الوجود الفعلي على أرض الواقع والتواصل الاستراتيجي الفعال، مما يساعد على توسيع نطاق خدماتنا لتغطي أسواق ذات أهمية حاسمة لتحفيز نمو بنك البحرين والكويت وتلبية احتياجات عملائنا المتنامية على حد سواء. وعليه، فقد اتخذنا خطوات سباقية لتجديد استراتيجيتنا، وإعادة ترتيب الأسواق من حيث الأولوية، والاستفادة من مواطن قوتنا لتحقيق النجاح. علاوة على ذلك، أبرمنا العديد من التحالفات مع بنوك إقليمية ودولية رائدة، والتي ساعدت على الارتقاء بقدراتنا إلى حد كبير، وإرساء أسس متينة للنمو المستدام في العام 2024 وما بعده.

تعزيز النمو على مستوى المجموعة

في العام 2024، نجحت شركة كريدي مكس في ترسيخ مكانتها كمنظومة مدفوعات رائدة في مملكة البحرين، إذ طرحت حلول مبتكرة ساعدت على تحسين خدمات التجار وتجارب حاملي البطاقات في الوقت ذاته. وقد كرّمت جهودها الحثيثة في هذا المجال من خلال حصولها على جائزة "أفضل مزود لحلول المحفظة الرقمية المبتكرة" ضمن جوائز التمويل الدولية 2024، بالإضافة إلى جائزتين من ماستركارد، وهما: جائزة "الريادة في حلول القبول الرقمي في البحرين" وجائزة "الأفضل في الإنفاق على البطاقات الائتمانية البريميوم".

كذلك حافظت الشركة على ريادتها في مجال استقطاب الأعمال، حيث وسّعت محفظتها من خلال دمج نظم نقاط الدفع الذاتية ضمن آلات البيع، وذلك بهدف تيسير المعاملات. وتعزيزاً لالتزامها بالابتكار الرقمي، أتاحت كريدي مكس عبر تطبيقها حلول المدفوعات المتعددة التابعة لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين. ولتوفير مزيد من المرونة للمعاملين، طرحت

مع التزامنا بالاستدامة، ويعزز أهدافنا المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية على الأمد البعيد.

وأخيراً، يفخر بنك البحرين والكويت بحصوله على جائزة "النخبة للجودة الرفيعة" من بنك جي بي مورغان، مما يؤكد على تميزنا في معالجة المعاملات.



تشمل أولوياتنا دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على نطاق أوسع، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، واستكشاف فرص النمو الواعدة عبر إبرام شراكات استراتيجية مدروسة.



الالتزام بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يتميز بنك البحرين والكويت بنظريته الثاقبة بعيدة المدى، إذ يدرك جيداً أن مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تعتبر ركائز أساسية للنمو المستدام. فبدون العدالة الاجتماعية والشمول الاقتصادي، يمكن لتحديات، مثل البطالة وعدم المساواة، أن تقوّض المرونة الاقتصادية والقدرة على الصمود على الأمد البعيد. لذا فإننا نهتم من خلال غرس مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم استراتيجيتنا الأساسية، يعمل البنك على إرساء أساس متين لمستقبل أكثر شمولاً ورخاءً.

في العام 2024، طرح البنك مجموعة من المبادرات المتعلقة بالاستدامة، كما واصل تحسين ممارسات الحوكمة للوفاء بالمعايير الرقابية دائمة التطور وتلبية توقعات جميع الأطراف ذات العلاقة. وانطلاقاً من دوره الحيوي كمؤسسة رائدة تتحلّى بروح المواطنة والمسؤولية، يظل بنك البحرين والكويت ملتزماً بتمكين المجتمع وإثرائه عبر برامج فعالة مثل برنامج "Grow" الذي يزود الخريجين البحرينيين الشباب بالمهارات اللازمة للعمل في القطاع، وتطبيق "نسمعكم" المبتكر الذي يدعم أصحاب الهمم من ذوي الإعاقات السمعية والكلامية. وتؤكد هذه المبادرات على التزام البنك الراسخ بقيم الشمول والتنوع وتكافؤ الفرص.

كذلك حافظ بنك البحرين والكويت على مكانته الرائدة في مجال حوكمة الشركات، إذ يواصل تلبية الاشتراطات الرقابية والمؤشرات التنظيمية، بل وتجاوزها، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات العالمية. إذ يشغل 50% من مقاعد مجلس الإدارة أعضاء مستقلون، إلى جانب تمثيل قوي للمرأة في عضوية المجلس، ليجسد البنك بذلك أعلى معايير الشفافية والمساءلة والشمول.

أما على الصعيد البيئي، استحدث البنك منتجات متعلقة بالاستدامة لتعزيز الاستثمارات الخضراء ودعم التحول نحو اقتصاد خفيض الكربون. وتقديراً لهذه المساهمات، منحت مجلة "World Business Outlook" البنك جائزة "أفضل ممارسات الخدمات المصرفية المستدامة والمسؤولة"، مما يسلط الضوء على التزامنا بالتغلب على التحديات العالمية الملحة، على غرار تغير المناخ.

تمكين الموظفين وتعزيز ثقافة العمل

يسعى بنك البحرين والكويت إلى خلق أجواء عمل مُرضية ومُجزية ومشجعة، حيث يحظى الموظفون بالتقدير والاحترام. لذا فإننا ملتزمون بإرساء أسس بيئة خصبة حيث تُؤمن إسهامات الجميع، ويُسمع صوتهم، وتُقدّر ملاحظاتهم، وذلك لأنه حين يعتز موظفونا بعملهم ويشعرون بمدى دعمنا لهم، تنعكس هذه الطاقة الإيجابية على تجارب العملاء وتجعلها فائقة التميز.

في العام 2024، واصل بنك البحرين والكويت منح الأولوية لتنمية قدرات الموظفين وتعزيز رفاهيتهم وإشراكهم، حيث نفذ مبادرات فعالة ترسخ ثقافة قائمة على الابتكار والشمول والتميز. وتضمنت أهم الإنجازات في هذا الميدان إطلاق برامج لتطوير مهارات القيادة من أجل إعداد قادة المستقبل، بالإضافة إلى أكاديمية "DigiPro" التي تزود الموظفين بالمهارات الأساسية اللازمة لتحقيق التميز في ظل البيئة الرقمية دائمة التطور. كذلك فإن سياسات تمديد إجازة الأمومة وتحسين مزايا الموظفين تؤكد بدورها على التزام بنك البحرين والكويت بدعم الشمولية وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

يركّز بنك البحرين والكويت أيضاً على تنمية الكفاءات البحرينية، إذ ترعى العديد من الموظفين البحرينيين إلى وظائف عليا، مما يساهم في تحقيق أهداف الأجندة الوطنية المتمثلة في تمكين الكوادر المحلية. وتساهم هذه الجهود الحثيثة، إلى جانب برامج التدريب والتطوير المعتادة، في ضمان بقاء فريقنا على رأس كفاءات القطاع وفي صدارة مسيرة الابتكار.

تطلعاتنا نحو المستقبل

ونحن على مشارف العام 2025، يتمتع بنك البحرين والكويت بوضع متميز يؤهله لتحقيق مزيد من الإنجازات البارزة. وتشمل أولوياتنا دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على نطاق أوسع، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، واستكشاف فرص النمو الواعدة عبر إبرام شراكات استراتيجية مدروسة. وبفضل دعم موظفينا المخلصين، أؤمن أننا سنواصل معاً تحقيق النجاح وتحقيق قيمة إيجابية دائمة لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة، والجهات الرقابية، وعملائنا وموظفينا. وإذ نستهل فصلاً جديداً ومشرقاً من مسيرتنا، تلهمنا ثقتكم وتفانيكم وولائكم، وتحثنا على الانطلاق نحو آفاق أسمى من التميز والابتكار.

ياسر الشريف

الرئيس التنفيذي للمجموعة





حسن أحمد أبو زيد
الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات
والعمليات للمجموعة

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في الهندسة المعمارية،
جامعة عين شمس، جمهورية مصر
العربية (1987).
35 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2019.



محمد عبد الله عيسى
الرئيس التنفيذي للرقابة المالية
والتخطيط للمجموعة

المؤهلات والخبرات
محاسب قانوني معتمد، المعهد
الأمريكي للمحاسبين القانونيين،
مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة،
الولايات المتحدة الأمريكية (2001).
33 عاماً من الخبرة في مجال
الإدارة المالية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2001.



حسان محمد بورشيد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية
والشؤون الإدارية للمجموعة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الموارد البشرية.
جامعة ديبول، الولايات المتحدة
الأمريكية (2006).
30 عاماً من الخبرة في مجال
الموارد البشرية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 1998.



ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في إدارة الأعمال
من جامعة ماساتشوستس في
أمرهست، الولايات المتحدة الأمريكية.
ما يقارب 31 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2024.



سيمون كارميناتي
رئيس تطوير الأعمال

المؤهلات والخبرات
ماجستير في العلاقات الدولية،
جامعة كنت، المملكة المتحدة (1998).
32 عاماً من الخبرة العملية،
بما في ذلك 16 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2014.



أحمد عبد القادر تقي
مدير العام للخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة
غلامورغان، المملكة المتحدة (2012).
23 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2014.



سلمان عبد العزيز الحسن
مدير عام الخدمات المصرفية الدولية
والفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون المالية،
كلية تشارلز كيلشتات للدراسات
العلية في إدارة الأعمال التابعة
الجامعة ديبول (2013).
22 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2013.



محمد أحمد الرئيس
مدير عام الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات
ماجستير في التمويل، جامعة أوتاغو،
نيوزيلاندا (2008).
17 عاماً من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2013.



راج كومار دوغار
مدير عام التدقيق الداخلي

المؤهلات والخبرات
محاسب معتمد (ACA) من معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (1987). 35 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي، والتي تشمل 24 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2000.



نديم عبد العزيز الكوهجي
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (1988). 27 عاماً من الخبرة المصرفية و12 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1999.



أبهيك جوسوامي
رئيس المخاطر للمجموعة، إدارة المخاطر والائتمان

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في التكنولوجيا مع مرتبة الشرف في تخصص الهندسة الميكانيكية، المعهد الهندي للتكنولوجيا في كاراجبور (1990). شهادة مدير مخاطر مالية، الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية (2002). محلل مالي معتمد، معهد المحللين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية (2004). 32 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2021.



أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

المؤهلات والخبرات
شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، شهادات متقدمة في حوكمة الشركات، علاقات المستثمرين والحوكمة والمخاطر والامتثال، معهد انفورما، الإمارات العربية المتحدة، أكثر من 29 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي، انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2009.



إيلي حسن رضي
القائم بأعمال مدير التقييم ومعالجة الائتمان

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون المالية (تخصص التمويل الإسلامي)، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية (2011). ماجستير في نظم المعلومات الإدارية، برنامج فولبرايت للباحثين، جامعة نيفادا، لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكية (2007). 17 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. انضمت إلى بنك البحرين والكويت في عام 2021.



ندين نبيل الشيراوي
رئيس الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الدراسات التنموية، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن المملكة المتحدة (2002). 21 عاماً من الخبرة العملية، بما في ذلك 17 عاماً من الخبرة في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال. انضمت إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.

الحوكمة والإشراف

تشرف لجنة الإدارة التنفيذية للاستدامة في بنك البحرين والكويت، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، على تنفيذ مبادرات الاستدامة وتقديم التقارير إلى لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تُقدم تحديثات ربع سنوية حول مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة وخطط العمل، إضافةً إلى تقرير شامل يُعرض سنوياً. يضمن إطار حوكمة البنك الشفافية والمساءلة والممارسات الأخلاقية على كل مستوى تشغيلى.

يعمل إطار الاستدامة في بنك البحرين والكويت على دمج الخدمات المصرفية المسؤولة ضمن استراتيجيته المؤسسية، ويرتكز على أربعة ركائز أساسية، وهي: تعزيز حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية. تتوافق هذه الركائز مع رؤية البحرين 2030 وأهداف التنمية المستدامة وأفضل الممارسات العالمية، مما يعكس التزام بنك البحرين والكويت بمستقبل مستدام.



الركيزة الأولى:
تعزيز حوكمة الشركات

إطار حوكمة الشركات

يركز إطار حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت على الشفافية والمساءلة والنزاهة. ويضمن الهيكل التنظيمي رقابة فعالة من خلال الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، مما يعزز الاستقلال والتوافق الاستراتيجي. يحظى مجلس الإدارة بدعم من لجان متخصصة مثل لجنة التدقيق والامتثال ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، والتي تضمن اتخاذ قرارات مدروسة وتحقيق الكفاءة التشغيلية. كما تعمل التقييمات المنتظمة لمجلس الإدارة ولجانه والتدريب المستمر على تعزيز قدرات الحوكمة والقدرة على التكيف.

أخلاقيات العمل والامتثال

يرتكز الإطار الأخلاقي لبنك البحرين والكويت على سياسات شاملة تضمن الشفافية والمساءلة والامتثال للوائح التنظيمية. وتؤكد مدونة قواعد السلوك على النزاهة والإنصاف والسرية، في حين تفرض سياسة مكافحة الفساد والرشوة عدم التسامح مطلقاً مع الممارسات غير الأخلاقية. وتوفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات وسيلة اتصال آمنة للإبلاغ عن الانتهاكات، وتضمن سياسة تضارب المصالح اتخاذ قرارات محايدة. كما تعمل سياسة المعاملات مع الأطراف الرئيسية ذات الصلة على منع التداول من الداخل وحماية سلامة السوق. كما يعمل التدريب المنتظم على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومنع الاحتيال على تعزيز الامتثال والسلوك الأخلاقي في كافة العمليات، مما يعزز ثقة الأطراف المعنية.

إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال

يشكل الإطار الشامل لإدارة المخاطر لبنك البحرين والكويت جزءاً لا يتجزأ من نموذج الحوكمة الخاص به، مما يضمن قدرة البنك على مواجهة التحديات المتغيرة. تتولي لجنة المخاطر الإشراف على تحديد المخاطر وتقييمها والتعامل معها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المعتمد. وتضمن الوظائف المستقلة مثل التدقيق الداخلي والامتثال مراقبة المخاطر بشكل موضوعي والالتزام بالوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد البنك على خطط عمل تفصيلية للتعامل مع الأزمات، كما يتجلى في استجاباته الاستراتيجية للاضطرابات العالمية.

أمن المعلومات

يولي بنك البحرين والكويت أولوية قصوى لأمن البيانات وخصوصية العملاء، من خلال تطبيق إجراءات صارمة لحماية المعلومات الحساسة. ويستخدم البنك تقنيات متقدمة وأفضل الممارسات لحماية أنظمتها من التهديدات الإلكترونية. وتضمن عمليات التدقيق والتحديث المنتظمة لبروتوكولات أمن المعلومات الامتثال للمعايير العالمية وتعزيز ثقة العملاء في قدرة بنك البحرين والكويت على التعامل مع البيانات بشكل مسؤول.

المؤشرات الرئيسية لأداء الاستدامة لعام 2024

من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين	50%	
من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين	100%	
من أعضاء مجلس الإدارة إناث	30%	
من الموظفين أقروا الالتزام بمدونة قواعد السلوك	100%	
من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة أكملوا تدريب مكافحة الفساد	100%	
لم تُسجل أي حوادث فساد	صفر	
لم تُسجل أي شكاوى بشأن انتهاك خصوصية العملاء	صفر	



الركيزة الثانية: المسؤولية تجاه الموظفين

تدريب وتطوير الموظفين

يلتزم بنك البحرين والكويت بتمكين كوادره العاملة من خلال التعلم المستمر والتطوير المهني. ويقدم البنك مجموعة من البرامج، ويشمل ذلك تطوير القيادة والشهادات التقنية والتدريب على الامتثال، مما يضمن تجهيز الموظفين بشكل جيد للتفوق في بيئة مصرفية ديناميكية. تركز المبادرات الفريدة، مثل شهادة الخدمات المصرفية للأفراد وبرنامج التدريب "Grow"، على تعزيز مهارات الموظفين وإعداد المهنيين الشباب للأدوار المستقبلية.

التنوع والشمول في بنك البحرين والكويت

يعزز بنك البحرين والكويت ثقافة الشمول والمساواة، مما يضمن معاملة كافة الموظفين بشكل عادل ومحترم. ويلتزم البنك بسياسات تحظر التمييز والمضايقات مع تعزيز التنوع بين الجنسين وإتاحة الفرص للأشخاص ذوي الهمم. وتضمن عمليات التدقيق المنتظمة وآليات التظلم وبرامج التدريب العدالة والشفافية على كافة مستويات المؤسسة.

رفاهية الموظفين

تشكل صحة وسلامة الموظفين محوراً أساسياً في فلسفة بنك البحرين والكويت التشغيلية. وينفذ البنك إجراءات قوية للحفاظ على الصحة والسلامة، ويشمل ذلك حملات التوعية ومبادرات الاستعداد لحالات الطوارئ. كما يوفر برامج شاملة للعافية والمزايا الطبية والأنشطة الترفيهية لدعم الصحة البدنية والعقلية للموظفين.

ارتباط الموظفين والاحتفاظ بالمواهب

يحرص بنك البحرين والكويت على توفير بيئة عمل إيجابية وداعمة، حيث يعزز تفاعل الموظفين من خلال مبادرات مثل حفلات التكريم والفعاليات العائلية. وترتكز استراتيجيات الاحتفاظ بالموظفين على مواءمة أهداف المؤسسة مع تطلعاتهم المهنية، مما يساهم في تعزيز الولاء والالتزام طويل الأمد داخل بيئة العمل.

المؤشرات الرئيسية لأداء الاستدامة لعام 2024

نسبة متوسط إجمالي
التعويضات للرجال
مقارنة بمتوسط إجمالي
التعويضات للنساء

1:1.5



إصابات ووفيات
جاء العمل

1



معدل الغياب

2.17%



موظف استفادوا
من الإجازة الوالدية

300



من إجمالي القوى العاملة
موظفون بحرينيون

96.3%



معدل دوران العمل
السنوي للموظفين
بدوام كامل

4.12%



صافي نقاط
الترويج للموظف

38.6



متوسط ساعات التدريب
لكل موظف بدوام كامل

67.2



من الموظفين ذكور

58%



من الموظفين إناث

42%



لم تُسجل أي حوادث تتعلق
بالتمييز أو المضايقات في
بيئة العمل

صفر





الركيزة الثالثة:

تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء

تجربة مرتكزة على المتعاملين

يرتكز التزام بنك البحرين والكويت بالتميز في خدمة العملاء على مبادئ المساءلة، والإنصاف، والجدارة، والشفافية. ويضمن البنك أمثال منتجاته وخدماته لكافة القوانين السارية وحماية بيانات العملاء ومنح الأولوية للممارسات الأخلاقية لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة. ويشرف إطار حوكمة قوي، بقيادة لجنة تجربة العملاء، على تقديم خدمة عالية الجودة عبر كافة نقاط الاتصال. ومن خلال التفاعل المستمر مع آراء العملاء عبر الاستطلاعات وآليات الشكاوى، يسعى بنك البحرين والكويت باستمرار إلى تعزيز الرضا وبناء الثقة. كما تعمل مبادرات مثل "البحث عن بوصلة العميل" "Customer Compass Quest" على تعزيز تركيز البنك على التعاطف وفهم احتياجات العملاء، مما يساعد على بناء علاقات قوية ومستدامة.

التحول الرقمي

تدمج رحلة التحول الرقمي لبنك البحرين والكويت أحدث التقنيات لتعزيز تجارب العملاء وتحقيق الكفاءة التشغيلية. توفر الحلول المبتكرة، مثل المدفوعات اللاتلامسية وأجهزة الصراف الآلي الذكية والفروع الرقمية التي تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، خدمات مصرفية سلسلة وأمنة وسهلة الوصول. ويؤكد إطلاق منصات مثل BBK Bankey للأعمال وتطبيق بنك البحرين والكويت التزام البنك بتحديث خدماته. كما تسهم التقنيات المتقدمة، مثل أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، في تحسين سير العمليات، مما يضمن الدقة والموثوقية وقابلية التوسع. عبر مبادرات مثل برنامج DigiPro والتعاون مع CODETECH، يعمل بنك البحرين والكويت على تمكين موظفيه والمجتمع وتزويدهم بالمهارات الرقمية، مما يعزز الابتكار ويتمشى مع أهداف الاستدامة.

المؤشرات الرئيسية لأداء الاستدامة لعام 2024

صافي نقاط الترويج 75.4



متوسط وقت حل الشكاوى المستلمة يوم واحد



من معاملات العملاء نُفذت عبر القنوات الرقمية والهاتف النقال 97.8%



نمو في عدد العملاء المستفيدين من المنتجات الجاهزة المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (باستثناء قروض التعليم) 22%





الركيزة الرابعة:

غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية البيئية

يعمل بنك البحرين والكويت على دمج الاستدامة في عملياته من خلال منح الأولوية لكفاءة استهلاك الطاقة، والحد من الانبعاثات وإدارة النفايات وترشيد المياه. وقد أطلق البنك مبادرات مثل التحول إلى أنظمة موفرة للطاقة وتحسين عمليات التبريد وزيادة الوعي بالاستخدام المسؤول للموارد. كما تعمل حملات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية والشراكات للتخلص السليم من المواد الخطرة على تعزيز التزام بنك البحرين والكويت بالمسؤولية البيئية. ويساهم بنك البحرين والكويت بنشاط في خلق مستقبل أكثر اخضراراً واستدامة من خلال مشاريع التشجير ودعم الطاقة المتجددة.

الانبعاثات الكربونية وتأثير المناخ

يلتزم بنك البحرين والكويت بمعالجة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومواءمة عملياته مع الأهداف المناخية الدولية. في عام 2024، بدأ البنك في قياس انبعاثات غازات الدفيئة لأول مرة ضمن النطاقين 1 و 2 والنطاق 3 بشكل جزئي، مما يمثل خطوة مهمة نحو فهم وإدارة تأثيره المناخي. ووضع البنك استراتيجيات لتعزيز كفاءة الطاقة وتقديم منتجات التمويل الأخضر ودمج الاعتبارات المناخية في قرارات الإقراض والاستثمار. كما يعمل من خلال برامج تدريب الموظفين والشراكات على نشر الوعي المناخي، ودعم العملاء والمجتمعات في التحول نحو الاستدامة.

الاستثمار المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات

يدعم بنك البحرين والكويت بشكل نشط التنمية المجتمعية من خلال المبادرات التي تعزز التعليم والصحة والشمولية. وتؤكد البرامج مثل المنح الدراسية والحملات الصحية ودعم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة على التزامه برفاهية المجتمع. كما يحافظ بنك البحرين والكويت على التراث الثقافي ويشارك في الجهود الإنسانية، مما يعكس تفانيه في التأثير المجتمعي الإيجابي. وتعمل الشراكات مع المنظمات على تمكين الشباب ورواد الأعمال، وتعزيز الفرص ودفع التقدم الاجتماعي والاقتصادي بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030.



المشتريات المسؤولة

تسترشد ممارسات المشتريات في بنك البحرين والكويت بالمبادئ الأخلاقية والمستدامة. وتؤكد مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين المتعاملين مع البنك على المسؤولية البيئية وحقوق الإنسان والتوريد الأخلاقي. ومن خلال منح الأولوية للموردين البحرينيين، يدعم بنك البحرين والكويت النمو الاقتصادي داخل المملكة مع ضمان عمليات الشراء المسؤولة والمستدامة.

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بدمج الاستدامة في عملياته، ودفع التغيير الإيجابي في مجالات الحوكمة والقوى العاملة والعلاقات مع العملاء والتأثير المجتمعي. لمزيد من التفاصيل الشاملة، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة المستقل لعام 2024.

المؤشرات الرئيسية لأداء الاستدامة لعام 2024

الطاقة المستهلكة	29,253.65 جيجا جول	
من النفايات تم إعادة تدويرها	100 %	
المياه المستهلكة	76,708.97 متر مكعب	
انبعاثات غازات الدفيئة	4,916.42 طن متري	
عدد ساعات تطوع الموظفين	354 ساعة	
تم استثمارها في المبادرات المجتمعية	2.2 مليون دينار بحريني	
من الإنفاق موجه إلى الموردين البحرينيين	80 %	

القسم الثاني

التقارير والإفصاحات

25	تقرير حوكمة الشركات
42	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
49	معلومات عن المؤسسة

تلتزم مجموعة بنك البحرين والكويت بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وتدرّك المجموعة أن الحوكمة الفعالة تُشكّل ركيزة ضرورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيّتهم في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته. وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة، ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك، دليل المسيطرين الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك، بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك. وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يتم دائماً ضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية من قبل البنك، وتم إجراء التقييم في أوائل عام 2024 ولم تكن هناك أي ملاحظات تتعلق بلوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لم تكن هناك تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات أو المتطلبات القانونية.

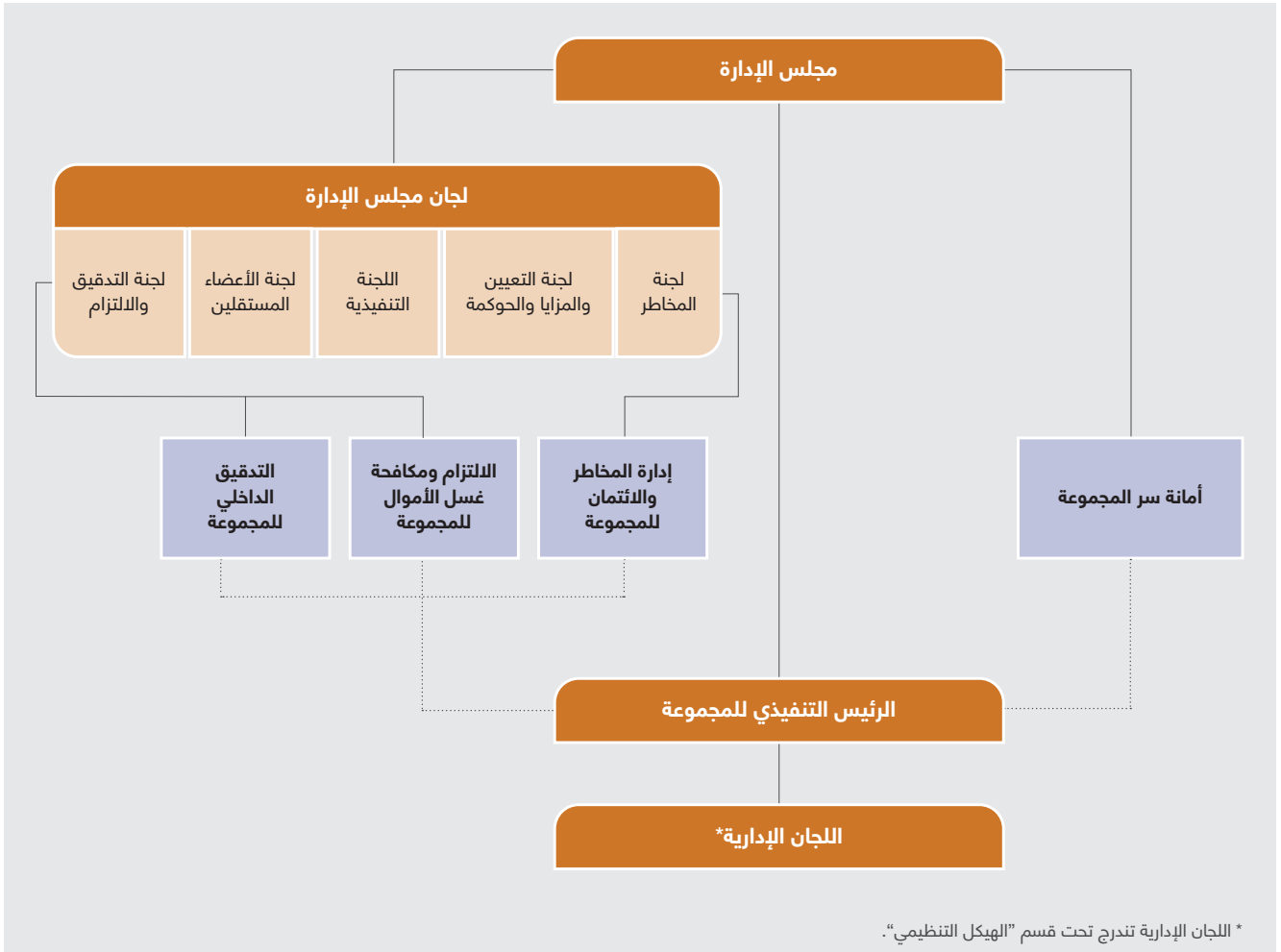
المستجدات في العام 2024

- تم ترتيب برنامج تعريفي/ تدريبي شامل لمجلس الإدارة والتي شملت الأعضاء الجدد والأعضاء الحاليين في مجلس الإدارة.
- تمت إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة بأعضاء جدد وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

- بعد استقالة رئيس مجلس الإدارة السابق للبنك وأحد أعضاء مجلس الإدارة، انضم عضوان مستقلان جديداً إلى مجلس الإدارة وهما السيد منذر عبد العزيز الكوهجي والدكتورة غنية محسن الدرازي
- تفوّق البنك على مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق ببعض جوانب حوكمة إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة.
- تم تحسين منصة علاقات المستثمرين المحدثّة لتشمل معلومات وأدوات إضافية لمساهمي البنك.
- تمت زيارة كبار المساهمين لتحسين مستوى الخدمة وتقديم منصة علاقات المستثمرين المحدثّة.
- تم عقد مؤتمرات علاقات المستثمرين لتحسين مستوى الشفافية مع جميع المساهمين.
- تم وضع خطة عمل ناتجة عن تقييمات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة للتنفيذ.
- تم إجراء تقييم شامل للامتثال بمتطلبات الجهات التنظيمية، مما يدل على الامتثال الكامل لبنك البحرين والكويت، وتم إجراء تمرين مماثل للشركات التابعة المملوكة بالكامل للبنك مع القليل من الملاحظات.
- تم تحسين عمليات تعاملات الأشخاص الرئيسيين وتمت معالجة جميع ملاحظات التدقيق منخفضة المخاطر في هذا الصدد.
- تمت عملية رقمنة جميع محاضر مجلس الإدارة للسنوات السابقة بدءاً من عمليات البنك في عام 1972.
- تم تحسين جدول أعمال مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة لتشمل مواضيع مهمة.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة المساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية، وتمثل الإدارة التنفيذية جزءاً مهماً من هيكل الحوكمة الهيكل كما يلي:



يتمثل دور أمين سر المجموعة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين. وتعتبر وظائف التدقيق الداخلي والامتثال مستقلة عن خطوط الأعمال وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتعد إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال.

الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكتملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكي الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

بيان قابلية تحمل المخاطر

أحد الأمور الأساسية المتعلقة بالحوكمة والتي يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عنها هو الموافقة على إطار المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها، وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات، ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار المخاطر الخاص بالبنك.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي، وبشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر.
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة:
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية واللاقتراض من الأسواق.

تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وأجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتمشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقة إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من مؤسسات مالية أخرى. وتتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة، لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ، تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة.

تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة المخاطر القطرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة أمن المعلومات، والإدارة العليا، اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والأرباح ورأس المال وأمن المعلومات والمخاطر التشغيلية. كما يقدم نظرة عامة لوضع المخاطر بالبنك في وقت معيّن.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يعرض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد. والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركيز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركيز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (مثل القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/ الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة في هذه المحفظة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات الإقراض والاستثمار عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك حدود القيمة المعرضة للمخاطر، ووقف الخسارة، والمركز الصافي المفتوح للعمليات الأجنبية، وفجوة سعر الفائدة، وتأثير سعر الفائدة على صافي دخل الفوائد، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم توثيق هذا الإطار بشكل ملائم من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) كما يتم رفع المخاطر الرئيسية إلى لجنة إدارة المخاطر (RMC) بالبنك، المكونة من الإدارة العليا التنفيذية للبنك ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

أمن المعلومات

يلتزم بنك البحرين والكويت بالدفاع ضد الهجمات الإلكترونية، وحماية سلامة المعاملات المالية، وحماية سرية بيانات العملاء، والبقاء مرناً للحفاظ على ثقة عملائه والمجتمع المصرفي المحلي والعالمي.

أنشئت وظيفة أمن المعلومات تحت مظلة قسم إدارة المخاطر لضمان أن تظل مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن مستوى قابلية تحمل

المخاطر الذي يحدده مجلس الإدارة، وتعمل تحت إشراف لجنة المخاطر التابعة له. ويرأس وظيفة أمن المعلومات الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات للمجموعة، والذي يرفع تقاريره إلى رئيس المخاطر للمجموعة، كما تعمل هذه الإدارة بشكل مستقل عن وظيفة تقنية المعلومات. وتضع وظيفة أمن المعلومات إطاراً لإدارة المخاطر يشمل استراتيجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وسياساتها وتوجيهاتها وبرامجاً توعوياً. وتقوم بالإشراف بشكل مستقل على التنفيذ ومدى فاعلية الضوابط الإدارية ونظم الدفاع التقنية للأمن السيبراني. وتعمل وظيفة أمن المعلومات على رصد تهديدات الأمن السيبراني ومراقبة هذا المشهد باستمرار، وتضمن تحديد المخاطر ذات الصلة والإبلاغ عنها للجهات ذات الصلة، بما في ذلك لجنة إدارة أمن المعلومات ولجنة المخاطر، كما تضمن التصدي لهذه المخاطر والتعامل معها من قبل الوظائف والأطراف المعنية. ويتم تحديد المخاطر والتعريف عليها من خلال عدة تدابير وآليات تأمين تُجرىها وظيفة أمن المعلومات، والتي تشمل تقييم الثغرات الأمنية ومواطن الضعف واختبار الاختراق (VAPT) إلى جانب المراقبة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. كذلك تعمل هذه الوظيفة على ضمان الالتزام بالضوابط والأطر التنظيمية والمعايير الدولية لأمن المعلومات، بما في ذلك أيزو 27001 و(PCI-DSS) و(PCI-PIN)، هذا إلى جانب الالتزام ببرامج سويفت (SWIFT) لأمن العملاء.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي تكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى الموحد للمؤسسة ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر.

يكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للتعرضات المُدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية.

ويستخدم البنك نهجاً قائماً على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقرًا على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبيتها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ضغوط السوق الشديدة دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنويع التمويل لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

يتولى قسم إدارة المخاطر في المقام الأول مسؤولية التنفيذ الصحيح لبيان قابلية المخاطر.

تتم مراجعة بيان قابلية المخاطر بشكل سنوي.

التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من الحوكمة الشاملة للشركات في البنك، والتي أنشأها مجلس الإدارة لفحص وتقييم أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت بشكل مستقل. وتوفر إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة مزيجاً من خدمات الضمان والاستشارات للأطراف ذات العلاقة، إذ تتولى مسؤولية مراجعة النظم والعمليات، وطرح رؤى مستنيرة لدعم مبادرات التحسين المستمر. وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بوصول كامل وغير مقيد لجميع سجلات المجموعة ووثائقها ونظمها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقارير إدارية يومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها - مراجعة موثوقية وكفاية وفعالية الحوكمة المعنية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للنظمة. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين على أساس ربع سنوي، يتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً. ويتم تقديمه كبنء منتظم في جدول الأعمال في اجتماع لجنة التدقيق والالتزام بشكل ربع السنوي. تتبنى الإدارة منهجية قائمة على المخاطر لكل مهمة، بما في ذلك إعداد خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ليتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم في الوقت المناسب.

يتم تطوير خطة التدقيق هذه من خلال تحديد إجمالي عدد مواضيع المراجعة وتقييم الأعمال المرتبطة بها ومعايير مخاطر الرقابة من بين أمور أخرى لتحديد دورة التدقيق ذات الصلة بموضوعية (لتغطية جميع المهام خلال خطة تدقيق استراتيجية مدتها 3 أعوام)؛ مع إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق التنظيمية في جميع الأوقات.

تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلاً مهنيّاً واحداً على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA و CRMA و CA و ACCA و CISA و CFA، كما يقومون بتحسين معرفتهم وصقل مهاراتهم باستمرار من خلال برامج التعليم المهني المستمر. يقر موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الاحتيا

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. إنشاء البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ (ج) الالتزام والاستشارات التنظيمية؛ و(د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتعد وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بصالحية وسلطة كافية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال وأفضل الممارسات الأخرى. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته.

يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم بتنفيذ جميع اللوائح والقوانين المنصوص عليها في قسم الجرائم المالية من الدليل الإرشادي الخاص بقواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المصرف. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه عملاء البنوك" الصادرة عن (FATF) ولجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

وللبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، ونظام حفظ السجلات ومسؤول خاص بالإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية وقد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2024.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بشكل دوري منتظم من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2024، متضمنة تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وشركة كريدي مكس والفروع الخارجية. علاوة على ذلك - وبصفته بنكاً محلياً ذا أهمية نظامية، يخضع بنك البحرين والكويت عادةً لعمليات تفتيش دورية من قبل مصرف البحرين المركزي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في إنشاء أنظمة مختصة بمراقبة عمليات العملاء ومعاملات البطاقات من أجل رصد عمليات الاحتيال المحتملة وضمان حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شذوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية 2024

عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية غير العادية (EGM) في 27 مارس 2024 وذلك بفندق الخليج - قاعة الدانة - مملكة البحرين.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح (26) من البيانات المالية الموحدة.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه والمصادقة عليه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2023م.
4. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2024م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. التصديق على تجديد تعيين هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك من 28 مارس 2023م إلى 27 مارس 2024م وإعادة تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 27 مارس 2024م
6. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2024 على ما يلي:

تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقاً لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 أسهم إلى مبلغ 181,659,031 ديناراً بحرينياً مقسم إلى 1,816,590,310 أسهم.

المجموعة الكاملة لمحاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية والجمعية العامة غير العادية والقرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماعات منشورة في هذا التقرير السنوي.

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين موظفين في وظائف الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة. أما المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكاتب التمثيلية في جمهورية تركيا والإمارات العربية المتحدة، فتم إحالتها إلى المقر الرئيسي.

بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,816,590,310 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال العام 2024، وزّع البنك أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة، أي ما مجموعه 8,650,430 ديناراً بحرينياً. وبالتالي ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 181,659,031 ديناراً بحرينياً مقسوماً على 1,816,590,310 أسهم.

قام البنك بتوزيع أرباح نقدية مرحلية للعام 2024 بنسبة 12.5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 12.5 فلس للسهم الواحد بما مجموعه 22,614,348 ديناراً بحرينياً.

المدقق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون وتقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم سنوي للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل مدقق خارجي. مع الأخذ في الاعتبار:

1. جودة خدمات المراجعة.
2. المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد.
3. التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة والتدقيق الداخلي.
4. الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني.
5. وسمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوءه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو إعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقاً للموافقات التنظيمية. تناقش اللجنة النتائج، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الإدارة، إلى جانب الأخذ في الاعتبار آراء المدقق الخارجي، كما تجري أيضاً مراجعة خاصة بها لنطاق التدقيق الخارجي وعملياته ونتائجه.

بالنسبة لعام 2024 بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 173 ألف دينار بحريني، وبلغت الخدمات الأخرى 427 ألف دينار بحريني.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
فنبورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	475,784,748	26.19
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	598,936,017	32.97
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	348,740,444	19.20
العموم		393,129,101	21.64

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	393,129,101	2,766	21.64
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	348,740,444	1	19.20
20% إلى أقل من 50%	1,074,720,765	2	59.16
50% فأكثر	-	-	-

بيانات مجلس الإدارة تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل المجلس في العام 2024

يتألف مجلس إدارة البنك من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و / أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك 3 أعضاء في المجلس من السيدات كما يلي:

العضوات النساء	الأعضاء الرجال	العدد
3	7	
30%	70%	النسبة

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له، ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من

مصرف البحرين المركزي تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأعلى أجراً في التقرير السنوي.

مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عضو تنفيذي، وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل قد تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.

بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2023 وتنتهي في مارس 2026 ويتم انتخاب / تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناء على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

خلال عام 2024، تم تعيين السيد منذر عبد العزيز الكوهجي كعضو مجلس إدارة جديد ليحل محل السيد مراد علي مراد. كما تم تعيين الدكتورة غنية محسن الدرازي كعضو مجلس إدارة جديد لتحل محل السيد محمد عبد الرحمن حسين، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي كعضوين مستقلين.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية. والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم بتقديم الدعم للجان والمجلس وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة، ويخضع تعيين أمين سر المجموعة موافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، وحائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 29 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءمة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتبني من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته، ويشمل ذلك وضع الاستراتيجيات العامة والتخطيط، وعمليات التقييم المؤسسي، واستحواذ الموجودات والتخارج منها، ومصروفات رأس المال، والصلاحيات الفنية. وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، والتأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحيات إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة ويمكن منح هذا التفويض الإقرار بالمصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الاستراتيجية، باستثناء الأمور التي تتطلب موافقة المساهمين ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و / أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية، ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و / أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك تلك التي تتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

لدى البنك إجراءات مقرة من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي للأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي. لمدة يوم عمل كامل كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2024 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فاعليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

يُجري مجلس الإدارة تقييماً خارجياً كل ثلاث سنوات.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2024 كما يلي:

- تحسين فترة تقديم الأمور الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة وتحسين سياسات مجلس الإدارة وإطار الحوكمة.
- النظر في آلية لتقليل عدد الطلبات المرسلة بالتمرير إلى مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة، وللإطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية للأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

توجد لدى البنك سياسة للتبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، كما يوجد مسؤولون عنها يمكن للموظفين اللجوء إليهم. إن هذه السياسة

مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

خلال عام 2024، ناقش المجلس فرص الاندماج والاستحواذ وبدأ أن هناك تعارض للمصالح مع أحد أعضاء المجلس، وقد خرج العضو المعني من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

البرامج التدريبية التي نُظمت للأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2024

1. "بازل 3.1" بتاريخ 2024/02/20
2. "التوعية بالأمن السيبراني" بتاريخ 2024/07/30
3. "التوعية بإدارة المخاطر التشغيلية" بتاريخ 2024/07/30
4. "الاندماج والاستحواذ" بتاريخ 2024/10/31
5. "الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" بتاريخ 2024/12/11

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
طارق جليل الصفار	15
خالد حسين تقي	35
عارف حيدر رحيمي	15
خالد ناصر الشامسي	15
منذر عبد العزيز الكوهجي	17
نور نائل الجاسم	15
دانة عقيل رئيس	21
ناصر خالد الراعي	15.5
خالد محمد العصفور	15
غنية محسن الدرازي	32

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بدمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجية أعماله الأساسية، ومواءمة أهدافه مع غايات رؤية البحرين الاقتصادية 2023 وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات العالمية. ويتبلور إطار الاستدامة في البنك حول أربع ركائز جوهرية، وهي: تعزيز حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية. ويتم دعم هذه الركائز من خلال آليات صارمة للحوكمة، ويشمل ذلك الإشراف والرقابة من قبل لجنة إدارة الاستدامة ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. ويضمن إطار الحوكمة الالتزام بالشفافية والسلوك الأخلاقي والقوانين التنظيمية، كما تدعمه سياسات لمكافحة الفساد وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني.

وانطلاقاً من مسؤوليته تجاه موظفيه، يمنح بنك البحرين والكويت الأولوية لتنمية قدرات الموظفين وتنويعهم ورفاهيتهم، إذ يعمل على إرساء أسس بيئة عمل شاملة وتفاعلية. وعليه، فإن الاستثمار في التعلم المستمر وبرامج القيادة والبرامج التدريبية الخاصة بالالتزام يساعد على تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة الطبيعة الديناميكية للقطاع المصرفي. كذلك يحرص البنك على التنوع بين الجنسين وضمان المساواة في مكان العمل، مع تطبيق تدابير صارمة للصحة والسلامة في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، يعمل بنك البحرين والكويت على تعزيز علاقاته مع عملائه من خلال مساعي التحول الرقمي والمبادرات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء، وذلك لضمان الوصول بيسر للخدمات المصرفية وسهولة استخدامها، فضلاً عن ضمان تمتعها بأعلى معايير الأمن والكفاءة. ومن خلال معدل المرتفع لصادفي نقاط الترويج (NPS) وزيادة نسبة المعاملات الرقمية، يواصل بنك البحرين والكويت الارتقاء بتجارب العملاء من خلال توفير أفضل الحلول المبتكرة والالتزام بتميز الخدمة.

تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتطبق السياسة على جميع موظفي مجموعة بنك البحرين والكويت. تم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك، والأشخاص الرئيسيين يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك، وتوضح تلك الوثائق ضمن أمور أخرى مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات، إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة، وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل، وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة. ويتم الإفصاح عن أي حالات تضارب مصالح في بداية كل اجتماع.

وخلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانته التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانته التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانته، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته

والصحة والتراث الثقافي، الأمر الذي يرسّخ دوره كقوة دافعة للتغيير والتأثير الاجتماعي الإيجابي. ومن خلال التركيز الاستراتيجي على الحوكمة، وإشراك الكوادر العاملة، وتجربة العملاء، وحماية البيئة، يمضي بنك البحرين والكويت قدماً بخطى واثقة في مساعيه لتحقيق النمو المستدام وتقديم أفضل قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف ذات العلاقة. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

يواصل بنك البحرين والكويت أيضاً إحراز تقدّم ملحوظ في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال غرس مبادئ الاستدامة ضمن عملياته، وذلك بداية من ترشيد استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة، وصولاً إلى ممارسات المشتريات المسؤولة والاستثمار في المجتمع. أما نهج البنك السّباق للعمل المناخي فيتضمن قياس انبعاثات غازات الدفيئة، ودمج الاستدامة ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. وعبر إبرام الشراكات، وجهود التطوُّع، والمساهمات المالية، يدعم بنك البحرين والكويت التعليم

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

طارق جليل الصفار		
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة محمد إبراهيم الصفار	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة أبو داود الصفار	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة / مدير غير تنفيذي	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي / المدير التنفيذي	شركة هاربور للاستثمار القابضة	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	حلبة البحرين الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة بيمنت إنترناشيونال إنتربرايز ش.م.ب. (PIE)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة كي كي تي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكي كي تي البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / مدير غير تنفيذي	شركة التاكسي العربية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	مسرح الدانة	مملكة البحرين
عضو	مجلس الشورى	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة فلوس البحرين ش.م.ب. (مرخصة من مصرف البحرين المركزي)	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاس هولدنغ ذ.م.م.	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاسولا للأوراق المالية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة زيبوت 01	مملكة البحرين
خالد حسين تقي		
رئيس مجلس الإدارة	مجموعة طيران الخليج - شركة مطار البحرين - طيران الخليج - أكاديمية الخليج للطيران	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	اري للابتكار ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	شركة أمانة بحرين ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	شركة لاش أس سي أتش كيو	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	ممتلكات فنتشرز ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	البحرين للحلول الصحية المتكاملة القابضة ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	حكمة للتكنولوجيا الصحية (حكمة) ذ.م.م.	مملكة البحرين
عارف حيدر رحيمي		
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) "جارمكو"	مملكة البحرين
عضو اللجنة	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	مملكة البحرين
شريك إداري	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	مملكة البحرين
خالد ناصر الشامسي		
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	أويسس كابيتال	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بنك مسقط	سلطة عمان
منذر عبد العزيز الكوهجي		
المؤسس والمدير العام	شركة دلنا للتوريدات الصناعية ذ.م.م.	مملكة البحرين

نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت / مدير إدارة الخزينة بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار	شركة الأجيال القابضة	دولة الكويت
دانة عقيل رئيس		
عضو مجلس الإدارة	سيكو ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
ناصر خالد الراعي		
نائب رئيس إدارة المخاطر	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
خالد محمد العصفور		
مدير دائرة الصناديق الخاصة	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
الدكتورة غنية محسن الدرازي		
العضو المنتدب	جي إم دي كونسلتنسي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الجمعية الألمانية البحرينية	مملكة البحرين

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2024 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	سندات*
دانة عقيل رئيس	عادية	37,369	35,590	-

* لم توجد سندات لأي من أعضاء المجلس الآخرين

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

لا توجد قروض للأعضاء تزيد عن 100 ألف دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2024.

- ملاحظة:
- المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.
 - لدى عضوين من أعضاء المجلس بطاقات البنك الائتمانية بحد ائتماني إجمالي 10,000 دينار بحريني والمبلغ المتبقي 3,883 ديناراً بحرينياً حتى 31 ديسمبر 2024
 - لدى خمسة من أعضاء المجلس بطاقات ائتمانية (كريدي مكس) بحد ائتماني إجمالي 44,000 دينار بحريني ومبلغ متبقي 20,301 دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2024.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2024

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2024، والزيادة في أسهم الأعضاء نتيجة إصدار لأسهم المنحة التي تمت الموافقة عليها في الجمعية العامة غير العادية لجميع المساهمين.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2024، عقد المجلس 20 اجتماعاً في مملكة البحرين، حيث كان الحضور للاجتماعات المجلس بالشكل التالي:
الرموز: ● حضر الاجتماع، ✕ لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

الاجتماعات ربع السنوية

طارق جليل الصفار	21 فبراير	10 مايو	29 يوليو	4 نوفمبر
خالد حسين تقي	●	●	●	●
عارف حيدر رحيمي	●	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	●	●	●
نور نائل الجاسم	●	●	●	●
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	✕
غنية محسن الدرازي	□	●	●	●
حضور أعضاء مجلس الإدارة الذين خرجوا من المجلس خلال عام 2024:				
مراد علي مراد	●	□	□	□
محمد عبد الرحمن حسين	●	□	□	□

الاجتماعات الأخرى

الأعضاء	16 يناير*	8 فبراير*	26 فبراير*	27 فبراير*	27 مارس	30 أبريل*	21 مايو*	9 يونيو*	29 يوليو*	6 سبتمبر*	12 سبتمبر*	23 أكتوبر**	3 نوفمبر**	17 نوفمبر*	21 نوفمبر*	10 ديسمبر	نسبة الحضور %
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد حسين تقي	●	●	●	●	●	⊖	●	●	⊖	●	⊖	●	●	⊖	⊖	●	100
عارف حيدر رحيمي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	□	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
نور نائل الجاسم	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد محمد العصفور	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	80
غنية محسن الدرازي	□	□	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
حضور أعضاء مجلس الإدارة الذين خرجوا من المجلس خلال عام 2024:																	
مراد علي مراد	●	●	⊖	×	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	-
محمد عبد الرحمن حسين	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	-

* اجتماع غير مقرر مسبقاً
** اجتماع غير مقرر مسبقاً لمناقشة استراتيجية البنك

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2024

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

ناقش المجلس استراتيجية البنك وخطة أعماله، والميزانية التقديرية لعام 2025، وأمر متعلقة بفرص الاندماج والاستحواذ، والأداء المالي للبنك، كما استعرض بعض سياسات المخاطر وسياسات الموارد البشرية والأمور ذات الصلة.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك، لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2024.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومهامها ومسؤولياتها

مدة العضوية: تكون مدة عضوية اللجنة سنة واحدة. وتكون مدة عضوية عضو المجلس الذي ينضم إلى اللجنة خلال مدة أي لجنة للفترة المتبقية من السنة.

العضوية: يتم تعيين كل لجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء يتمتعون بالخبرة الفنية الكافية.

نصاب صحة الاجتماعات: يكتمل النصاب بأكثر من نصف الأعضاء ويجب أن يضم رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة: يخضع انتخاب الرئيس لاستيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستقلالية للجان التدقيق والالتزام. ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك:
<https://www.bbkonline.com/board-committees-terms-of-reference>

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) خالد حسين تقي نائب رئيس اللجنة نور نائل الجاسم عضو الدكتورة غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض / طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في حدود سلطتها، والمراجعة الدورية لإنجازات البنك.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

محمد عبد الرحمن حسين (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

قامت اللجنة بزيارة المكتب التمثيلي للبنك في جمهورية تركيا وناقشت فرص نمو الأعمال والدعم المقدم للمكتب التمثيلي.

لجنة التدقيق والامتثال

الأعضاء	موجز الصلاحيات
خالد ناصر الشامسي رئيس اللجنة (مستقل) ناصر خالد الراعي نائب رئيس اللجنة منذر عبد العزيز الكوهجي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، ترأب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. توافق اللجنة على ميثاق التدقيق الداخلي وتراجع بشكل دوري، والذي ينص على الغرض والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من الجوانب الخاصة بأنشطة التدقيق الداخلي. ويتوافر ميثاق التدقيق الداخلي للأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية بناء على طلب موجه إلى أمانة سر المجموعة. كما تقوم اللجنة بمراجعة تقارير الامتثال وتقارير التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:

مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)، طارق جليل الصفار (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

تابعت اللجنة مشروع التحول الرقمي في مجال الامتثال والجرائم المالية.

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار رئيس اللجنة (مستقل) دانة عقيل رئيس نائب رئيس اللجنة خالد ناصر الشامسي عضو (مستقل)	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

نظرت اللجنة في ملء الوظائف الرئيسية الشاغرة في المناصب الإدارية وراجعت خطة التعاقب للإدارة.

لجنة المخاطر

الأعضاء	موجز الصلاحيات
منذر عبد العزيز الكوهجي رئيس اللجنة (مستقل) (منذ 2024/03/27) خالد ناصر الشامسي نائب رئيس اللجنة (مستقل) خالد محمد العصفور عضو	مراجعة سياسات المخاطر، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ودراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب. تتولى اللجنة دراسة بيان قابلية تحمل المخاطر ورفع توصية به إلى مجلس الإدارة، إلى جانب مراجعة استراتيجيات المخاطر الإجراءات المهمة للحد منها.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

طارق جليل الصفار (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

تابعت اللجنة تقدم مشروع التحول الرقمي للطلبات الائتمانية وتعزيز إطار أمن المعلومات.

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار عضو (مستقل) عارف حيدر رحيمي عضو (مستقل) خالد ناصر الشامسي عضو (مستقل) منذر عبد العزيز الكوهجي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27) غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة، وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)، محمد عبد الرحمن حسين (حتى 2024/03/27)

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ● حضر الاجتماع، ✕ لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ○ لم يُدعَ للاجتماع لتضارب المصالح.
تُعقد اجتماعات جميع لجان المجلس بما لا يقل عن أربع مرات في السنة، باستثناء لجنة الأعضاء المستقلين ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، حيث يمكن أن يكون عدد الاجتماعات أقل. العدد الفعلي للاجتماعات موضح أدناه.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في العام 2024

الأعضاء	16 يناير	11 فبراير	14 مارس	21 أبريل	14 مايو	13 يونيو	21 يوليو	25 أغسطس	20 أكتوبر	19 نوفمبر**	2 ديسمبر	5 ديسمبر*
عارف حيدر رحيمي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
خالد حسين تقي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
غنية محسن الدرازي	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:												
محمد عبد الرحمن حسين	●	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** اجتماع اللجنة في جمهورية تركيا

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام في العام 2024

الأعضاء	9 يناير*	14 فبراير	17 أبريل*	22 أبريل	4 يوليو*	23 يوليو	25 أغسطس*	22 سبتمبر*	27 سبتمبر*	12 أكتوبر*	22 أكتوبر	14 نوفمبر*	1 ديسمبر*
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:													
مراد علي مراد	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
طارق جليل الصفار	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة في العام 2024

الأعضاء	12 فبراير	25 فبراير*	26 فبراير*	4 مارس*	24 مارس*	1 أبريل*	21 أبريل*	28 أبريل*	8 مايو*	20 مايو*	3 يونيو*	1 سبتمبر*	21 أكتوبر
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
دانة عقيل رئيس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:													
مراد علي مراد	●	×	⊖	×	×	□	□	□	□	□	□	□	□
خالد محمد العصفور	□	□	□	□	□	●	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

ملاحظة: حضر عضو المجلس السيد خالد محمد العصفور اجتماع واحد للجنة خلال العام ثم خرج من اللجنة لتلبية المتطلبات الرقابية بالنسبة لتشكيل اللجنة.

اجتماعات لجنة المخاطر في العام 2024

الأعضاء	18 فبراير	22 أبريل	22 يوليو	2 ديسمبر
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:				
طارق جليل الصفار	●	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين في العام 2024

الأعضاء	22 فبراير
طارق جليل الصفار	●
عارف حيدر رحيمي	●
خالد ناصر الشامسي	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□
غنية محسن الدرازي	□
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:	
مراد علي مراد	●
محمد عبد الرحمن حسين	●

ملاحظة: النص الكامل لمعلومات اللجان التابعة للمجلس منشور على الموقع الإلكتروني للبنك: www.bbkonline.com

اجتماعات أخرى

حضر السيد خالد ناصر الشامسي، رئيس لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 2024.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشرعية الإسلامية، وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية في مملكة البحرين، وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2024

الأعضاء	31 يناير	7 أكتوبر	26 نوفمبر
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•	•

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة. وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، وسياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، ودليل عمل مجلس الإدارة. وميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، وسياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما يوجد لدى البنك موقع إلكتروني داخلي للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.

إن منهجية المكافآت لدى البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي إجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015، وتمت مراجعته في 28 مارس 2022.

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت إلى تقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأداء والاحتفاظ بهم. في حين ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج قصيرة الأجل والأداء المستدام طويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تماشي المكافآت مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

1. الأجر الثابت
2. المزايا
3. مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل
4. مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية وطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم مدى الالتزام بالقيم الخاصة بالبنك وإجراءات المخاطر والامتثال، وقبل كل شيء، النزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومركز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع الأجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيهم مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطة الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنسبة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلوات ومزايا الموظف الأخرى.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. فيما يلي الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يجب معاملة أعضاء مجلس الإدارة بإنصاف عندما يتم تعويضهم عن العمل الإضافي أو الجهد المبذول في مشاركتهم في لجان المجلس المؤقتة أو الدائمة.
- مبدأ المشاركة هو حضور الاجتماعات قدر الإمكان، وبالتالي لن يتم دفع أي مبالغ مقابل عدم حضور اجتماعات اللجان. ويعتبر حضور الاجتماع عبر الهاتف / الاتصال المرئي بمثابة حضور للاجتماع.
- يخضع دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم 21 لعام 2001 وأي تعديلات تطرأ عليه، وبالتالي يجب أن تتوافق المكافآت مع أحكام القانون.
- يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بالتساوي للأعضاء باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يحصل على 200% من المكافأة المدفوعة للأعضاء مجلس الإدارة العاديين بسبب مسؤولياته الإضافية. ويعذر عضو مجلس الإدارة عن عدم حضور اجتماع واحد خلال العام، وسيتم خصم 500 دينار بحريني لكل غياب إضافي للاجتماعات المقررة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 500 دينار بحريني كبديل حضور أي اجتماع للجان مجلس الإدارة. ويتقاضى رئيس اللجنة 150% من المبلغ المذكور بسبب مسؤولياته الإضافية. ويحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ 600 دينار بحريني عن أي مهمة متعلقة بالبنك لمدة تصل إلى 3 أيام داخل المنطقة لتغطية جميع النفقات أثناء السفر بخلاف تذكرة السفر.
- لا توجد مكافآت أخرى لأعضاء مجلس الإدارة ولا ينطبق عليهم نظام الرواتب أو أسهم الأداء أو مكافآت الأداء على أعضاء مجلس الإدارة.

- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق مع المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، كما أن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2023	2024
طارق جليل الصقار	28 مارس 2023	10	13
دانة عقيل رئيس	28 مارس 2023	10	13
خالد ناصر الشامسي	28 مارس 2023	10	13
الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:			
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	11	1
خالد محمد العصفور	17 أكتوبر 2024	-	1

بلغ مجموع المكافآت التي تم صرفها لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة خلال العام كأتعاب عن حضور الجلسات قيمة 32,150 ديناراً بحرينياً [2023: 25,250 ديناراً بحرينياً].

الاستشارات الخارجية

تم تعيين مستشار في 26 نوفمبر 2024 لدراسة ومعايرة ممارسات المكافآت الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ومن المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة في العام 2025.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيسي بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت والمكاتب التمثيلية في دبي وتركيا. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظراً لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافأة رئيس الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات	
	مجلس الإدارة المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مكافآت رئيس وأعضاء	مجلس الإدارة واللجان	حضور اجتماعات	مجموع بدلات	رواتب	علاوة السفر فقط	أخرى	المجموع	خطوات الحوافز					أخرى
أولاً: الأعضاء المستقلون:															
السيد طارق جليل الصقار	49,183.500	11,000	-	-	60,183.500	-	-	-	-	-	-	-	-	60,183.500	-
السيد عارف حيدر رحيمي	61,145.500	16,250.000	-	856.127	78,251.627	-	-	-	-	-	-	-	-	78,251.627	-
السيد خالد ناصر الشامسي	49,183.500	23,999.850	-	21,599.856	94,783.206	-	-	-	-	-	-	-	-	94,783.206	-
السيد منذر عبد العزيز الكوهجي	-	7,750.000	-	-	7,750.000	-	-	-	-	-	-	-	-	7,750.000	-
الدكتورة غنية محسن الدرازي	11,962.000	4,500.000	-	852.234	17,314.23	-	-	-	-	-	-	-	-	17,314.23	-
السيد مراد علي مراد	122,291	2,500	-	-	124,791	-	-	-	-	-	-	-	-	124,791	-
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	18,453	-	-	-	18,453	-	-	-	-	-	-	-	-	18,453	-
السيد جاسم حسن زينل	11,962	-	-	-	11,962	-	-	-	-	-	-	-	-	11,962	-
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	11,462	-	-	-	11,462	-	-	-	-	-	-	-	-	11,462	-
السيد محمد عبد الرحمن حسين	61,145.500	2,000	-	-	63,145.500	-	-	-	-	-	-	-	-	63,145.500	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:															
السيد خالد حسين تقي	49,183.500	6,000.000	-	-	55,183.500	-	-	-	-	-	-	-	-	55,183.500	-
السيدة نور نائل الجاسم	61,145.500	5,000	-	4,800	70,945.500	-	-	-	-	-	-	-	-	70,945.500	-
السيدة دانة عقيل رئيس	49,183.500	7,000	-	-	56,183.500	-	-	-	-	-	-	-	-	56,183.500	-
السيد ناصر خالد الراعي	54,820.500**	11,500	-	-	66,320.500	-	-	-	-	-	-	-	-	66,320.500	-
السيد خالد محمد العصفور	12,493*	6,500	-	5,400	24,393	-	-	-	-	-	-	-	-	24,393	-
السيد إدريس مساعد أحمد	11,962*	-	-	-	11,962	-	-	-	-	-	-	-	-	11,962	-
السيد مشعل علي الحلو	11,962	-	-	-	11,962	-	-	-	-	-	-	-	-	11,962	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:															
السيد أشرف عدنان بسيسو	11,962	-	-	-	11,962	-	-	-	-	-	-	-	-	11,962	-
المجموع	659,500	103,999.850	-	33,508.217	797,008.063	-	-	-	-	-	-	-	-	797,008.063	-

ملاحظات:

1. جميع المبالغ بالدينار البحريني.
 2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة دفعت عام 2024 عن عام 2023، بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في مارس 2024.
- * دُول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار - الكويت.
- ** دُول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة على مستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز طويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمدًا من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد

لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والالتزام والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر ألا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك ألا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملاءة رأس المال. ويعتمد المدى الذي يحتاج إليه البنك لبناء قاعدة رأسمالية على المركز الرأسمالي الحالي وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

يخضع هيكل تقييم المخاطر لمراجعة دورية من أجل مواءمته مع آخر التوجهات والممارسات في مجال تقييم المخاطر وضمان مزيد من التركيز على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك. وقد تم إجراء آخر عملية مراجعة وتمت الموافقة على الهيكل من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2022. وشملت عملية المراجعة إدخال عدد من التحسينات على معايير المخاطر الحالية وإضافة إجراءات جديدة متعلقة بالالتزام والأمن السيبراني.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- (أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛
- (ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛
- (ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليصاً ملحوظاً في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
 - على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
 - انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
 - تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
 - وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.
- يمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:
- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
 - النظر في القيام بتأجيل إضافي أو زيادة في كم المكافآت غير النقدية.
 - الاسترداد من خلال ترتيبات الاسترداد والتعديل.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بتقييم الممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها بعناية للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

في هذا العام، قام البنك بتعديل نظام إدارة الأداء من أجل مواءمة مكافآت الموظفين مع مستوى التزامهم، وذلك تماشياً مع توجهات المصرف المركزي.

أجر الوظائف الرقابية والمساندة

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يُمكّن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل متوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكل مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلا من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أدائهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعهد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النفد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النفد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكاناتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة وطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقات قدرها 100,000 دينار بحريني في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1. الرئيس التنفيذي للمجموعة والموظفون الخمسة الأعلى أجراً ضمن مجموعة قطاعات الأعمال:

عناصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النفد المقدم	40%	فوراً	-	-	نعم
النفد المؤجل	10%	3 سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	50%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2. جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عناصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النفد المقدم	50%	فوراً	-	-	نعم
النفد المؤجل	10%	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	40%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

2023 دينار بحريني	2024 دينار بحريني		2023 دينار بحريني	2024 دينار بحريني	
8,100	8,100	أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر	145,295.509	137,508.067	أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر
116,620	128,819	مكافأة*	584,500.000	659,500.000	مكافأة*
-	-	أخرى	30,827.820	67,099.215	أخرى

* المبلغ المدفوع خلال العام نظير الأداء عن العام الماضي.

(ج) الموظفين

1. أجر ومكافآت الموظفين

2024										الألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقداً)	عدد الموظفين		
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
2,766	-	278	54	-	803	-	-	1,632	5	للأشخاص المعتمدون - الأعمال
3,716	-	517	19	94	604	-	-	2,481	18	للأشخاص المعتمدون - الرقابة والمساندة
7,163	-	855	8	202	1,154	-	-	4,944	48	للبكار المخاطرين الآخرين
16,958	-	38	-	9	2,521	-	-	14,390	602	للموظفون الآخرون: البحرين
9,461	-	12	-	2	693	-	-	8,754	586	للموظفون الآخرون: الفروع الدولية والشركات التابعة
40,063	-	1,700	80	308	5,775	-	-	32,202	1,259	إجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة 387,978 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ 119,564 ديناراً بحرينياً في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2024 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت 158,309 دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

لم يتم دفع أي مدفوعات لإنهاء الخدمة في العام 2024.

2023										بالألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقداً)	عدد الموظفين		
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
4,070	-	820	151	11	768	-	-	2,319	13	للأشخاص المعتمدون - الأعمال
2,947	-	419	-	100	560	-	-	1,868	13	للأشخاص المعتمدون - الرقابة والمساندة
5,996	-	744	-	186	931	-	-	4,135	42	للبار المخاطرين الآخرين
16,244	-	-	-	-	2,629	-	-	13,615	595	للموظفون الآخرون: البحرين
9,786	-	5	-	1	767	-	-	9,013	718	للموظفون الآخرون: الفروع الدولية والشركات التابعة
39,043	-	1,988	151	299	5,655	-	-	30,950	1,381	إجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة 613,200 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ 92,970 ديناراً بحرينياً في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2023 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت 164,400 دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

لم يتم دفع أي مدفوعات لإنهاء الخدمة في العام 2023.

2. المنح المؤجلة

2024				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم		نقدًا (ألف دينار بحريني)	
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
7,293	6,871	17,777,553	421	الرصيد الافتتاحي
2,136	2,007	4,163,994	129	الممنوح خلال الفترة*
(1,877)	(1,748)	(3,608,378)	(129)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	(58,493)	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	452,418	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
7,552	7,130	18,727,094	421	الرصيد الختامي

* حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2024 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.482 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي 14 يوماً من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

2023				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم		نقدًا (ألف دينار بحريني)	
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
6,793	6,372	16,335,666	421	الرصيد الافتتاحي
2,437	2,285	4,607,318	151	الممنوح خلال الفترة*
(1,937)	(1,786)	(3,612,417)	(151)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	446,986	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
7,293	6,871	17,777,553	421	الرصيد الختامي

* خلال عام 2023 إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة السنوية للبنك على أساس سعر السهم 0.496 فلس. وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال 2023.

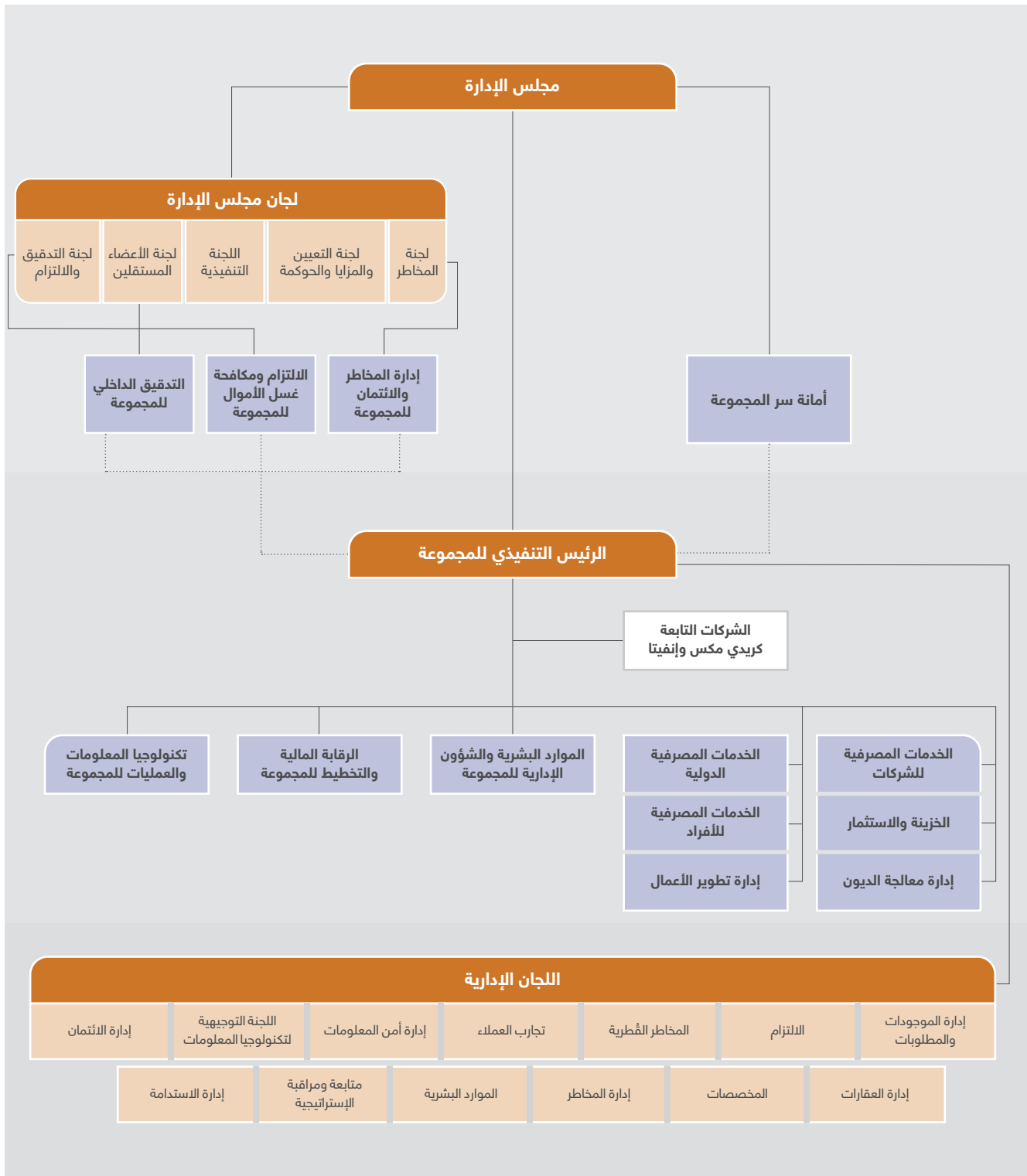
تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.
البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

3. أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة 2024	مجموع المكافآت المدفوعة (bonus) 2024	أي مكافآت نقدية / عينية أخرى للعام 2024	المجموع الكلي 2024
أعلى ستة مكافآت من أعضاء الإدارة التنفيذية، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة	1,982,256	1,609,115*	253,030**	3,844,402

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني.
* دُفع 920,533 ديناراً بحرينياً نقداً و688,582 ديناراً بحرينياً على شكل أسهم من إجمالي المبلغ.
** يمثل هذا قيمة عدد الأسهم طويلة الأجل المكتسبة خلال العام.

الهيكل التنظيمي



وافق مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي أعلاه في 26 أبريل 2021.

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتُشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة.	شهرية
الالتزام	وضع إطار عمل مستمر لرصد ومتابعة جميع مسائل عدم الالتزام، واعتبارات الالتزام التي يطرحها مصرف البحرين المركزي، أو أي جهة تنظيمية أو رقابية أخرى، فيما يخص المجالات المتعلقة بأنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت وعملياتها.	ربع سنوية
المخاطر الفُطرية	مراجعة واعتماد استراتيجية الفُطر وحدود التعرض لمخاطر العملة وقطاع الصناعة والنوع والتعرضات المضمونة/غير المضمونة.	6 اجتماعات على الأقل في السنة
تجارب العملاء	تتولى لجنة تجارب العملاء رصد ومراقبة مدى رضا العملاء وردود أفعالهم وشكاواهم ومقترحاتهم عبر كل القنوات، بما في ذلك الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي ومركز الاتصال والموقع الإلكتروني والهاتف النقال، بهدف تحديد محركات العمل الرئيسية وتحسين ولاء العملاء.	ربع سنوية
إدارة أمن المعلومات	الإشراف على مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، واستراتيجية أمن المعلومات، وتطبيق برنامج الأمن الذي يتضمن الضوابط الإدارية والضمانات الفنية اللازمة لحماية سرية نظم البنك وبياناته وضمان سلامتها وإتاحتها بما يتفق مع الاشتراطات التنظيمية والرقابية ومعايير الأمن. وتناقش لجنة إدارة أمن المعلومات المسائل المتعلقة بالأمن وتُصدر التوجيهات بشأنها، وترفع تقارير بحالة أمن المعلومات إلى لجنة المخاطر، ومن ثم مجلس الإدارة.	ربع سنوية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	توجيه ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والإشراف على المبادرات الرئيسية وتحديد أولويات المبادرات عبر البنك ومراجعة/تقييم نضج التكنولوجيا في البنك بشكل مستمر.	كل شهرين
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأي اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	مرة كل شهرين

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
متابعة ومراقبة الاستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الاستراتيجية.	مرتان في السنة
إدارة الاستدامة	تقوم لجنة الاستدامة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بالاستدامة، ووضع ومراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بالاستدامة وضمان دمجها في استراتيجيات البنك، والتعرف على القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأعمال من منظور المخاطر والفرص غير المتوقعة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تدعم إصدار تقرير الاستدامة السنوي.	ربع سنوية
إدارة العقارات	مراجعة السياسات ذات الصلة بالعقارات واقتراح توصيات بشأنها، وإدارة عملية تسهيل العقارات التي تمت حيازتها، ومراقبة الالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية.	ربع سنوية

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية وتداولها خلال العام 2024.

الاسم	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2024	تداول عن طريق بورصة البحرين		31 ديسمبر 2023
			بيع	شراء	
ياسر عبد الجليل الشريفي	عادية	-	-	-	-
عبد الرحمن علي سيف	عادية	-	غادر البنك خلال العام	-	1,765,467
حسان محمد بورشيد	عادية	737,335	-	-	702,224
محمد عبد الله عيسى	عادية	728,576	-	447,143	257,227
أبهيك جوسوامي	عادية	-	-	-	-
حسن محمد أبو زيد	عادية	-	-	-	-
نديم عبد العزيز الكوهجي	عادية	286,000	25,317	132,817	170,000
راج دوغار	عادية	343,111	-	92,646	234,127
محمد أحمد نور الرئيس	عادية	124,750	-	-	118,810
أحمد تقي	عادية	217,246	20,000	-	225,949
سيمون كارميناتي	عادية	647,279	-	81,718	538,630
ندين الشيراوي	عادية	283,841	-	43,383	229,008
سلمان الحسن	عادية	221,756	-	43,588	169,684

ملاحظة: يمثل الجدول أعلاه إجمالي الأسهم المملوكة لأعضاء الإدارة التنفيذية كما في 31 ديسمبر 2024، بما في ذلك أسهم المنحة والأسهم المحولة خلال العام كجزء من خطة حوافز أسهم الموظفين.

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2024

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5% وأكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
فذكورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	26.19	475,784,748	453,128,332
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (الهيئة العامة لصندوق التقاعد)	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	350,103,291	333,431,707
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	دولة الكويت	شركة استثمارية	1990	19.20	348,740,444	332,133,757
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	13.70	248,832,726	236,983,549

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	10,237,379	10,237,379
سيكو	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	34,913,024	34,913,024
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	47,023,363	47,023,363

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1999	100.00	10,000,000	10,000,000
إنفيتا	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2006	100.00	1,000,000	1,000,000
شركة (Labs 973) ذ.م.م. ⁽¹⁾	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	100.00	500,000	500,000
العالمية لخدمات الدفع ⁽²⁾	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00	12,728	12,728
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1997	22.00	6,843	6,843
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15	130,909,096	130,909,096
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00	2,000,000	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	2011	35.00	16,450,000	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00	2,000,000	2,000,000
إنفيتا - الكويت ⁽³⁾	دولة الكويت	ش.م.ك. (م)	2014	40.00	400,000	400,000
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	2016	23.52	9,046	6,336
ماغنوم بارتنز القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	49.96	6,958,001	6,958,001
إيفوك جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	24.99	6,082,500	6,082,500
إل. إس. إي. جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2019	45.00	1	1

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس وإنفيتا.

(2) مملوكة من خلال كريدي مكس.

(3) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com. يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين، ويعمل أيضاً في الكويت والهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

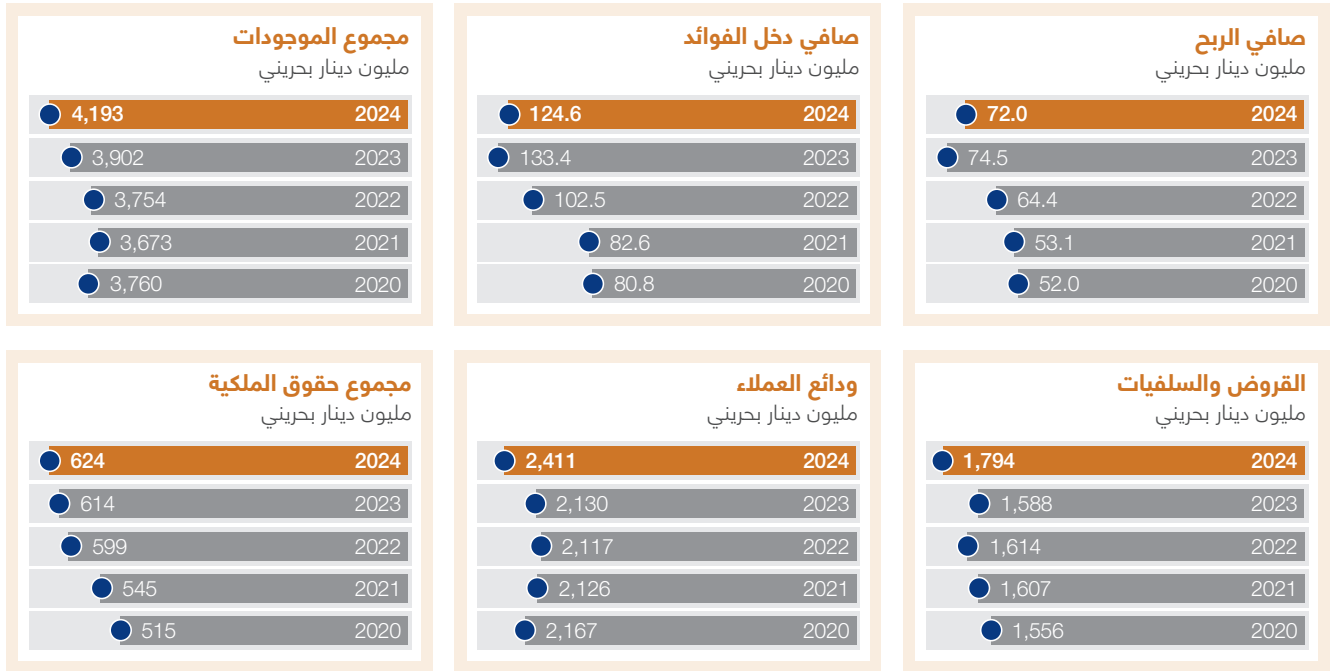
القسم الثالث

البيانات المالية

54	استعراض النتائج الماليّة
56	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

القائمة الموحدة لـ:

59	- القائمة الموحدة للمركز المالي
60	- القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
61	- القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
62	- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
63	- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
64	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
97	إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3



النتائج التشغيلية

في العام 2024، انخفض صافي الربح العائد لملاك البنك بنسبة 3.4 في المائة عن العام الماضي، ليصل الإجمالي إلى 72.0 مليون دينار بحريني. ومع ذلك، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي، بما في ذلك نتائج الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة، المسجل خلال العام بمقدار 7.3 مليون دينار بحريني أو 4.7 في المائة ليبلغ 161.2 مليون دينار بحريني. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع صافي دخل الرسوم والعمولات، وارتفاع الاستثمارات والدخل الآخر، مما يؤكد على فاعلية نموذج الأعمال الديناميكي الذي يطبقه البنك، فضلاً عن جهوده الدؤوبة لتنويع الدخل من المصادر غير المرتبطة بالفوائد.

كذلك ارتفع صافي المخصصات من 9.9 مليون دينار بحريني في العام 2023 إلى 17.3 مليون دينار بحريني في العام 2024، أي بزيادة نسبتها 74.7 في المائة. وذلك في ضوء استراتيجية البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز قدرته على الصمود والحفاظ على قدرته المالية، لا سيما في ظل أوضاع السوق دائمة التطور والتغير.

صافي دخل الفوائد

انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة 6.6 في المائة ليصل إلى 124.6 مليون دينار بحريني (2023: 133.4 مليون دينار بحريني) بسبب زيادة مصروفات الفوائد مقارنةً بالعام السابق، وذلك نتيجة لزيادة ودائع العملاء خلال العام وتخفيض أسعار الفائدة.

الإيرادات الأخرى

تتألف الإيرادات التشغيلية الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد المحقق من مختلف الأنشطة التجارية مثل معاملات النقد الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية ذات الدخل غير الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وعمليات التداول الاستثماري، وحصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

لمحة عامة

سجلت المجموعة صافي ربح، عائد إلى ملاك البنك، قدره 72.0 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بانخفاض نسبته 3.4 في المائة مقارنةً بنتائج العام 2023.

وواصلت المجموعة الالتزام بنموذج أعمالها القوي، حيث ما تزال المؤشرات المالية الرئيسية الخاصة بها قوية مع تحقيق عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.8 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.7 في المائة. كما تراجعت ربحية السهم الأساسية والمخفضة تراجعاً طفيفاً وبلغت 40 فلساً في العام 2024 مقابل 41 فلساً خلال العام السابق. علاوة على ذلك، تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع قوي للسيولة، حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة 34.4 في المائة من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2024.

يستعرض هذا القسم تقييم الأداء المالي الشامل للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعها الخارجية، والشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة، والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه ومقراراته، والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين والشروط المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسهولة جيدة، حيث وصل صافي القروض والسلفيات المقدمة إلى ودائع العملاء إلى 74.4 في المائة في نهاية العام 2024 (2023: 74.6 في المائة).

الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 4,192.6 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2024، بزيادة نسبتها 7.5 في المائة مقابل 3,901.9 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 13.0 في المائة ليصل إلى 1,794.1 مليون دينار بحريني (2023: 1,588.3 مليون دينار بحريني)، والتي تم تمويلها بشكل رئيسي من خلال النمو في ودائع العملاء. علاوة على ذلك، سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ارتفاعاً نسبته 9.7 في المائة لتصل إلى 939.4 مليون دينار بحريني مقابل 856.1 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2023.

المطلوبات

ظل هيكل التمويل الخاص بالمجموعة قوياً مع مستوى ضئيل من الاعتماد على سوق المعاملات بين البنوك. وظلت ودائع العملاء هي المصدر المالي الرئيسي للتمويل، إذ شكلت نسبة 67.6 في المائة من إجمالي المطلوبات. وحافظت المجموعة على قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد عند 1,184.3 مليون دينار بحريني كما في نهاية العام 2024 (2023: 1,123.3 مليون دينار بحريني)، في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 13.2 في المائة ليصل إلى 2,411.3 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2024 (2023: 2,130.0 مليون دينار بحريني). وبظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة شراء والقروض لأجل جزء لا يتجزأ من مجموعة التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، إذ بلغت الأولى 351.6 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2023: 326.9 مليون دينار بحريني)، وبلغت الثانية 306.5 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2023: 301.6 مليون دينار بحريني).

حقوق الملكية

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك 620.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2024 (2023: 611.1 مليون دينار بحريني). وبلغت نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة 26.5 في المائة مقابل 28.1 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة أعلى كثيراً من الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برأس مال قوي يدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية عبر تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

وتؤكد مرونة المجموعة وأداؤها القوي على متانة نموذج أعمالها المحكم، والتزامها الراسخ بدعم مساهميها وتحقيق مزيد من القيمة لصالحيهم، كما يبرهن على قدرتنا الكبيرة على التكيف مع شتى المتغيرات الاقتصادية.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (بما في ذلك الحصة من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة) 36.6 مليون دينار بحريني للعام 2024 مقابل 20.5 مليون دينار بحريني في العام 2023. أما صافي الرسوم والعمولات فقد بلغ 19.5 مليون دينار بحريني، مقابل 14.4 مليون دينار بحريني في العام الماضي، أي بنمو نسبته 35.4 في المائة. كما ارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمار بنسبة 21.5 في المائة لتصل إلى 19.8 مليون دينار بحريني في العام 2024 مقابل 16.3 مليون دينار بحريني في العام الماضي، وهو ما يعكس المخرجات الإيجابية للاستراتيجية الاستثمار الحكيمة التي تتبناها المجموعة. أما حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة فقد أظهرت تحسناً، حيث سجلت خسارة قيمتها 2.7 مليون دينار بحريني مقابل خسارة قيمتها 10.2 مليون دينار بحريني في العام 2023.

المصرفوات التشغيلية

نتيجة للاستثمار المتواصل في تطوير الثروة البشرية وتبني التقنيات الرائدة، إلى جانب تنفيذ العديد من المبادرات الرقمية الاستراتيجية لتعزيز القنوات المصرفية والارتقاء بتجربة العملاء، فقد ارتفعت النفقات التشغيلية للمجموعة بنسبة 3.8 في المائة من 68.7 مليون دينار بحريني لتصل إلى 71.3 مليون دينار بحريني. وظلت تكاليف الموظفين كما هي دون تغيير، في حين ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 8.9 في المائة لتصل إلى 31.7 مليون دينار بحريني (2023: 29.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، وبفضل سياسته الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدارار الدخل، فقد استطاع البنك تحقيق معدل جيد للتكلفة إلى الدخل بلغ 44.3 في المائة (2023: 44.6 في المائة).

صافي المخصصات

ارتفع صافي المخصصات من 9.9 ملايين دينار بحريني في العام 2023 إلى 17.3 مليون دينار بحريني في العام 2024، أي بزيادة نسبتها 74.7 في المائة. وذلك في ضوء استراتيجية البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز قدرته على الصمود والحفاظ على قدرته المالية، لا سيما في ظل أوضاع السوق دائمة التطور والتغير.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملاك، 69.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مقابل 84.4 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الحركة الإيجابية للأرباح غير المحققة في احتياطات القيمة العادلة المتعلقة بأدوات الدين واستثمارات حقوق الملكية في العام السابق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمين

بنك البحرين والكويت ش.م.ب.



تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والبيانات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات

الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبيدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات المذكورة في بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات.
يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي:	بمشاركة أخصائيينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية:
• تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري؛ و	• لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.
• اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.	• قمنا بتقدير وتقييم:
نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 43% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.	○ سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة للمجموعة بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية؛
كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,869.6 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 75.5 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 24.8 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و 2 ومبلغ وقدره 50.7 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.	○ افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية؛ و
	○ الأساس المستخدم في تحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
راجع معلومات السياسات المحاسبية الهامة والتقدير والآراء المحاسبية المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإفصاحات رقم 3 و 7 و 33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: ○ تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب؛ ○ تقييم مدى ملائمة درجات التصنيف؛ و ○ عملية تقييم الضمانات. • لقد فحصنا صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وأجرينا عملية إعادة احتساب للخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة المرفقة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدفنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً للإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إيداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكल القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة العامة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

(أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

(ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

(ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد نادر رحيمي.

رائد درويش

سجل قيد الشريك رقم 115

24 فبراير 2025

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات	2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	687.7	549.9
أذونات خزانة	399.2	443.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	167.9	245.8
قروض وسلف العملاء	1,794.1	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	939.4	856.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	121.0	129.6
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	45.2	51.2
ممتلكات ومعدات	38.1	37.8
مجموع الموجودات	4,192.6	3,901.9
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	375.5	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	351.6	326.9
اقتراضات للأجل	306.5	301.6
ودائع العملاء	2,411.3	2,130.0
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	124.0	123.3
مجموع المطلوبات	3,568.9	3,288.0
حقوق الملكية		
رأس المال	181.7	173.0
أسهم خزانة	(5.0)	(4.1)
علاوة إصدار أسهم	105.6	105.6
إحتياطي قانوني	90.8	86.0
إحتياطي عام	64.2	64.2
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	25.0	24.7
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	(16.6)	(15.5)
أرباح مبقاة	132.3	131.9
توزيعات مقترحة	42.8	45.3
العائد إلى ملاك البنك	620.8	611.1
حقوق غير مسيطرة	2.9	2.8
مجموع حقوق الملكية	623.7	613.9
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	4,192.6	3,901.9

طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

ياسر الشريف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	إيضاحات
237.0	251.9	أ18 دخل الفوائد ودخل مشابه
(103.6)	(127.3)	ب18 مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
133.4	124.6	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
14.4	19.5	19 دخل الرسوم والعمولات - صافي
16.3	19.8	20 استثمارات ودخل آخر
164.1	163.9	مجموع الدخل التشغيلي
(39.6)	(39.6)	تكاليف الموظفين
(29.1)	(31.7)	مصروفات تشغيلية أخرى
(68.7)	(71.3)	مجموع المصروفات التشغيلية
(9.9)	(17.3)	21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية
85.5	75.3	صافي الدخل التشغيلي
(10.2)	(2.7)	10 حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة
75.3	72.6	الربح للسنة قبل الضرائب
(0.2)	0.1	22 دخل رصيد / (مصروف) ضريبي
75.1	72.7	صافي الربح للسنة
		العائد إلى:
74.5	72.0	ملاك البنك
0.6	0.7	حقوق غير مسيطرة
75.1	72.7	
0.041	0.040	23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

ياسر الشريف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

طارق جليل الصغار
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات	2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني
صافي الربح للسنة	72.7	75.1
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(0.6)	3.1
البنود التي سيتم أو من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغير في احتياطي تحويل العملات الأجنبية:		
فروق الصرف الناتجة عن تحويل العمليات الأجنبية	(1.1)	(0.2)
التغير في احتياطي التحوط:		
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	(0.4)	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة:		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6.5	9.9
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	(6.9)	(2.9)
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة	(2.5)	9.9
مجموع الدخل الشامل للسنة	70.2	85.0
العائد إلى:		
ملاك البنك	69.5	84.4
حقوق غير مسيطرة	0.7	0.6
	70.2	85.0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

العائد إلى ملاك البنك												
إيضاحات بحريني	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	القيم العادلة مليون دينار بحريني	مترابطة في عمليات تحويل	تعديلات تحويلات أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	مقترحة مليون دينار بحريني	توزيعات المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2023	164.8	(4.7)	105.6	78.5	64.2	14.8	(15.3)	128.9	59.5	596.3	2.7	599.0
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	74.5	-	74.5	0.6	75.1
دخل / (خسارة) شاملة أخرى	-	-	-	-	-	10.1	(0.2)	-	-	9.9	-	9.9
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة	-	-	-	-	-	10.1	(0.2)	74.5	-	84.4	0.6	85.0
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	(1.7)	-	(1.7)	-	(1.7)
بيع / شطب سندات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها من خلال الدخل الشامل الآخر	16	-	-	-	-	(0.2)	-	0.2	-	-	-	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	(17.2)	(49.1)	(66.3)	(0.5)	(66.8)
أرباح أسهم عينية	17	8.2	-	-	-	-	-	-	(8.2)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	-	0.6	-	-	-	-	-	-	0.6	-	0.6
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	7.5	-	-	-	(7.5)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(45.3)	45.3	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	173.0	(4.1)	105.6	86.0	64.2	24.7	(15.5)	131.9	45.3	611.1	2.8	613.9
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	72.0	-	72.0	0.7	72.7
خسارة شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	-	-	(2.5)	-	(2.5)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	72.0	-	69.5	0.7	70.2
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	0.3	-	0.3	-	0.3
بيع / شطب سندات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها من خلال الدخل الشامل الآخر	16	-	-	-	-	1.7	-	(1.7)	-	-	-	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	(22.6)	(34.4)	(57.0)	(0.6)	(57.6)
أرباح أسهم عينية	17	8.7	-	-	-	-	-	-	(8.7)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	-	(0.9)	-	-	-	-	-	-	(0.9)	-	(0.9)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	4.8	-	-	-	(4.8)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(42.8)	42.8	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	181.7	(5.0)	105.6	90.8	64.2	25.0	(16.6)	132.3	42.8	620.8	2.9	623.7

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
75.3	72.6	الربح للسنة قبل الضرائب
		تعديلات للبنود التالية
7.8	8.8	11 استهلاك
11.3	19.5	21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية
10.2	2.7	10 حصة البنك من خسارة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة
0.3	(0.1)	(دخل) / مصروفات الاستثمار
(4.6)	(7.7)	20 مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية
16.0	24.5	مصروفات فوائد مستحقة على الاقتراضات للأجل
116.3	120.3	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية
(2.9)	(13.5)	ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية
(111.3)	(9.9)	أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعين يوماً أو أكثر
1.1	(23.8)	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
16.8	(224.0)	قروض وسلف العملاء
24.7	8.1	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
		الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية
116.8	(30.7)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(50.5)	24.8	اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
13.4	281.3	ودائع العملاء
-	(26.4)	فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى
(0.2)	0.1	22 ضريبة دخل مدفوعة
124.2	106.3	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(293.9)	(369.5)	شراء أوراق مالية استثمارية
310.1	345.9	متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية
(0.1)	2.5	10 صافي التغير في الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
1.6	0.1	10 أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(8.1)	(9.1)	شراء ممتلكات ومعدات
9.6	(30.1)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(68.5)	(59.2)	17 أرباح أسهم وتوزيعات أخرى مدفوعة
(0.5)	(0.6)	أرباح أسهم مدفوعة لحقوق غير مسيطرة
-	(207.3)	سداد اقتراضات للأجل
37.7	214.9	اقتراضات للأجل إضافية
0.6	(0.9)	15 التغير في أسهم الخزانة
(1.7)	0.3	42 التغير في الدفع على أساس الأسهم
(32.4)	(52.8)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
101.4	23.4	صافي التغيرات في النقد وما في حكمه
(0.9)	(0.8)	تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي
599.1	699.6	النقد وما في حكمه في بداية السنة
699.6	722.2	25 النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:
235.4	249.6	فوائد مستلمة
92.8	125.0	فوائد مدفوعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي بموجب المجلد رقم 1 الصادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروع في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند. كما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 24 فبراير 2025.

2 أساس الإعداد

2.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.2 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها أيضاً العملة الرئيسية لعمليات البنك، وعلاوة على ذلك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم ينص بخلاف ذلك.

2.3 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة"). تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة البينية بما فيها المكاسب والخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد. يتخذ البنك وجميع شركاتها التابعة من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لهم. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

مملوكة بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية		النشاط
	2024	2023	
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	100%	100%	عمليات البطاقات الائتمانية
شركة إنفيتا ذ.م.م. (مقفلة)	100%	100%	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المملوكة بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

مملوكة بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية		بلد التأسيس	النشاط
	2024	2023		
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	70%	70%	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
شركة 973LABS ذ.م.م.	100%	100%	مملكة البحرين	الخدمات الاستشارية الحاسوبية وأنشطة إدارة مرافق الحاسوب

* تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و 40% في شركة شركة 973LABS ذ.م.م. على التوالي.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصرفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل اعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصرفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كعامله أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بشكل مباشر باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2024، والتي تم الإفصاح عنها أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

(أ) ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

في شهر مايو 2023، إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات وذلك لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين، وتتطلب إفصاحات إضافية عن تلك الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم تأثير ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 التزامات عقد الإيجار في عملية البيع وإعادة التأجير

في شهر سبتمبر 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس التزامات عقد الإيجار الناتجة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم إثبات البائع والمستأجر أي مبلغ من المكسب أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ج) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: المتعلق بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير؛
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل؛ و
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط يقتضي بأن تفصح المنشأة عندما يتم تصنيف المطلوبات الناتجة عن اتفاقية القروض على أنها غير متداولة ويتوقف حق المنشأة في تأجيل التسوية على الامتثال للتعهدات المستقبلية خلال اثني عشر شهراً.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على تصنيف مطلوبات المجموعة.

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، في التاريخ (التواريخ) الإلزامية المعنية بكل منها.

(أ) عدم قابلية التبادل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

في شهر أغسطس 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتحديد كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم وجود قابلية للتبادل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل مع عملة أخرى، أو من المتوقع أن تؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة عرض معلومات المقارنة.

لا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 - المتعلق بالعرض والإفصاح في القوائم المالية

في شهر أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة حديثاً، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استناداً إلى "الدور" المحددة للقوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية" والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بأثر رجعي.

تعمل المجموعة حالياً على تحديد التأثيرات المرتبة للتعديلات الواردة أعلاه على القوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

(ج) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 المتعلق بالشركات التابعة دون مساهمة عامة: الإفصاحات

في شهر مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخففة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى الدولية لإعداد التقارير المالية. لكي تكون المنشأة مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ومتاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

نظراً لأن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة متداولة علناً، فإنها غير مؤهلة لاختيار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19.

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الإثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاكتناء أو الإصدار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس أدوات الدائن كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و

- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرافعة المالية؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

iii. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (i) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوماً منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(ii) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم في الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المتراكمة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بملكية الموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود ولم يعد لديها سيطرة على الموجود المالي، ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوب المالي عندما تكون الالتزامات التعاقدية قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح معدل الفائدة المعروض فيما بين البنوك (أبيور)

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية في حال إذا كان هناك تعديل جوهري في شروطها وأحكامها. وفي سياق إصلاح أبيور، تم بالفعل تعديل العديد من الأدوات المالية أو سيتم تعديلها عند انتقالها من أسعار أبيور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد يتم إدخال تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية في أثناء عملية الانتقال.

بالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الطريقة العملية لتعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أبيور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الطريقة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهريّة، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. أما إذا لم تكن التغيرات جوهريّة، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الطريقة العملية، مضمومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف العملاء

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية في الأسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(هـ) قياس القيمة العادلة (تتمة)

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛

- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،

- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و

- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و

- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

(i) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

(ii) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

(iii) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

(iv) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

يتم تحديد مخصص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من خلال نهج من خطوتين:

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛

- خرق العقد مثل حالة التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛

- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لم تكن لتقبل بها المجموعة في الاعتبار في الظروف الاعتيادية؛

- قد أصبح من المحتمل دخول المقترض في حالة إفلاس أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو

- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي مملكة البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو

- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة لتلك الموجودات؛

- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛

- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و

- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. ويكون هذه عادةً عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تحقق تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي يتم شطبها خاضعة لإجراءات التنفيذ من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3 و(هـ).

(ل) اقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم لاحقاً، تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفاة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدى لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبار الذي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة أو مشروعاتها المشتركة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدر، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدر كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات وبرمجيات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بقيمة أدنى من القيمة المدرجة للتسهيل ذي الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة، حيث يتم تقييم كل موجود بشكل فردي. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم تكوين مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفاة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المرتبطة بالملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود مع التزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. وعندما يكون لدى الطرف الآخر الحق في بيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في قائمتها الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية إعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام بإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بأخذ مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. ويتم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفئري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس مبدأ الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكوتاري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع إثبات رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتممة)

31 ديسمبر 2024

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) توزيعات مقترحة

يتم تضمين التوزيعات المقترحة كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم بعد الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية

ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود التزامات ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن بند "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنقطة اللازمة لتسوية أي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أ) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاكاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم بأثر رجعي لمدى فعالية التحوط وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبنود التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(أ) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن تنشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

(أ) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة المقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادةً ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور اعتباراً من تاريخ نفاذه، مما يسمح، باعتبارها وسيلة عملية، بإجراء تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة العائم، شريطة استيفاء شروط معينة. وتتضمن الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح أيبور وأن يتم الانتقال على أساس معادل اقتصادياً.

(أه) عملات أجنبية**(أ) المعاملات والأرصدة**

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقضاء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقضاء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(أ) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم ربحها وخسائرهما على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أو) النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإيجاري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة تسعين يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أز) عقود الإيجار - المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أز) عقود الإيجار - المجموعة هي المستأجر (تتمة)

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض بمقدار مدفوعات الإيجار التي تم سدادها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل في العقد أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم المتعلق بخيار شراء الموجود الأساسي والمثبت ضمن بند المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

(i) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(ii) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب تطبيق الاجتهادات لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء الأخذ في الاعتبار لسيولة ومدخلات النماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق والافتراضات المتعلقة بمعدل التعثر في السداد للأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

(iii) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار المستوى الذي ينبغي عنده إجراء هذا التقييم ضمن أنشطة أعمالها. وبصفة عامة، يعتبر نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وطريقة تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

(iv) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتطلب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المصفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه الترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛

- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛

- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(v) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
21.2	24.6	نقد في الصندوق والخزينة
558.2	430.6	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية
108.3	94.7	ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية
687.7	549.9	

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستخدام في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت، ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وتبلغ قيمتها 375.5 مليون دينار بحريني و23.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 389.2 مليون دينار بحريني و54.0 مليون دينار بحريني) على التوالي. كما في 31 ديسمبر 2024، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بقيمة 4.0 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 11.5 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
75.5	125.3	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
92.4	120.5	حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك
167.9	245.8	

7 قروض وسلف العملاء

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
879.9	247.3	66.3	1,193.5	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
641.6	22.9	11.6	676.1	قروض استهلاكية
1,521.5	270.2	77.9	1,869.6	
(2.7)	(22.1)	(50.7)	(75.5)	محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,518.8	248.1	27.2	1,794.1	

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
733.6	234.8	38.3	1,006.7	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
620.8	20.4	11.6	652.8	قروض استهلاكية
1,354.4	255.2	49.9	1,659.5	
(5.4)	(31.5)	(34.3)	(71.2)	محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,349.0	223.7	15.6	1,588.3	

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
135.5	11.4	34.5	181.4	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
15.7	5.0	15.5	36.2	قروض استهلاكية
151.2	16.4	50.0	217.6	

لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
152.3	1.8	5.5	159.6	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
16.3	4.9	15.5	36.7	قروض استهلاكية
168.6	6.7	21.0	196.3	

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه الفائت موعد استحقاقها بأنها مضمحلة ائتمانياً.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		الإقليم الجغرافي:
1,600.0	1,408.1	دول مجلس التعاون الخليجي
71.2	68.3	آسيا
71.0	84.9	أوروبا
51.9	27.0	أخرى
1,794.1	1,588.3	
		القطاع الاقتصادي:
574.5	568.7	الأفراد
404.5	417.8	تجاري وصناعي
375.8	283.6	إنشائي وعقاري
156.9	115.0	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
137.7	123.7	حكومي وقطاع عام
144.7	79.5	أخرى
1,794.1	1,588.3	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

(1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

2024	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	4.4	26.3	25.8	56.5
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.0	(1.0)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.5)	0.5	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(12.5)	12.5	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2.6)	5.7	12.5	15.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(10.2)	(10.2)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	(0.9)	(1.2)	1.9	(0.2)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.4	17.8	42.5	61.7
2023				
الرصيد في 1 يناير	5.0	25.2	33.3	63.5
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	2.1	(2.1)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(2.3)	2.3	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(2.3)	2.3	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.1	1.2	5.3	6.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(20.6)	(20.6)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	(0.5)	2.0	5.5	7.0
الرصيد في 31 ديسمبر	4.4	26.3	25.8	56.5

(2) قروض استهلاكية

2024	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	1.0	5.2	8.5	14.7
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.5	(0.2)	(0.3)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	0.5	(0.5)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	-	(1.2)	1.2	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.2)	-	2.9	2.7
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(3.6)	(3.6)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.3	4.3	8.2	13.8
2023				
الرصيد في 1 يناير	1.7	6.0	8.0	15.7
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.7	(0.7)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(0.1)	(0.8)	0.9	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(1.3)	0.7	2.9	2.3
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(3.3)	(3.3)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.0	5.2	8.5	14.7

في 31 ديسمبر 2024، بلغت الفوائد المعلقة على القروض الفائت موعد استحقاقها والتي هي مضمحلة ائتمانياً 27.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 22.8 مليون دينار بحريني).

بلغ المبلغ التعاقدي المستحق على الموجودات المالية التي تم شطبها من قبل المجموعة خلال فترة إعداد التقرير المالي والتي كانت لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ 13.8 مليون دينار بحريني (2023: 23.9 مليون دينار بحريني).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي 30.0 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 20.4 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2024، يبلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 46.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 35.8 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرافحة والتمويل بالإجارة

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع
1,354.4	255.2	49.9	1,659.5
720.2	52.1	-	772.3
(507.6)	(38.0)	(4.7)	(550.3)
(43.9)	0.5	43.4	-
-	-	(13.8)	(13.8)
(1.6)	0.4	3.1	1.9
1,521.5	270.2	77.9	1,869.6
1,339.5	296.0	57.7	1,693.2
386.4	42.8	-	429.2
(373.4)	(66.7)	(0.9)	(441.0)
7.0	(18.0)	11.0	-
-	-	(23.9)	(23.9)
(5.1)	1.1	6.0	2.0
1,354.4	255.2	49.9	1,659.5

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2024	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	430.0	44.0	474.0
سندات أخرى	-	238.7	7.1	245.8
أسهم حقوق الملكية	-	43.7	-	43.7
	-	712.4	51.1	763.5
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	137.7	137.7
سندات أخرى	-	9.6	-	9.6
أسهم حقوق الملكية	-	30.0	-	30.0
صناديق مدارة	1.0	-	-	1.0
	1.0	39.6	137.7	178.3
إجمالي الاستثمارات	1.0	752.0	188.8	941.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(2.4)	-	(2.4)
صافي الاستثمارات	1.0	749.6	188.8	939.4
31 ديسمبر 2023	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	383.0	36.6	419.6
سندات أخرى	-	228.1	7.2	235.3
أسهم حقوق الملكية	-	37.7	-	37.7
	-	648.8	43.8	692.6
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	132.6	132.6
سندات أخرى	-	1.7	-	1.7
أسهم حقوق الملكية	-	30.5	-	30.5
صناديق مدارة	1.0	-	-	1.0
	1.0	32.2	132.6	165.8
إجمالي الاستثمارات	1.0	681.0	176.4	858.4
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(2.3)	-	(2.3)
صافي الاستثمارات	1.0	678.7	176.4	856.1

كما في 31 ديسمبر 2024، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بقيمة 447.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 422.9 مليون دينار بحريني) والتي تم رهنها مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2024، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 31.0 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2023: 48.6 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفاة):

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
0.5	1.8	-	2.3
0.9	(0.1)	-	0.8
(0.2)	(0.5)	-	(0.7)
1.2	1.2	-	2.4
الرصيد في 1 يناير	0.3	0.4	0.7
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.2	1.5	1.7
الموجودات المالية التي تم استبعادها	-	(0.1)	(0.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.5	1.8	2.3

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

2024	2023
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
31.6	29.3
24.1	32.0
20.4	17.8
40.4	44.1
2.8	2.1
0.9	0.8
0.8	3.5
121.0	129.6

* خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.5 مليون دينار بحريني (2023: 0.2 مليون دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 21.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2023: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويل والاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22.00% (2023: 22.00%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة للأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40.00% (2023: 40.00%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 23.52% (2023: 23.54%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسبولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السبولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 49.96% (2023: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2023: 24.99%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45.00% (2023: 45.00%) حصة ملكية في إل إس إي جيرسي هولدينغز المحدودة بارتنرشب، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2023: 40.00%) حصة ملكية في إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م. من خلال شركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في دولة الكويت تعمل في مجال تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية.

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
القيمة المدرجة للاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
51.2	62.3	في 1 يناير
-	0.5	مساهمة إضافية
(2.7)	(10.2)	حصة البنك من الخسارة للسنة
(0.1)	(1.6)	أرباح أسهم مستلمة
(0.4)	-	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 16)
(0.3)	0.6	تعديلات تحويل العملات الأجنبية
(2.5)	(0.4)	توزيع رأس المال
45.2	51.2	في 31 ديسمبر

يوضح الجدول التالي ملخص أحدث المعلومات المالية المتاحة لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
61.2	69.1	مجموع الموجودات
46.7	47.8	مجموع المطلوبات
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
7.4	7.3	الإيراد
(3.7)	(3.5)	حصة المجموعة في صافي الخسارة للسنة
(3.7)	(3.5)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعد شركة زميلة جوهرية. يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وذلك بناءً على أحدث القوائم المالية المتاحة المعدلة حسب الأداء التقديري للربع الأخير:

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
7.7	10.5	صافي دخل الفوائد
6.1	6.6	إجمالي ربح مبيعات السيارات
3.7	5.8	دخل تشغيلي آخر
17.5	22.9	مجموع الدخل التشغيلي
(14.1)	(17.9)	مصروفات تشغيلية
1.1	(34.1)	مصروفات تشغيلية أخرى وصافي مخصص القرض
4.5	(29.1)	الربح / (الخسارة) المعدلة للسنة
حصة المجموعة في الربح / (الخسارة) المعدلة للسنة		
1.0	(6.7)	دخل شامل آخر
(0.5)	-	مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة
4.0	(29.1)	حصة المجموعة في مجموع الدخل الشامل
(0.1)	-	الأثر للسنة

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
الموجودات		
11.9	20.5	نقد وأرصدة لدى بنوك
138.8	169.3	قروض وسلف العملاء
19.0	20.2	مخزون
50.3	27.5	موجودات أخرى
220.0	237.5	مجموع الموجودات
المطلوبات		
21.8	20.6	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
91.5	113.8	قروض لأجل
113.3	134.4	مجموع المطلوبات
-	-	إحتياطي التبرعات الخيرية
106.7	103.1	حقوق الملكية المعدلة
23.03%	23.03%	حصة نسبة ملكية المجموعة
24.6	23.7	حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المدرج في بورصة البحرين 14.3 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 9.5 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

أراضي مملوكة ملكاً حراً	عقارات ومباني	أثاث ومعدات وبرمجيات	الحق في استخدام الموجودات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
12.5	31.0	71.8	15.7	-	131.0
التكلفة					
-	(22.2)	(59.2)	(11.5)	-	(92.9)
محسوماً منها: الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
12.5	8.8	12.6	4.2	-	38.1
في 31 ديسمبر 2024					
أراضي مملوكة ملكاً حراً	عقارات ومباني	أثاث ومعدات وبرمجيات	الحق في استخدام الموجودات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
12.5	30.3	66.9	13.9	0.1	123.7
التكلفة					
-	(21.2)	(55.6)	(9.1)	-	(85.9)
محسوماً منها: الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
12.5	9.1	11.3	4.8	0.1	37.8
في 31 ديسمبر 2023					

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 8.8 مليون دينار بحريني (2023: 7.8 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل للأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

القيمة المدرجة		سنة الاستحقاق
2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
–	185.9	2029 (ثابت) %6.875
188.5	–	2024 (ثابت) %5.500
113.1	120.6	معدل التمويل المضمون للييلة واحدة + الهامش
301.6	306.5	2025 / 2026

13 ودائع العملاء

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
869.0	1,127.8	ودائع لأجل
679.7	674.7	حسابات توفير
490.7	515.1	حسابات جارية
90.6	93.7	حسابات ودائع أخرى
2,130.0	2,411.3	

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
37.9	40.2	فوائد مستحقة الدفع
35.5	30.5	ذمم دائنة
35.3	38.8	مصروفات مستحقة
2.0	3.8	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)
4.2	3.7	التزامات عقد الإيجار
3.3	3.2	الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارbitرابات (الإيضاح رقم 29)
5.1	3.8	مطلوبات أخرى
123.3	124.0	

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		المصرح به:
		2,500,000,000 سهم
		(2023: 2,500,000,000 سهم)
250.0	250.0	بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
		المصادر والمدفوع بالكامل:
		1,816,590,310 سهم
		(2023: 1,730,086,010 سهم)
173.0	181.7	بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم

فيما يلي التغيير في رأس مال الأسهم العادية:

عدد الأسهم		
2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
1,647,700,962	1,730,086,010	الأسهم في 1 يناير
82,385,048	86,504,300	مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية
1,730,086,010	1,816,590,310	الأسهم في 31 ديسمبر

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك للأسهم. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 13,264,765 (2023: 10,337,691) سهم من أسهمه الخاصة.

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
4.1	5.0	المقابل المدفوع

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

بعد التوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين وفقاً للقرار رقم (3) لسنة 2021، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحفوظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. لم تقم المجموعة بسداد أي مدفوعات لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية خلال السنة (2023: نفسه).

(6) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 4.8 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2023: 7.5 مليون دينار بحريني). حيث وصل الإحتياطي إلى 50% من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، مما يؤكد التزام المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. خلال السنة، لم يتم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي العام. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
14.3	24.2	في 1 يناير
(0.2)	1.7	محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية
(4.6)	(7.7)	محول إلى الأرباح أو الخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)
1.7	0.8	محول إلى الأرباح أو الخسائر عند الاضمحلال (دين)
		تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة
13.0	5.9	في الدخل الشامل الآخر
24.2	24.9	في 31 ديسمبر
		تحوطات التدفق النقدي
0.5	0.5	في 1 يناير
–	(0.4)	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 10)
0.5	0.1	في 31 ديسمبر
24.7	25.0	

17 توزيعات مقترحة

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
34.4	40.6	أرباح أسهم نقدية
8.7	–	أرباح أسهم عينية
2.2	2.2	تبرعات خيرية
45.3	42.8	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

17 توزيعات مقترحة (تتمة)

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.035 دينار بحريني للسهم (بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.0125 دينار بحريني للسهم، تم الإعلان عنها ودفعها في شهر أغسطس 2024)، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2024 (2023): أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2023 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم.

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2023 (2023): بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2022).

ستقدم التوزيعات المقترحة المذكورة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		أ دخل الفوائد ودخل مشابه
		مدرجة بالتكلفة المطفأة:
117.2	117.1	قروض وسلف العملاء
37.2	48.5	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
21.3	22.9	أذونات خزانة
9.3	8.6	أوراق مالية استثمارية
52.0	54.8	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
237.0	251.9	أوراق مالية استثمارية
		ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
		على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:
(73.4)	(53.5)	ودائع العملاء
(20.8)	(16.6)	اقتراضات لأجل
(20.2)	(20.2)	اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
(12.9)	(13.3)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(127.3)	(103.6)	
124.6	133.4	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
55.3	49.3	دخل الرسوم والعمولات
(35.8)	(34.9)	مصروفات الرسوم والعمولات
19.5	14.4	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مكسب قدره 0.03 مليون دينار بحريني (2023: خسارة قدرها 0.02 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الأمانة والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
3.0	2.7	دخل أرباح أسهم
6.5	7.4	مكسب من تحويل عملات أجنبية
7.7	4.6	مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية
1.6	2.2	دخل من الأنشطة التجارية *
1.0	(0.6)	دخل / (خسارة) أخرى
19.8	16.3	

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
18.3	8.9	قروض وسلف العملاء (الإيضاح رقم 7)
(2.2)	(1.4)	مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة
0.8	1.7	أوراق مالية استثمارية (الإيضاح رقم 8)
(0.1)	0.5	تعرضات غير مدرجة في الميزانية
0.5	0.2	ضمان قيد البيع (الإيضاح رقم 9)
17.3	9.9	

22 الضرائب

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
0.9	0.8	القائمة الموحدة للمركز المالي
		موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 9)
0.1	(0.2)	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
		رصيد / (مصرف) ضريبي مؤجل على العمليات الأجنبية

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة واحدة أو أكثر. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي ثبتت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من البلدان التي تم تأسيسها فيها، وذلك وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. بلغ معدل الضريبة الفعلي 38.22% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 43.68%).

ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وتأثير القواعد العالمية

تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة.

تماشياً مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني") في تاريخ 1 سبتمبر 2024، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى 15% على الدخل الخاضع للضريبة لمنشآت المجموعة العاملة في البحرين وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025.

وفقاً للتقييم الأولي للمجموعة، استنتجت المجموعة إلى أنها لا تخضع لنطاق القانون البحريني أو القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي. وعليه، لا تتوقع المجموعة أن تخضع لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي للسنة المالية القادمة.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
72.0	74.5	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح
72.0	74.5	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك
1,806,270,145	1,805,692,207	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة
0.040	0.041	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاع

للغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحوبات على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات الائتمانية وتداول العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تشمل الإقراض وحسابات الودائع من عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في البحرين.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار وأنشطة الخزنة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
38.7	55.1	29.6	128.5	251.9
(20.2)	(32.2)	(21.7)	(53.2)	(127.3)
28.6	11.6	7.5	(47.7)	-
47.1	34.5	15.4	27.6	124.6
15.8	2.4	3.0	18.1	39.3
62.9	36.9	18.4	45.7	163.9
(2.2)	(13.2)	2.1	(4.0)	(17.3)
33.4	20.9	9.6	43.3	107.2
-	-	-	(2.7)	(2.7)
-	-	-	(31.8)	(31.8)
-	-	-	72.7	72.7
-	-	-	(0.7)	(0.7)
-	-	-	72.0	72.0
820.3	769.1	562.0	1,910.7	4,062.1
-	-	-	45.2	45.2
-	-	-	-	85.3
-	-	-	-	4,192.6
1,184.3	1,007.2	552.4	775.3	3,519.2
-	-	-	-	49.7
-	-	-	-	3,568.9

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار وأنشطة الخزنة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
37.7	57.0	27.6	114.7	237.0
(13.9)	(25.3)	(14.9)	(49.5)	(103.6)
29.6	7.5	2.7	(39.8)	-
53.4	39.2	15.4	25.4	133.4
12.9	1.8	3.5	12.5	30.7
66.3	41.0	18.9	37.9	164.1
(1.8)	(8.3)	1.1	(0.9)	(9.9)
37.7	29.6	9.8	37.5	114.6
-	-	-	(10.2)	(10.2)
-	-	-	(29.3)	(29.3)
-	-	-	75.1	75.1
-	-	-	(0.6)	(0.6)
-	-	-	74.5	74.5
811.5	675.6	457.0	1,820.3	3,764.4
-	-	-	51.2	51.2
-	-	-	-	86.3
-	-	-	-	3,901.9
1,123.3	853.3	497.3	769.6	3,243.5
-	-	-	-	44.5
-	-	-	-	3,288.0

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الممتلكات والمعدات وصافي الضمان قيد البيع والذمم المدينة الأخرى.

** تمثل المطلوبات المشتركة المطلوبات الأخرى.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية ومالية. كما تغطي عمليات الوحدات الخارجية.

أنشطة الاستثمار والخزنة والأنشطة الأخرى

تقدم بالأساس خدمات أسواق المال والتداول وخدمات الخزنة، بالإضافة إلى إدارة عمليات تمويل المجموعة. تشمل الخدمات الاستثمارية إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وخدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الأموال. تتضمن الأنشطة الأخرى بالأساس على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى مسئول العمليات التنفيذي وصاحب القرار. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة / الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يقارب التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشاركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024			
-	31.0	4.8	35.8
قروض وسلف العملاء			
10.9	-	-	10.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى			
-	45.2	-	45.2
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة			
56.2	2.7	7.6	66.5
ودائع العملاء			
21.8	-	-	21.8
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى			
-	6.2	-	6.2
ارتباطات والتزامات محتملة			
31 ديسمبر 2023			
-	15.8	4.0	19.8
قروض وسلف العملاء			
6.7	-	-	6.7
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى			
-	51.2	-	51.2
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة			
0.6	2.3	8.9	11.8
ودائع العملاء			
71.9	-	-	71.9
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى			
-	5.4	-	5.4
ارتباطات والتزامات محتملة			

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشاركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024			
0.6	2.1	-	2.7
دخل الفوائد ودخل مشابه			
2.4	-	0.4	2.8
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة			
-	(2.7)	-	(2.7)
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة			
31 ديسمبر 2023			
0.4	1.0	-	1.4
دخل الفوائد ودخل مشابه			
2.1	-	0.4	2.5
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة			
-	(10.2)	-	(10.2)
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة			

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني	
14.0	14.2	مكافآت الموظفين قصيرة الأجل
0.9	1.3	مكافآت الموظفين طويلة الأجل
14.9	15.5	

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين) والدولي (الأسواق الأخرى). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع البلدان التي يوجد فيها البنك وشركات المجموعة الخاصة به.

المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024		
150.2	11.0	161.2
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة		
3,815.1	377.5	4,192.6
مجموع الموجودات		
31 ديسمبر 2023		
141.1	12.8	153.9
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة		
3,531.2	370.7	3,901.9
مجموع الموجودات		

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه للأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني	
21.2	24.6	نقد في الصندوق والخزينة (الإيضاح رقم 4)
558.2	430.6	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (الإيضاح رقم 4)
0.1	-	أذونات خزائنة
142.7	244.4	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لمدة تسعون يوماً أو أقل
722.2	699.6	

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، باستثناء في حالة ودائع العملاء، تم تحديد بيان السيولة لودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2024	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	579.4	-	-	-	579.4	-	-	-	108.3	687.7
أذونات خزانة	31.8	78.4	86.7	202.3	399.2	-	-	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	138.4	28.3	-	0.5	167.2	0.4	0.3	-	-	167.9
قروض وسلف العملاء	203.1	187.1	96.6	116.8	603.6	801.2	274.0	98.5	16.8	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	-	4.9	22.3	41.4	68.6	336.9	181.1	252.2	100.6	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	100.7	-	-	-	100.7	20.3	-	-	-	121.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	45.2	45.2
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.1	0.4	0.6	33.8	1.4	2.2	0.1	38.1
مجموع الموجودات	1,053.4	298.8	205.7	361.4	1,919.3	1,192.6	456.8	352.9	271.0	4,192.6
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	215.4	109.9	12.3	37.9	375.5	-	-	-	-	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	91.7	101.9	193.6	158.0	-	-	-	351.6
اقتراضات للجل	-	-	-	-	94.2	212.3	-	-	-	306.5
ودائع العملاء	284.7	97.2	37.5	54.6	474.0	47.8	-	-	1,889.5	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	119.8	0.1	0.1	0.4	120.4	1.9	1.4	0.3	-	124.0
مجموع المطلوبات	619.9	207.2	141.6	289.0	1,257.7	420.0	1.4	0.3	1,889.5	3,568.9
صافي فجوة السيولة	433.5	91.6	64.1	72.4	661.6	772.6	455.4	352.6	(1,618.5)	623.7
فجوة السيولة المتراكمة	433.5	525.1	589.2	661.6	1,434.2	1,889.6	2,242.2	623.7		

31 ديسمبر 2023	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	455.2	-	-	-	455.2	-	-	-	94.7	549.9
أذونات خزانة	40.9	69.0	158.4	174.9	443.2	-	-	-	-	443.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	240.7	3.9	-	-	244.6	0.9	0.3	-	-	245.8
قروض وسلف العملاء	191.5	109.5	89.7	95.3	486.0	693.7	298.8	97.2	12.6	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	0.1	3.8	22.0	18.5	44.4	350.3	252.6	105.6	103.2	856.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	111.7	-	-	-	111.7	17.9	-	-	-	129.6
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	51.2	51.2
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.2	0.2	0.5	33.4	1.5	1.1	1.3	37.8
مجموع الموجودات	1,040.1	186.3	270.3	288.9	1,785.6	1,096.2	553.2	203.9	263.0	3,901.9
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	316.9	58.7	16.9	13.7	406.2	-	-	-	-	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	37.0	1.5	2.8	52.4	93.7	233.2	-	-	-	326.9
اقتراضات للجل	-	-	18.8	188.5	207.3	94.3	-	-	-	301.6
ودائع العملاء	242.1	62.3	30.0	73.7	408.1	11.3	-	-	1,710.6	2,130.0
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	118.5	0.1	0.2	0.2	119.0	2.5	1.5	0.3	-	123.3
مجموع المطلوبات	714.5	122.6	68.7	328.5	1,234.3	341.3	1.5	0.3	1,710.6	3,288.0
صافي فجوة السيولة	325.6	63.7	201.6	(39.6)	551.3	754.9	551.7	203.6	(1,447.6)	613.9
فجوة السيولة المتراكمة	325.6	389.3	590.9	551.3	1,306.2	1,857.9	2,061.5	613.9		

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد فيه المدفوعات على تحركات في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو السعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها للاعتيادية في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن على أدوات مالية مشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية بهدف الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول الوارد أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى قيمها للاعتيادية. تمثل القيمة للاعتيادية قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم للاعتيادية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2024	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتيادية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:	0.5	0.7	253.5
عقود صرف عملات أجنبية آجلة			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:	39.9	3.1	730.6
مقايضات سعر الفائدة	40.4	3.8	984.1

31 ديسمبر 2023	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتيادية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:	0.2	0.3	158.2
عقود صرف عملات أجنبية آجلة			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:	43.9	1.7	624.3
مقايضات سعر الفائدة	44.1	2.0	782.5

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتم في سوق خارج البورصة. يتم التعامل في عقود العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. تعتبر اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة بمثابة عقود بأسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص وتحدد فيها أسعار الفائدة الآجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ مستقبلي محدد.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تقوم الأطراف الأخرى عادةً بتبادل مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة للاعتيادية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فيتم تبادل المدفوعات ذات أسعار الفائدة الثابتة والعائمة والمبالغ للاعتيادية بعملة مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق، ولكن ليس الالتزام بشراء أو بيع كمية معينة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات العملاء المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع التوقع بتحقيق أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملية، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية للتحوط مقابل تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك من خلال التحوط مقابل الأدوات المالية المحددة والمعاملات المتوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة مقابل مخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقرضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة للتحوط مقابل مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

مليون دينار بحريني				
أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	أكثر من 3 شهور إلى سنة	أكثر من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر أسعار الفائدة				
31 ديسمبر 2024				
-	1.9	51.4	373.0	304.3
-	7%	4%	7%	7%
31 ديسمبر 2023				
34.0	3.8	24.9	224.8	336.8
6%	4%	6%	6%	6%

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 9.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 14.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبند المصنفة كبنود تحوط:

2024		2023	
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني
518.1	(33.1)	564.4	(37.6)
35.0	(0.1)	69.0	(0.2)
185.9	(2.8)	-	-

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

مليون دينار بحريني					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2024					
التزامات محتملة:					
اعتمادات مستندية	-	1.4	7.5	6.8	15.5
خطابات ضمان	286.4	-	-	-	286.4
					317.6
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة	121.0	-	-	-	121.0
عقود صرف أجنبي آجلة	-	164.5	57.6	31.4	253.5
مقايضات أسعار الفائدة	-	-	-	267.5	463.1
					730.6
					1,105.1
					1,422.7

مليون دينار بحريني					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2023					
التزامات محتملة:					
اعتمادات مستندية	4.0	13.8	10.1	-	27.9
خطابات ضمان	-	-	-	-	251.4
					279.3
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة	171.7	-	-	-	171.7
عقود صرف أجنبي آجلة	-	138.3	19.9	-	158.2
مقايضات أسعار الفائدة	-	37.8	24.9	224.8	336.8
					624.3
					954.2
					1,233.5

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

2024			
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
198.2	20.1	14.3	232.6
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة			
0.2	0.1	2.9	3.2
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)			
2023			
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
229.9	21.3	13.5	264.7
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة			
0.4	0.1	2.8	3.3
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)			

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة بمبلغ وقدره 5.5 مليون دينار بحريني (2023): صافي خسارة بمبلغ وقدره 15.2 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل خسارة ناتجة عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 5.5 مليون دينار بحريني (2023): مكسب بمبلغ وقدره 15.0 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تحوط المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط إلى الحد الذي تصل فيه إلى أسعار الفائدة المرجعية، لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة المرجعية. يتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تستوفي علاقات التحوط للاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط مقابل التعرضات لتغيرات في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر ائتمان الطرف الآخر المشتق، وهو ما لا يقابله بند التحوط.

وفي هذه العلاقات التحوطية، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير الطرف الآخر والمخاطر الائتمانية الخاصة بالمجموعة على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ والاختلافات في تواريخ استحقاق مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في هذه العلاقات التحوطية.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات التحوط المؤهلة للقيمة العادلة ومكسب أو خسارة التحوط على بنود التحوط في دخل الاستثمار الآخر.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2024 و2023، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط مقابل التعرضات لتغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات بتقديم الائتمان الأجزاء غير المستخدمة من الارتباطات التعاقدية لقروض واعتمادات المتجددة، بشكل رئيسي على شكل قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، قد تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة حيث أن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. عادةً ما يكون للارتباطات تواريخ انتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. بما أن الارتباطات قد تنتهي دون أن يتم سحبها، فإن مجموع المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بسداد المدفوعات نيابة عن العملاء بشروط معينة محددة في العقد. يترتب على الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

29 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة للارتباطات القروض غير المسحوبة والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع
380.6	56.8	13.6	451.0
172.6	23.4	-	196.0
(190.5)	(19.4)	(0.5)	(210.4)
(5.1)	3.5	1.6	-
1.8	0.4	(0.2)	2.0
359.4	64.7	14.5	438.6

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع
234.6	69.2	14.4	318.2
160.7	9.5	-	170.2
(28.1)	(9.3)	(0.3)	(37.7)
15.0	(15.0)	-	-
(1.6)	2.4	(0.5)	0.3
380.6	56.8	13.6	451.0

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تنطوي أنشطة المجموعة على تحمل المخاطر على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة الممارسات الرئيسية في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة للمجموعة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر. يشغل رئيس مخاطر المجموعة منصب رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. تعد لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، لجناً إدارية رفيع المستوى مسؤول عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للتعامل معها. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للمجموعة من خلال تطبيق توجيهات مصرف البحرين المركزي ومعايير اتفاقية بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك من خلال تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسؤولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة المخاطر والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات الجديدة والحالية والمخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات الجديدة والحالية وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسؤول عن تقديم وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات تحمل المخاطر وفحص الضغوطات وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما يتحمل قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول ضمان الالتزام بالمطلوبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، بدءاً من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع توقعات مجلس الإدارة وتفاذي التركزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركيز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لديها نفس الخصائص الاقتصادية مما قد يؤثر بشكل مشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركيزها باستمرار في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الاقتصادي. يتم استخدام حدود السياسة والحدود التشغيل للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتماشى مع مدى قبول المخاطر المعلنة للأعمال التجارية. عادةً ما تكون الحدود مبنية على طبيعة الإفراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتم تحقيق التنوع، للحد من مخاطر التركيز من خلال تحديد حدود التعرضات القصوى للأطراف الأخرى الفردية. يتم إبلاغ السلطة المختصة عن التجاوزات كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق المتابعة المستمرة لحالات التعرضات الائتمانية والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنوع أنشطة الإفراض لتفادي التركزات غير المرغوب فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان من خلال الدخول في اتفاقيات مقاصدة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

31 مخاطر الائتمان (تتمه)

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحفظة الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكّل الائتمان ومصدر سداه. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعيّنين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى المجموعة مستويات صلاحيات موافقة متدرجة حسب مستوى المخاطر، وتضم الأفراد الذين تُبثت جدراتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعيّنين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان في المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أي تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدراتهم الائتمانية والحصول على الموافقة (حسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتماني الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية في المواقع الخارجية.

32 تركيز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

2024			2023		
موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والالتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والالتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي					
3,646.0	2,979.5	847.6	3,380.7	2,711.0	784.7
74.1	8.2	4.2	89.8	8.2	10.5
217.2	425.3	491.1	195.1	416.2	393.2
157.1	134.4	79.1	176.4	132.7	44.3
98.2	21.5	0.7	59.9	19.9	0.8
4,192.6	3,568.9	1,422.7	3,901.9	3,288.0	1,233.5
القطاع الاقتصادي					
501.9	254.2	115.0	536.5	199.2	170.5
540.9	1,054.7	1,026.1	553.6	990.1	821.9
397.1	62.3	171.4	309.8	53.0	140.7
1,813.5	276.1	9.8	1,642.5	309.2	71.4
574.5	1,317.5	6.3	568.9	1,203.1	5.0
364.7	604.1	94.1	290.6	533.4	24.0
4,192.6	3,568.9	1,422.7	3,901.9	3,288.0	1,233.5

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى قدر من العائد المعدل حسب المخاطر وخفض مستوى حدوث الازمحلل وتراكم الائتمانات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز من خلال تحديد حدود التعرض القصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الاقتصادي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني	
666.5	525.3	أرصدة لدى بنوك مركزية
399.2	443.2	أذونات خزانة
167.9	245.8	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,794.1	1,588.3	قروض وسلف العملاء
864.7	786.9	أوراق مالية استثمارية
96.9	108.9	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
3,989.3	3,698.4	المجموع
317.6	279.3	التزامات محتملة
1,105.1	954.2	ارتباطات
1,422.7	1,233.5	مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان
5,412.0	4,931.9	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمانية، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمانية جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمانية مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (دون المستوى إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

يتم مراجعة جميع علاقات الإفراض الرئيسية على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة وجود مخاطر ائتمانية مرتفعة.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يذكر بخلاف ذلك، فإن المبالغ الواردة في الجدول تمثل إجمالي القيم المدرجة. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة على التوالي.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع
31 ديسمبر 2024			
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	409.2	0.1	409.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	465.7	121.5	587.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	5.0	125.7	130.7
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	66.3	66.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.4)	(17.8)	(61.7)
صافي القيمة المدرجة	878.5	229.5	1,131.8
31 ديسمبر 2023			
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	315.4	1.8	317.2
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	416.9	132.7	549.6
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	1.3	100.3	101.6
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	38.3	38.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4.4)	(26.3)	(56.5)
صافي القيمة المدرجة	729.2	208.5	950.2

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع
31 ديسمبر 2024			
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة			
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	641.6	2.5	644.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	-	8.0	8.0
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	12.4	12.4
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	11.6	11.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.3)	(4.3)	(13.8)
صافي القيمة المدرجة	640.3	18.6	662.3
31 ديسمبر 2023			
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة			
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	620.8	-	620.8
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	-	9.2	9.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	11.2	11.2
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	11.6	11.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.0)	(5.2)	(14.7)
صافي القيمة المدرجة	619.8	15.2	638.1
31 ديسمبر 2024			
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
درجة عالية (AAA إلى A-)	114.5	-	114.5
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	545.4	18.4	563.8
درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-)	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.2)	(1.2)	(2.4)
صافي القيمة المدرجة	658.7	17.2	675.9
أذونات خزانة وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة			
درجة عالية (AAA إلى A-)	43.3	-	43.3
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	544.7	-	544.7
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-
صافي القيمة المدرجة	588.0	-	588.0

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المسترجعة بصورة منظمة. تستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعقولة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المسترجعة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		القروض والسلف والارتباطات الأخرى:
53.1	70.4	- النقدية
874.2	924.4	- إقراض الرهن العقاري
14.6	15.3	- الأدوات المالية
-	0.4	- ضمان تمكين

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد ومع تطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. ويخصص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات وعدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك عبر مختلف المناطق الجغرافية التي شهدت فيها المجموعة التعرضات.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاق الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) للاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) للاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني		
165.4	0.5	-	165.9	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
193.1	47.7	-	240.8	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
0.8	16.7	-	17.5	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	14.4	14.4	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
359.3	64.9	14.4	438.6	
(0.2)	(0.1)	(2.9)	(3.2)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
359.1	64.8	11.5	435.4	صافي القيمة المدرجة

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني		
109.6	-	-	109.6	سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
469.4	32.2	-	501.6	درجة عالية (AAA إلى A-)
469.4	32.2	-	501.6	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
1.6	-	-	1.6	درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-)
580.6	32.2	-	612.8	
(0.5)	(1.8)	-	(2.3)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
580.1	30.4	-	610.5	صافي القيمة المدرجة
73.8	-	-	73.8	أدوات خزائنية وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة
73.8	-	-	73.8	درجة عالية (AAA إلى A-)
545.8	-	-	545.8	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
619.6	-	-	619.6	
-	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة
619.6	-	-	619.6	صافي القيمة المدرجة
200.8	-	-	200.8	ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية
200.8	-	-	200.8	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
177.6	40.5	-	218.1	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
2.2	16.4	-	18.6	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	13.5	13.5	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
380.6	56.9	13.5	451.0	
(0.4)	(0.1)	(2.8)	(3.3)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
380.2	56.8	10.7	447.7	صافي القيمة المدرجة

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 0.1 مليون دينار بحريني (2023: 0.1 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. ويتم تطبيق توجيهات تحدد مدى قبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، رسوم على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم للقروض الممنوحة إلى شركاتها التابعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(هـ) الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض عوضاً عن امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير وزيادة احتمالية حدوث المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها نتيجة لأسباب ائتمانية ضمن المرحلة 2 وفقاً لمحلل إدارة الائتمان - 6 (CM-6) من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. وقد تأخذ الإدارة في الاعتبار فترة زمنية أطول على أساس كل حالة على حدة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإدارة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو التأخر في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو مؤشرات على المحتمل دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع سداد المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل وعدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما تستوفي المعايير بما يتوافق مع مبادئ التوجيهات التنظيمية بحيث لا توجد حالات تعرض متأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً وفترة السداد المستمرة تتراوح من 3 إلى 12 شهراً بناءً على معدل تكرار السداد وتقييم بأن الوضع المالي للطرف الآخر قد تحسن ولم يعد يعتبر المقترض بأنه متعثر في السداد / اضمحلال موجوداته وفقاً للمعايير المحاسبية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات

حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل للأوجه عدم التماثل والتباين داخل مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة لتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

(1) احتمالية حدوث التعثر في السداد؛

(2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و

(3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد للضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

- 1. معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
- 2. معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة المتعلقة بالموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.
- 3. معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقد في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة 2) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

(1) درجات المخاطر الائتمانية؛

(2) نوع المنتج؛ و

(3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة لضمان من أن التعرضات ضمن مجموعة معينة تظل متماثلة بشكل مناسب.

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لو لم يكن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة هيكلتها خلال السنة:

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		قروض وسلف العملاء
69.5	68.6	قروض تجارية

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحني العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحفوظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح رقم 36 للحصول على مزيد من التفاصيل.

تستخدم المجموعة الأسلوب الموحد لتخصيص رأسمال مخاطر السوق. تم اعتماد الأسلوب الموحد لمخاطر السوق بتاريخ 08 نوفمبر 2024 على النحو الذي وافق عليه مصرف البحرين المركزي، بعد أن كان يتم استخدام أسلوب النموذج الداخلي. كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ التعرض الموزن لمخاطر السوق بموجب الأسلوب الموحد 12.5 مليون دينار بحريني (2023: 41.6 مليون دينار بحريني بناءً على أسلوب النموذج الداخلي).

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمن وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزانة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدين).

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة ولا تكون المخصصات حساسة لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي:

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً على التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظره المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة ؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها التي تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة أو أي إعادة هيكلة لعمليات التعرض.

أدركنا أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية لمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي)، قامت المجموعة بمراجعة منهجية احتمالية التعثر في السداد لتكون قادرة على تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغيرات العوامل الكلية. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمطلوبات المحتملة في المستقبل بناءً على تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (الحالة الجيدة: الأساسية: الأسوء) (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن أكثر تحفظاً على سيناريوهات الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

31 ديسمبر 2024	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (19:70:11) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	28.2	27.2	24.8
أوراق مالية استثمارية	2.4	2.4	2.4
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.5	0.5	0.3

31 ديسمبر 2023	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (19:70:11) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	40.8	39.7	36.9
أوراق مالية استثمارية	2.3	2.3	2.3
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.7	0.7	0.5

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.2 مليون دينار بحريني (2023: زيادة قدرها 16.4 مليون دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بحد أدنى 0%، سيكون له تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.2 مليون دينار بحريني (2023: 16.4 مليون دينار بحريني).

معدل الصدمة المتوقعة (200- نقطة أساس)		معدل الصدمة المتوقعة (200+ نقطة أساس)		
2023 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	2023 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	
13.8	12.4	13.8	12.4	دينار بحريني
2.6	(2.0)	2.6	(2.0)	دولار أمريكي
1.4	1.6	1.4	1.6	دينار كويتي
(1.4)	(0.8)	(1.4)	(0.8)	أخرى
16.4	11.2	16.4	11.2	المجموع

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 10.8% بإجمالي 66.7 مليون دينار بحريني (2023: 9.0% بإجمالي 54.9 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 10.8% بإجمالي 66.7 مليون دينار بحريني (2023: 9.0% بإجمالي 54.9 مليون دينار بحريني).

يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلاً لتعرضات مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالمجموعة:

31 ديسمبر 2024	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير متأثر بمعدل الفائدة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	556.2	-	-	131.5	687.7
أذونات خزانة	110.1	289.1	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	141.4	0.5	0.7	25.3	167.9
قروض وسلف للعملاء	990.3	111.9	641.0	50.9	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	23.6	63.8	773.3	78.7	939.4
	1,821.6	465.3	1,415.0	286.4	3,988.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	298.7	50.1	-	26.7	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	269.6	82.0	-	-	351.6
اقتراضات لأجل	120.6	-	185.9	-	306.5
ودائع العملاء	804.9	390.5	76.6	1,139.3	2,411.3
	1,493.8	522.6	262.5	1,166.0	3,444.9
فجوة مدرجة بالميزانية	327.8	(57.3)	1,152.5	(879.6)	543.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	281.4	18.9	(300.3)	(277.1)	(277.1)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	609.2	(38.4)	852.2		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	609.2	570.8	1,423.0		

31 ديسمبر 2023	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير متأثر بمعدل الفائدة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	412.7	-	-	137.2	549.9
أذونات خزانة	109.9	333.3	-	-	443.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	208.1	-	1.2	36.5	245.8
قروض وسلف للعملاء	848.7	108.9	605.7	25.0	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	3.9	40.6	741.6	70.0	856.1
	1,583.3	482.8	1,348.5	268.7	3,683.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	335.7	30.6	-	39.9	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	257.4	2.8	66.7	-	326.9
اقتراضات لأجل	113.1	188.5	-	-	301.6
ودائع العملاء	506.6	408.5	43.6	1,171.3	2,130.0
	1,212.8	630.4	110.3	1,211.2	3,164.7
فجوة مدرجة بالميزانية	370.5	(147.6)	1,238.2	(942.5)	518.6
فجوة غير مدرجة بالميزانية	516.2	(24.9)	(491.3)	(371.0)	(371.0)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	886.7	(172.5)	746.9		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	886.7	714.2	1,461.1		

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

معادل فائض (عجز)		
2024	2023	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
170.0	164.7	الدولار الأمريكي
0.1	0.3	اليورو
17.0	15.4	عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
(1.6)	7.0	الدينار الكويتي
0.3	0.2	أخرى

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تعتبر معرضة لمخاطر عملة هامة. للحصول على تأثير حساسية العملة يرجع الرجوع إلى الإيضاح رقم 35.

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة على وجه التحديد.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الاقتصادي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المضمونة.

31 ديسمبر 2024	تحت الطلب	خلال شهر واحد	شهر واحد	3 أشهر	6 أشهر	سنة واحدة	5 إلى 10 سنوات	10 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
48.9	167.8	113.1	12.9	39.1	4.3	-	-	-	-	386.1
-	1.3	2.9	95.6	109.4	168.7	-	-	-	-	377.9
-	1.3	0.6	8.2	102.6	231.2	-	-	-	-	343.9
1,287.1	343.6	332.6	189.0	222.4	97.4	-	-	-	-	2,472.1
1,336.0	514.0	449.2	305.7	473.5	501.6	-	-	-	-	3,580.0
286.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	286.4
121.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	121.0
الأدوات المالية المشتقة										
-	(9.4)	(20.8)	(18.7)	(53.5)	(579.9)	(198.8)	(185.4)	-	-	(1,066.5)
-	4.4	7.9	23.3	57.3	631.9	214.0	197.2	-	-	1,136.0
-	(5.0)	(12.9)	4.6	3.8	52.0	15.2	11.8	-	-	69.5

تداول الأسهم		التأثير على أسهم حقوق الملكية	
2024	2023	2024	2023
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
11.4	11.6	1.7	1.7
32.3	26.1	4.8	3.9
		6.5	5.6

39 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول بسهولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط ائتمان من عدة بنوك ومؤسسات مالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة تحدد التوجيهات العامة بشأن الحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب أن يحتفظ بها البنك وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى الاستراتيجية السنوية للسيولة.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات سائلة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزءاً من قاعدة الودائع المستقرة للبنك وإحدى مصادر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر الموجودات والمطلوبات وتواريخ استحقاقها ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويضمن عدم تركز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيارو.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

39 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2023	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	81.0	238.6	60.0	17.9	14.8	1.8	-	-	-	-	414.1
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	38.7	3.5	6.8	62.3	251.6	-	-	-	-	362.9
اقتراضات للأجل	-	6.5	0.7	20.5	196.5	98.1	-	-	-	-	322.3
ودائع العملاء	1,250.6	228.8	213.6	141.6	305.5	59.8	-	-	-	-	2,199.9
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,331.6	512.6	277.8	186.8	579.1	411.3	-	-	-	-	3,299.2
خطابات ضمان	251.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	251.4
ارتباطات القروض غير المسحوبة	171.7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	171.7
الأدوات المالية المشتقة											
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(37.3)	(12.7)	(18.7)	(29.1)	(345.2)	(276.0)	(139.1)	(37.5)	(895.6)	
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	38.9	11.9	21.6	38.6	407.8	311.5	164.2	38.9	1,033.4	
	-	1.6	(0.8)	2.9	9.5	62.6	35.5	25.1	1.4	137.8	

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن إجراءات قانونية أو تنظيمية التي قد تبطل أو تعوق تنفيذ العقد من قبل المستخدم النهائي أو الطرف الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

قامت المجموعة بوضع ضوابط وقائية كافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية، وذلك لتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة أو الدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما تمتلك المجموعة إجراءات قانونية راسخة لمراجعة عروض المنتجات وإدارة المخاطر الناتجة عن معاملاتها.

كما في 31 ديسمبر 2024، كانت هناك قضايا قانونية معلقة ضد المجموعة بإجمالي 1.1 مليون دينار بحريني (2023: 1.4 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أي التزامات على المجموعة من تلك القضايا. ومع ذلك، وعلى أساس تحفظي، قامت المجموعة بأخذ مخصص مقابل تلك القضايا بقيمة 0.9 مليون دينار بحريني (2023: 0.2 مليون دينار بحريني) أو أفضل تقدير لها حتى تاريخ التقرير.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو بسبب الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. تمتلك المجموعة إجراءات تشغيلية واضحة لكل من منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة حاسوبية متقدمة تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور في الضوابط والاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما تقدم توصيات باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

ويحرص البنك على بذل قصارى جهده لتحقيق التميز التشغيلي، مدفوعاً بإطار عمل قوي لإدارة استمرارية الأعمال ومتوافقة مع المعيار الدولي المعترف به إيزو 22301، يضمن هذا الإطار مرونة خدمات البنك من خلال التخفيف بشكل استباقي من التحديات غير المتوقعة. تحمي دائرة إدارة استمرارية الأعمال قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة الأزمات وخطط قوية لضمان استمرارية الأعمال. ويعكس حصول البنك على شهادة الأيزو 22301 التزامه الراسخ بالالتحسين المستمر في جوده لضمان استمرارية الأعمال.

يستند إطار عمل إدارة استمرارية الأعمال في البنك على نهج استباقي ومنهجي، مع التركيز على تحليل تأثير الأعمال، وتقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات تعافي قوية وخطط شاملة. ويتيح هذا الإطار للبنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية مع ضمان المرونة بما يتماشى مع أهداف أعمالها. تضمن ثقافة التحسين المستمر، التي يتم تعزيزها من خلال حملات الاختبارات والتدريب وحملات التوعية المنتظمة، الاستعداد على جميع المستويات. ومن خلال تكامل ممارسات إدارة استمرارية الأعمال بسلسلة بين البنك وشركائه التابعة، تقديم خدمات متسقة، مما يعزز الثقة والمصداقية داخل المجموعة بأكملها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

تشمل المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فيتم استخدام معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5 في المئة. لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023:

31 ديسمبر 2024	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	666.3	9.5	-	675.8
أسهم حقوق الملكية	43.7	-	30.0	73.7
صناديق مدارة	-	1.0	-	1.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.5	-	0.5
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	39.9	-	39.9
	710.0	50.9	30.0	790.9
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	35.0	-	35.0
اقتراضات للأجل	-	185.9	-	185.9
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.1	-	3.1
	-	224.7	-	224.7

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
0.4	2.3	مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم
(2.1)	(2.0)	أسهم مكتسبة خلال السنة

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز طويلة الأجل للمجموعة وخطة الحوافز قصيرة الأجل:

عدد الأسهم		
2023	2024	
9,409,019	9,983,999	الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة
4,907,485	3,891,289	أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان
(4,322,505)	(4,021,288)	عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين
9,983,999	9,854,000	

بلغ سعر السوق للأسهم البنك بناءً على السعر المعلن في بورصة البحرين 0.482 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 0.504 دينار بحريني) للسهم الواحد.

43 ملءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

2023	2024	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
611.3	614.5	رأس مال الأسهم العادية فئة 1
24.9	27.0	رأس المال فئة 2
636.2	641.5	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
1,995.9	2,156.4	التعرض الموزون لمخاطر الائتمان
227.7	249.1	التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية
41.6	12.5	التعرض الموزون لمخاطر السوق
2,265.2	2,418.0	مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)
%28.1	%26.5	ملءة رأس المال (أ / ب * 100) - %
%14.0	%14.0	الحد الأدنى المطلوب - %

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى لقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

وقد اعتمدت المجموعة الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان والأسلوب الموحد لمخاطر السوق في جميع الفروع (اعتباراً من 08 نوفمبر 2024 لفروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت) وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

31 ديسمبر 2023	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	608.8	1.7	-	610.5
أسهم حقوق الملكية	37.7	-	30.5	68.2
صناديق مدارة	-	1.0	-	1.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.2	-	0.2
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	43.9	-	43.9
	646.5	46.8	30.5	723.8
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	69.0	-	69.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.3	-	0.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	1.7	-	1.7
	-	71.0	-	71.0

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للموجودات المالية ضمن المستوى 1. المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

31 ديسمبر 2024			
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني	
188.9	180.7	8.2	الموجودات المالية
أوراق مالية استثمارية			

31 ديسمبر 2023			
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني	
176.4	177.0	0.6	الموجودات المالية
أوراق مالية استثمارية			

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، تقارب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصّل عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمدت المجموعة الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي مراجعة وتعديل إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز طويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم قصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم طويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة الأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم قصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

44 نسبة صافي التمويل المستقر

يتمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر استقراراً على المدى الطويل. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة 142.0% كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 137.6%).

إن أهم العوامل وراء متانة التمويل المستقر المتاحة للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من وداائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من الاقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 22.3% (31 ديسمبر 2023: 23.6%) من التمويل المستقر متاح للمجموعة، بينما شكلت وداائع الأفراد والشركات الصغيرة 44.2% (31 ديسمبر 2023: 45.9%) من التمويل المستقر متاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر متاح، يرتبط بحجم محفظة

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

2023 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	
2,729.6	2,919.0	مجموع التمويل المستقر متاح
1,983.1	2,056.3	مجموع التمويل المستقر المطلوب
137.6%	142.0%	نسبة صافي التمويل المستقر للمجموعة
100.0%	100.0%	الحد الأدنى لمتطلبات نسبة صافي التمويل المستقر

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)					
المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	البند
					التمويل المستقر متاح:
					رأس المال:
					رأس المال التنظيمي
650.3	27.0	-	-	623.3	
					ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:
					ودائع ثابتة
459.4	0.6	9.6	473.5	-	
					ودائع أقل ثباتاً
831.8	36.6	123.9	759.7	-	
					تمويل بالجملة:
					تمويل بالجملة آخر
977.5	410.8	304.4	1,326.0	-	
					مطلوبات أخرى:
					جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه
-	-	-	122.1	-	
2,919.0	475.0	437.9	2,681.3	623.3	مجموع التمويل المستقر متاح
					التمويل المستقر المطلوب:
					مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة
225.9	-	-	-	-	
					القروض والأوراق المالية الممنوحة:
					القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات
136.5	100.0	8.6	214.8	-	
					القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:
1,022.8	898.9	93.0	424.5	-	
					بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي
139.0	194.1	8.8	16.9	-	
					الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
224.6	198.9	47.1	29.7	-	
					موجودات أخرى:
					صافي نسبة التمويل المستقر للموجودات المشتقة
31.9	-	-	31.9	-	
					نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل
0.1	-	-	0.1	-	
					جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه
226.9	-	-	-	226.9	
					البنود غير المدرجة في الميزانية
48.6	-	-	971.3	-	
2,056.3	1,391.9	157.5	1,689.2	226.9	مجموع التمويل المستقر المطلوب
					نسبة صافي التمويل المستقر (%)
					142.0%

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)					البند
المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
645.2	24.9	-	-	620.3	رأس المال التنظيمي
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
455.9	0.9	9.6	469.3	-	ودائع ثابتة
797.7	32.5	135.3	714.9	-	ودائع أقل ثباتاً
تمويل بالجملة:					
830.8	334.9	380.6	1,086.6	-	تمويل بالجملة آخر
مطلوبات أخرى:					
-	-	-	121.0	-	جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه
2,729.6	393.2	525.5	2,391.8	620.3	مجموع التمويل المستقر المتاح
التمويل المستقر المطلوب:					
287.9	-	-	-	-	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
88.5	37.5	14.2	292.8	-	القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية
910.6	837.3	71.4	326.4	-	القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:
175.6	251.0	5.1	19.8	-	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملء رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي
208.0	188.4	35.2	24.8	-	الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
موجودات أخرى:					
40.6	-	-	40.6	-	نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة
0.1	-	-	0.1	-	نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل
220.7	-	-	-	220.7	جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه
51.1	-	-	1,021.9	-	البنود غير المدرجة في الميزانية
1,983.1	1,314.2	125.9	1,726.4	220.7	مجموع التمويل المستقر المطلوب
137.6%					نسبة صافي التمويل المستقر (%)

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 24.4 مليون دينار بحريني (2023: 22.8 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي تعادل 19.1 مليون دينار بحريني (2023: 18.5 مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 13.5 مليون دينار بحريني (2023: 10.0 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي. بلغت الرسوم المدرجة في القائمة الموحدة للدخل على حساب نظام اذخار الموظفين 1.4 مليون دينار بحريني للسنة (2023: 1.2 مليون دينار بحريني).

يقوم البنك حالياً بعملية نقل صندوق نظام اذخار الموظفين إلى صندوق العهد الذي يحكمه قانون البحرين للعهد. سيواصل البنك المشاركة في القرارات الاستثمارية المتعلقة بالصندوق ضمن نطاق لجنة الاستثمار في نظام اذخار الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 202.6 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 169.0 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة استثمارية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع تلك الأموال 209.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2024 (2023: 172.2 مليون دينار بحريني).

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحفوظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام.

46 نظام اذخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية وقد يساهم الموظف بأي مبلغ. يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2024	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	687.7	687.7
أذونات خزائنة	-	-	-	399.2	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	167.9	167.9
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,794.1	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	1.0	675.9	73.7	188.8	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	96.9	96.9
مجموع الموجودات	1.0	675.9	73.7	3,334.6	4,085.2
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	375.5	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	351.6	351.6
اقتراضات لأجل	-	-	-	306.5	306.5
ودائع العملاء	-	-	-	2,411.3	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	85.2	85.2
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,530.1	3,530.1

31 ديسمبر 2023	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	549.9	549.9
أذونات خزائنة	-	-	-	443.2	443.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	245.8	245.8
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,588.3	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	1.0	610.5	68.2	176.4	856.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	108.9	108.9
مجموع الموجودات	1.0	610.5	68.2	3,112.5	3,792.2
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	406.2	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	326.9	326.9
اقتراضات لأجل	-	-	-	301.6	301.6
ودائع العملاء	-	-	-	2,130.0	2,130.0
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	88.0	88.0
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,252.7	3,252.7

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2023 لتتناسب مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

50 المعاملة المقترحة مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

كما في 31 ديسمبر 2024، يواصل البنك إحراز تقدم في مناقشاته ومفاوضاته بشأن عملية الدمج المحتملة مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

51 حدث لاحق

بعد نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، أبرم البنك اتفاقية ملزمة للاستحواذ على الأعمال المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع البحرين. إذ يتضمن هذا الاستحواذ نقل جميع القروض والودائع والحسابات للأفراد في بنك إتش إس بي سي البحرين. ومن المتوقع أن تكتمل صفقة الاستحواذ خلال النصف الثاني من العام 2025. هذا وتخضع العملية لموافقة مصرف البحرين المركزي والإجراءات القانونية والتنظيمية الأخرى.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1 الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة اعتباراً من 1 يناير 2015 كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 التي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي للمجموعة.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

إن إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد واحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز اتفاقية بازل 3 على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة "أ" من أدوات ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ استحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات المالية (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزون الإحتياطي لاستيعاب الخسارة المرتفعة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

إن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) هو 12.5 بالمائة، مقارنة مع 10.5 بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال قيود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال (نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 بنسبة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 بنسبة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)). في حال هبوط نسبة ملاءة رأس المال لما هو أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 14.0 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

1 مخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. تشكل مخاطر الائتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم 30 و 31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الائتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

2 مخاطر السوق

تستخدم المجموعة الأسلوب الموحد لتخصيص رأس المال لمخاطر السوق. وقد تم اعتماد الأسلوب الموحد لمخاطر السوق اعتباراً من 08 نوفمبر 2024 بموافقة مصرف البحرين المركزي، ليحل محل أسلوب النهج الداخلي الذي كان مستخدماً مسبقاً.

3 المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة على متوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملءة رأس المال أعلى من 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تصنيفها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية فإن الحد الأدنى لرأس المال سيكون 14.0 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت بدءاً من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية وصولاً إلى الإدارة الإستراتيجية لرأس المال على مستوى المجموعة. ويتم تقدير النمو المتوقع للموجودات المعرضة للمخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المقابلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة 3 سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال في حال حدوث أي انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. علاوة على ذلك، يعتمد البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار تحمل المخاطر الذي يتم مراجعته بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار عمل العنصر الأول الأساسي. تتضمن الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول على كلا من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن خلال رأس المال أو من خلال إدارة المخاطر أو عمليات التخفيض من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال وذلك تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث إرشادات انضباط السوق الصادرة من الجهة التنظيمية لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملءة رأس المال. يقوم البنك بنشر الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري على موقعه الإلكتروني وفي تقريره السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات نوعية وكمية مفصلة. إن الغرض من متطلبات الإفصاحات بموجب العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مدى تقبل المخاطر لدى المؤسسة وتعرضات المخاطر، وتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، على تبني أساليب أكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من التحليل الكمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع التقارير الخاصة بنهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. للأغراض ملءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلاً من التوحيد الاعتيادي والتوحيد على أساس أوران المخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملءة رأس المال:

المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة		
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	100.00% التوحيد بالكامل
شركة إنفيتا ذ.م.م.	مملكة البحرين	100.00% موزونة بالمخاطر
973LABS ذ.م.م.*	مملكة البحرين	100.00% التوحيد بالكامل
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي إس)**	مملكة البحرين	70.00% التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة		
شركة إنفيتا الكويت ش.م.ك.م.***	دولة الكويت	40.00% موزونة بالمخاطر
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	23.52% موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	23.03% موزونة بالمخاطر
شركة بنفث ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	22.00% موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة		
ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليميتد	جيرسي	49.96% موزونة بالمخاطر
إل إس إي جيرسي هولدينغز المحدودة بارتنرشب	جيرسي	45.00% موزونة بالمخاطر
شركة بنك بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	40.00% موزونة بالمخاطر
إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة	جيرسي	24.99% موزونة بالمخاطر

* تمتلك كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و 40% في شركة 973LABS ذ.م.م.، على التوالي.

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة).

*** المساهمة من خلال الشركة التابعة شركة إنفيتا ذ.م.م.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة، فيما عدا القيود المفروضة على التحويلات لضمان تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المركز المالي	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	المرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	687.7	687.7	
أذونات خزانة	399.2	399.2	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	167.9	167.9	
قروض وسلف العملاء	1,794.1	1,794.1	
من ضمنها الخسارة الائتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة للموجودات الموزونة للمخاطر)	27.0	27.0	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الائتمانية المتوقعة)	1,767.1	1,767.1	
أوراق مالية استثمارية	939.4	939.4	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1	31.4	31.4	ب
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	908.0	908.0	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	121.0	120.3	
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة	0.9	0.9	ج
من ضمنها الموجودات غير الملموسة	8.4	8.4	د
من ضمنها فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	111.7	111.0	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	45.2	47.6	
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية	0.3	0.3	هـ
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	31.4	31.4	و
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	13.5	15.9	
ممتلكات ومعدات	38.1	37.8	
مجموع الموجودات	4,192.6	4,194.0	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	375.5	375.5	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	351.6	351.6	
إقتراضات لأجل	306.5	306.5	
ودائع العملاء	2,411.3	2,415.5	
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	124.0	122.1	
مجموع المطلوبات	3,568.9	3,571.1	
حقوق الملكية			
رأس المال	181.7	181.7	ز
أسهم خزانة	(5.0)	(5.0)	ح
علاوة إصدار أسهم	105.6	105.6	ط
إحتياطي قانوني	90.8	90.8	ي
إحتياطي عام	64.2	64.2	ك
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	25.0	25.0	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	24.9	24.9	ل
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	0.1	0.1	م
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(16.6)	(16.6)	
من ضمنها ما يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة	-	-	ن
من ضمنها ما يتعلق بالشركة الأم	(16.6)	(16.6)	س
أرباح مبقاة	132.3	131.5	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	3.1	3.1	ع
من ضمنها ما يتعلق بخسارة التعديل غير المطفأة	(6.5)	(6.5)	ف
من ضمنها الأرباح المبقاة	135.7	134.9	ص
توزيعات مقترحة	42.8	42.8	ق
العائد إلى ملاك البنك	620.8	620.0	
حقوق غير مسيطرة	2.9	2.9	
مجموع حقوق الملكية	623.7	622.9	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	4,192.6	4,194.0	

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي للتوحيد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات بمليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية بمليون دينار بحريني
شركة إنفيتا ذ.م.م.	تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية	6.1	4.2

5 مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية للأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك: (1) الإحتياطيات العامة؛ (2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (3) علاوة إصدار أسهم؛ (4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (5) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1 (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1 ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال فئة 2 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة 1، (د) إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط من الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة 2 والتي يجب أن تكون كحد أقصى 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة	
رأس المال الأساسي فئة 1	6.5%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.5%
رأس المال فئة 1	8.0%
رأس المال فئة 2	2.0%
مجموع رأس المال	10.0%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	2.5%
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	1.5%

ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال

رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	10.5%
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.0%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.5%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	14.0%

اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي	
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1	4.5%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.5%
رأس المال فئة 1	6.0%
رأس المال فئة 2	2.0%
مجموع رأس المال	8.0%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	0.0%

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم هذه الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

5 مكونات رأس المال - الموحد (تتمة)

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يتضمن الجدول إشارة إلى المقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	282.2	ز+ح+ط
الأرباح المبقاة	177.7	ن+ص+ق
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)	163.4	ي + ك + ل + م + س
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	623.3	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	8.4	د
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	0.1	م
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	0.3	هـ
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1	8.8	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	614.5	
رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)	614.5	
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
المخصصات	27.0	أ
رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية	27.0	
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2	-	
رأس المال فئة 2	27.0	
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)	641.5	
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	2,418.0	
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	25.4%	
رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	25.4%	
مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	26.5%	
متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	10.5%	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	2.5%	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	لا ينطبق	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	1.5%	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	25.4%	
الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	10.5%	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	12.0%	
مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	14.0%	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	31.4	ب
الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	31.4	و
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	0.9	ج
الحد الأقصى القابل للتطبيق بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	27.6	
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد	27.0	أ

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

6 ملءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية وذلك بهدف الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يولي البنك اهتماماً بمدى تأثير مستوى رأس المال على عوائد المساهمين، فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد الأعلى التي قد تتحقق مع زيادة نسبة الرفع المالي والمزايا والضمانات التي يوفرها وضع رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات على الهيكل مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط الإستراتيجية للأعمال. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة وأدوات رأسمالية أخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملءة رأس المال وهو 14.0 بالمائة (بما في ذلك المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية).

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت توقعات استراتيجية لسنوات متعددة على أساس سنوي متجدد، والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال قصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال طويلة الأجل.

نسب رأس المال - الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة

من رأسمال المجموعة

نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
مجموعة بنك البحرين والكويت - الموحدة	26.5%
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	62.3%

7 مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة حول مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

لدى بنك البحرين والكويت محفظة ائتمانية متنوعة للبنود المدرجة وغير المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملة الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

تشمل المطالبات على مؤسسات القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على مؤسسات القطاع العام بالعملة المحلية - والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل الجهات التنظيمية في البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات قصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات قصيرة الأجل بأنها تعرضات بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من بعض شركات الاستثمار، والتي يتم وزن مخاطرها على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات قصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي استجابة لائحة كوفيد - 19، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75% إلى 25% وذلك حتى إشعار آخر.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل برهون عقارية أولاً على العقارات السكنية التي يشغلها المفترض أو سيشغلها المفترض أو تلك المؤجرة بوزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تم وزن مخاطر مطالبات الرهن العقاري الممنوح بموجب برنامج الإسكان الاجتماعي لمملكة البحرين بنسبة 25%. تخضع مطالبات المضمونة برهون على عقارات تجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المفترض بأدنى من BB-، فيجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المفترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم المدرجة، في حين يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تكن خاضعة للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أي إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية (تعرف "إستثمارات جوهريّة" في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن 10 بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من 15 في المائة (بشكل فردي) و60 في المائة (بشكل جماعي) من رأسمال البنك ("حدود الأهمية النسبية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تشتمل هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الإستثمار في الشركات العقارية، أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو من خلال الترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك ستكون موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1.250 بالمائة، وذلك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

7 مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث (تمة)

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش للاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، يتم استخدام أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الائتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتم تحويل تعرضات قائمة المركز المالي إلى ما يعادلها من التعرضات الائتمانية من خلال تطبيق عامل تحويل الائتمان. يتم مضاعفة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) مليون دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة مليون دينار بحريني	مخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر مليون دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر مليون دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة مليون دينار بحريني
1,705.1	—	1,705.1	64.6	9.0
9.5	—	9.5	4.7	0.7
373.5	—	373.5	224.0	31.4
1,370.2	56.1	1,314.1	1,023.8	143.3
516.9	2.8	514.1	375.1	52.5
148.9	0.2	148.7	108.1	15.1
98.2	—	98.2	151.7	21.2
27.2	—	27.2	29.6	4.1
59.0	—	59.0	100.9	14.1
95.7	—	95.7	73.9	10.3
4,404.2	59.1	4,345.1	2,156.4	301.7
—	—	—	12.5	1.8
—	—	—	249.1	34.9
4,404.2	59.1	4,345.1	2,418.0	338.4

مدرجة ضمن الأوراق المالية الاستثمارية فئة استثمارات هي منشأة تأمين موزونة المخاطر بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، وإذا تم خصمها ستخفض رأس المال المؤهل إلى 638.2 مليون دينار بحريني.

المنشأة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	الموجودات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.	البحرين	6.82%	3.4	0.5

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل 132.9 مليون دينار بحريني لسنة 2024.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيلات والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام المرتبطة بها.

يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9 مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي التعرضات الائتمانية	مجموع التعرضات الممولة	مجموع التعرضات غير الممولة	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي مليون دينار بحريني
حكومات	1,705.0	0.1	1,700.2
مؤسسات القطاع العام	9.5	-	4.8
بنوك	317.1	56.4	410.9
شركات	1,189.8	180.4	1,277.9
التجزئة التنظيمية وشركات صغيرة ومتوسطة	516.9	-	508.7
الرهن العقاري	148.9	-	146.6
أوراق مالية استثمارية	98.2	-	96.2
فات موعدة إستحقاقها	27.2	-	27.8
عقارات	59.0	-	59.1
موجودات أخرى والبنود النقدية	95.7	-	113.6
مجموع مخاطر التعرضات الائتمانية	4,167.3	236.9	4,345.8

10 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أمريكا الشمالية مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	680.3	-	7.4	-	687.7
أذونات خزائنة	399.2	-	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	84.7	64.3	7.2	-	167.9
قروض وسلف العملاء	1,624.4	-	71.2	52.2	1,818.9
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	36.5	-	8.5	-	45.0
أوراق مالية استثمارية	693.1	9.8	128.8	46.3	939.5
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	102.1	-	1.7	-	109.1
مجموع التعرضات الممولة	3,620.3	74.1	217.3	98.5	4,167.3
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	180.0	0.3	43.5	0.3	236.9
مجموع مخاطر الائتمان	3,800.3	74.4	260.8	98.8	4,404.2

11 تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	21.2	-	666.5	-	687.7
أذونات خزائنة	-	-	399.2	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	167.9	-	-	-	167.9
قروض وسلف العملاء	157.9	379.8	137.8	579.9	1,818.9
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	36.5	8.5	-	-	45.0
أوراق مالية استثمارية	159.1	12.8	610.1	60.2	939.5
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	109.1	109.1
مجموع التعرضات الممولة	513.0	401.1	1,813.6	579.9	4,167.3
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	70.5	48.6	7.0	0.3	236.9
مجموع مخاطر الائتمان	583.8	449.7	1,820.6	580.2	4,404.2

12 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
579.4	-	-	-	-	-	-	108.3	687.7
31.8	78.4	86.7	202.3	-	-	-	-	399.2
138.4	28.3	-	0.5	0.4	0.3	-	-	167.9
205.9	189.7	97.9	118.4	812.3	277.8	99.9	17.0	1,818.9
-	-	-	-	-	-	-	45.0	45.0
3.7	15.8	31.7	42.5	311.9	180.9	327.1	25.9	939.5
50.7	0.1	0.1	0.4	54.1	1.4	2.2	0.1	109.1
1,009.9	312.3	216.4	364.1	1,178.7	460.4	429.2	196.3	4,167.3
13.8	6.7	10.8	6.3	167.3	26.1	2.5	3.4	236.9
1,023.7	319.0	227.2	370.4	1,346.0	486.5	431.7	199.7	4,404.2

13 قروض مضمحلة ومخصصات

(رصيد) القروض المضمحلة مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: صافي إعادة قياس مخصص الخسارة خلال السنة مليون دينار بحريني	مبالغ مشطوبة خلال السنة مليون دينار بحريني
41.3	27.1	11.1	4.4	8.5	-
0.5	0.5	1.0	(0.5)	-	-
11.8	5.0	4.0	6.4	1.3	-
12.6	8.9	0.1	-	-	-
9.3	8.1	5.4	2.9	3.9	-
2.4	1.1	3.2	2.2	0.1	-
77.9	50.7	24.8	15.4	13.8	-

14 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب الإقليم

دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
42.3	-	0.2	-	42.5
8.1	-	-	-	8.1
26.8	-	0.5	-	27.3
77.2	-	0.7	-	77.9

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً

(24.4)	(0.1)	-	(0.3)	(24.8)
(50.5)	-	(0.2)	-	(50.7)

15 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب القطاع الصناعي

تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31.3	-	6.9	-	3.5	0.8	42.5
1.4	-	2.6	-	4.1	-	8.1
8.6	0.5	2.3	12.6	1.7	1.6	27.3
41.3	0.5	11.8	12.6	9.3	2.4	77.9

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

16 قروض معاد هيكلتها

مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
68.6	قروض معاد هيكلتها خلال السنة
1.1	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17 إفصاحات مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، اعتمد بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد اعتباراً من 08 نوفمبر 2024 على النحو المعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي، ليحل محل أسلوب النموذج الداخلي المستخدم مسبقاً في فروع المجموعة في مملكة البحرين ودولة الكويت. ويأتي هذا الاعتبار لتوحيد المنهجية المستخدمة في جميع الفروع، مع الأخذ في الاعتبار أن فروع البنك في جمهورية الهند قد اعتمدت بالفعل الأسلوب الموحد لحساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق.

رسوم رأس المال				الموجودات
المبلغ مليون دينار بحريني	الحد الأقصى مليون دينار بحريني	الحد الأدنى* مليون دينار بحريني	المتوسط مليون دينار بحريني	
0.33	0.39	0.09	0.18	مخاطر صرف العملات الأجنبية
0.66	0.98	0.68	0.78	مخاطر مركز سعر الفائدة
1.00				مجموع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق
12.50				المضاعف
12.47				التعرض الموزون لمخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة

* توضح المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لرسوم رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق خلال الفترة من 08 نوفمبر 2024 إلى 31 ديسمبر 2024، حيث اعتمد البنك الأسلوب الموحد لمخاطر السوق على النحو المعتمد من مصرف البحرين المركزي، ليحل محل أسلوب النموذج الداخلي المستخدم مسبقاً.

يستخدم النموذج الداخلي لمخاطر السوق (المعتمد حتى 07 نوفمبر 2024) لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة)

فحص الضغوطات

يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة "ماذا لو" مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات "ماذا لو" ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر (بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
يناير 2024	0.363
فبراير 2024	0.350
مارس 2024	0.327
أبريل 2024	0.354
مايو 2024	0.369
يونيو 2024	0.366
يوليو 2024	0.413
أغسطس 2024	0.420
سبتمبر 2024	0.403
أكتوبر 2024	0.385
نوفمبر 2024	0.461
ديسمبر 2024	0.375

في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام.

يحفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة لإدارة تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2024:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر لسنة 2024 (بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام) عالمياً (البحرين والكويت)

1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024

الحد مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر 31 ديسمبر 2024 مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر المتوسطة مليون دينار بحريني	فئة الموجودات
0.64	0.37	0.50	0.38	صرف العملات الأجنبية
0.15	0.00	0.01	0.00	سعر الفائدة
0.79	0.38	0.50	0.38	

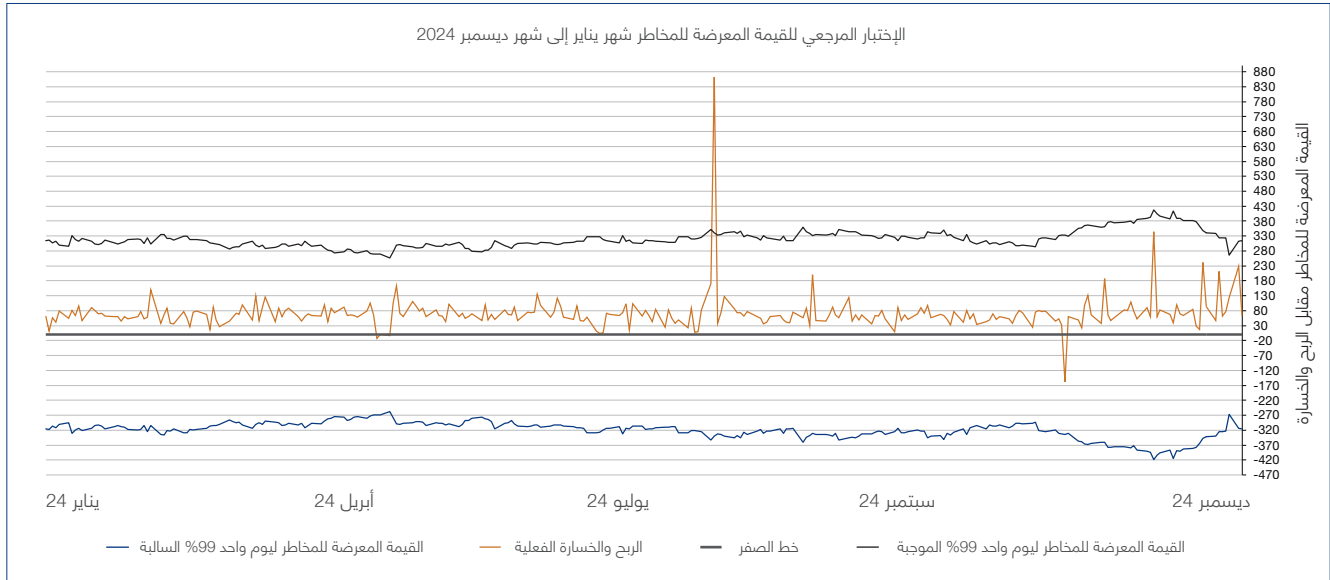
يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وذلك وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي للتحقق من صحة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولتقييم إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر اليومية مع أرباح أو خسائر وفقاً لتسعير السوق (استناداً إلى متوسط الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقارنة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من شهر يناير 2024 إلى شهر ديسمبر 2024 بأنه لا تسجيل أي حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية / النهج الموحد للمخاطر المتداولة (تمة)

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر شهر يناير إلى شهر ديسمبر 2024 (مليون دولار أمريكي)



21 صافي مكاسب من أدوات الأسهم

مليون دينار بحريني	
خسائر محققة في الأرباح المبقاة (صافي)	(1.7)
مكاسب غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (صافي)	3.9

22 نسبة المديونية

في شهر نوفمبر 2018، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة نسبة المديونية النهائية، والتي كانت نافذة اعتباراً من 30 يونيو 2019. نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهي تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 13.59 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2024.

18 تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

مليون دينار بحريني	
تعرضات حكومات	1,592.6
المجموع	1,592.6

19 تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى البنك أي تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2024.

20 مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

مليون دينار بحريني	
التداول العام للأسهم	49.2
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	24.5
المجموع	73.7
رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0%	10.3

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

109 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

114 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2024/1	التاريخ: الأربعاء 27 مارس 2024
الوقت: 10:00 صباحاً	المكان: فندق الخليج، قاعة الدانة - مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، ترأس السيد خالد حسين تقي بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 6 مارس 2024، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,374,485,552 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,730,086,010 سهم أي بنسبة 79.92% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسمائهم:
- السيد خالد حسين تقي - نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيد طارق جليل الصفار - عضو مجلس الإدارة
- السيد عارف حيدر رحيمي - عضو مجلس الإدارة
- السيد ناصر خالد الراعي - عضو مجلس الإدارة
- السيدة دانه عقيل رئيس - عضو مجلس الإدارة
- السيد خالد ناصر الشامسي - عضو مجلس الإدارة
- السيد خالد محمد العصفور - عضو مجلس الإدارة
- السيدة نور نائل الجاسم - عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع كل من:

- الدكتور عبدالرحمن سيف - الرئيس التنفيذي للمجموعة
- السيد أحمد عبدالقدوس أحمد - رئيس أمانة سر المجموعة
- الأستاذ عادل بوعلامه - المستشار القانوني لدى البنك
- السيد علي أحمد جواد - مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- السيدة فاطمة عبدالرحمن - مندوب مصرف البحرين المركزي
- السيد نادر رحيمي - ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ
- السيد سنان الشروقي - ممثل شركة بورصة البحرين
- السيد هاني الشيخ - ممثل شركة ك. فينتك تكنولوجيز- مسجل الأسهم المساند

استهل رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة. وقبل البدء في عرض جدول الأعمال، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، عبر عن الشكر العميق والامتنان للسيد مراد علي مراد رئيس المجلس، الذي بذل جهوداً كبيرة ومخلصة خلال فترة رئاسته لمجلس الإدارة. وأضاف أن السيد مراد كان له دور بارز في توجيه وإدارة أعمال البنك، ولن ينسى البنك إسهاماته القيمة خلال رئاسته. وفي هذا السياق، تثنى الجهود التي بذلها السيد مراد في تعزيز نجاحات البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتمنى له التوفيق في جميع مساعيه المستقبلية. ثم عرض رئيس الجلسة على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2023/03/28.

قرار رقم 1-2024:

“اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2023/03/28 كما هو.”

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2023/12/31 وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه البيئة التشغيلية، أهم أعمال وإنجازات البنك خلال عام 2023م، أهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. والعرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

قرار رقم 2-2024:

“أقرت الجمعية العامة العادية التقرير.”

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2023/12/31م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 2023/12/31م والمصادقة عليها.

قرار رقم 3-2024:

“اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2023م وصادقت عليها.”

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- أرباح نقدية: 30% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 30 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 51,602,803 د.ب. (تتضمن الأرباح النقدية المرحلية 10% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 17,207,837 د.ب.).
- أسهم منحة: 5% من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 8,650,430 د.ب.
- تحويل مبلغ 7,446,767 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للمسؤولية الاجتماعية فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- توزيع مبلغ 4,567,669 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقة.

قرار رقم 4-2024:

“وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه.”

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

أوضح رئيس الجلسة اهتمام البنك بهذا الموضوع وذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الإفصاحات المطلوبة وطلب من رئيس أمانة السر تلاوة ملخص عن تقرير الحوكمة والذي شمل أيضاً ملخصاً لنتائج تقييم المجلس ولجانه والسادة الأعضاء والتوصيات الرئيسية للتطوير الناجمة عن عملية التقييم.

قرار رقم 5-2024:

“اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023م ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه.”

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني كمكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2023م.

قرار رقم 2024/1-6:

“وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2023م بمبلغ إجمالي هو 660,000 دينار بحريني“.

9. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن تحديث برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل وإصدارها، في دفعة واحدة أو أكثر، بمبلغ يصل إلى 750 مليون دولار أمريكي كحد أقصى وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضهم للآتي:

(أ) اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ وتحديث برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل وإصدار السندات من وقت لآخر في حدود مبلغ البرنامج المقرر من المساهمين،

(ب) اتخاذ كافة القرارات بشأن إصدار السندات على سبيل المثال وليس الحصر الإصدار وتوقيته وشروط الاكتتاب شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2024/1-7:

“وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه“.

10. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2024م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتعيينهم.

ذكر رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس.

قرار رقم 2024/1-8:

“وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للسنة المالية 2024م للقيام بالمهمة“.

11. التصديق على تجديد تعيين هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك من 28 مارس 2023م إلى 27 مارس 2024م وإعادة تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من 27 مارس 2024م

قرار رقم 2024/1-9:

“وافقت الجمعية العامة العادية على الموضوع أعلاه“.

12. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2023/12/31م.

قرار رقم 2024/1-10:

“اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه“.

13. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

اسئلة وملاحظات بخصوص تقرير مجلس الادارة والتقرير السنوي لعام 2023م

السيدة شيماء التهامي:

شكرت السيدة شيماء التهامي السيد مراد علي مراد وأعضاء مجلس الإدارة على نتائج البنك والأرباح الممتازة ومؤشرات الأعمال القوية وأوضحت انه من أهم الإنجازات التي حققها البنك وبالأخص زيادة نسبة المرأة في عضوية المجلس وكذلك زيادة نسبة المرأة في المناصب الإدارية بزيادة 24%.

الأسئلة والاستفسارات:

السؤال الأول: هل هناك أي خطة لتوسع متوقع في الأسواق الدولية الأخرى خاصة أن البنك لديه تواجد في أسواق مثل تركيا، الهند، الكويت والإمارات العربية المتحدة ؟ ونسبة الأصول من محفظة قروض البنك في البحرين هي 70%، الا يضعف ذلك من أصول البنك في البيئة التشغيلية المحلية؟ بالنظر إلى أن العمليات الإقليمية صغيرة جدا وتصنيف البنك الائتماني يمكن أن يكون بحد أقصى تصنيف مملكة البحرين ؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لتعرض اقتصاد البحرين والاقتصادات الأخرى كاستراتيجية يدخل البنك في الأسواق الأخرى خلال طريقتين، محفظة القروض ومحفظة الاستثمار. والشئ الأساسي الذي يحكم عمل بنك البحرين والكويت بأنه إذا لم تتواجد الخبرة الكافية في الأسواق لا ندخل فيها. وبطبيعة الحال وجود البنك في مملكة البحرين وارتباط البنك بدول مجلس التعاون الخليجي، جعل هذه الأسواق، الأسواق الطبيعية لأعمال البنك واليوم نسبة أصول البنك في البحرين ودول مجلس التعاون قرابة 90%. ولدينا تواجد من زمن بعيد في دولة الكويت، ومكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة ومع أنه لا يوجد تواجد للبنك في الأسواق الخليجية الأخرى، فإن البنك يعرف طبيعة هذه الأسواق ولديه قاعدة عملاء فيها. وفي غير دول مجلس التعاون فإن للبنك تواجد في جمهورية الهند ومكتب تمثيلي في الجمهورية التركية وأعمالنا في هذه الدول محددة ضمن استراتيجية البنك وتعمل بشكل مستقر.

السؤال الثاني: هناك تركيز في محفظة الخدمات المصرفية لقطاع الشركات من المقاولات والعقارات في عام 2022 كيف تم تخفيف ذلك في عام 2023؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لإستراتيجية الأعمال في قطاعي البناء والعقار فإن معظم تمويل البنك لأجل مشاريع وبدرجة أساسية البناء والعقار الشخصي للأفراد وعملاء الشركات الذي لديهم مشاريع محددة وليست مشاريع للاستثمار ومثل القطاعات الأخرى لدى البنك حدود للتعرض للمخاطر.

السؤال الثالث: على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ما هي درجة نقاط تأثير الائتمان الحالية لأنها في عام 2022 كانت متوسطة إلى منخفضة، مع اعتقادي بانها تحسنت في عام 2023 فكيف حسن البنك من هذه النتيجة. وكذلك فإن الأمن السيبراني والبيانات الشخصية تعتبر من المخاطر العالية من حيث التحول الرقمي؟ فكيف خفف إطار تكنولوجيا المعلومات لدى البنك من تلك المخاطر؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: مع بداية إستراتيجية التحول الرقمي منذ 2019 حددنا الجانب المهم في التطور الرقمي حيث ان لابد ان يواكبه عملية مكثفة لرفع القدرة في الامن السيبراني. ومن ضمن الأمور التي عززت ذلك، تغيير الهيكل التنظيمي للأمن السيبراني ومضاعفة عدد الموظفين، حيث ان الأمر اليوم تغير كثيراً من عام 2019.

وايضاً إقرار سياسات جديدة وتعزيز الحوكمة في هذا الجانب يعنى بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتم تشكيل لجنة إدارية برئاسة الرئيس التنفيذي وتم تحديث معظم الأنظمة في البنك، حيث إن الأنظمة القديمة تشكل مصدراً للمخاطر. ومن الأمور المهمة التي عمل عليها البنك برامج لتعزيز وعي الموظفين في هذا الجانب. وثمرة هذه الجهود أنه لم يتمكن طرف من خرق أنظمة البنك ومع ذلك يظل الموضوع مصدر قلق مستمر لجميع البنوك والشركات.

السؤال الرابع: بنك البحرين والكويت لديه فريق عمل لمخاطر المناخ وبالنسبة للقروض المرتبطة بالاستدامة. هل قدم بنك البحرين والكويت قروضا مستدامة لدعم هذه المبادرة؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لتبني التمويل الأخضر أو المستدام تبيننا مشروع الاستدامة في 2020 ومن ضمن ذلك كان جانب المستهلك وتم تقديم عدة برامج في هذا المجال، وتم تخصيص نسبة من التمويل للجوانب التي تدخل في الاستدامة في البحرين وخارج البحرين. وتم تحديد 4 محاور لإطار الاستدامة هي الحوكمة، الموظفين، الزبائن والمجتمع، وتم وضع مؤشرات أداء رئيسية لكل محور وتحديد الأهداف. وتم إصدار تقرير شامل من قبل البنك وإيضاً أصدر مصرف البحرين المركزي في العام الماضي ورقة استرشادية والعمل مستمر في هذا الصدد حيث أنه من الأساسيات التي علينا الالتزام بها. وبالنسبة لعملية التمويل إذا تم اخذ الاستدامة في الاعتبار، يجب على الأطراف المعنية أن تأخذ موضوع الاستدامة في الاعتبار أيضاً، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والان فإن الاستدامة جزء من التقييم الائتماني. وبالنسبة للبنك فتم اخذ العديد من المبادرات الداخلية لتعزيز موضوع الاستدامة ويجب التنويه بأن الموضوع في بداياته ولم يصل إلى مرحلة النضج بعد، وسيمضي البنك قدماً حسب التطورات العالمية والمتطلبات الرقابية.

السؤال الخامس: من اهم الأسئلة وهي بخصوص الاندماج هل هناك أي تطورات وما تأثير ذلك على السادة المساهمين؟

السيد رئيس الجلسة: بالنسبة للاندماج فهو موضوع استراتيجي يدرسه البنك في الوقت الحالي من قبل المجلس والإدارة وتم الإفصاح عن احتمالية الاندماج وانه سيتم الاستعانة بشركات متخصصة لدراسة جدوى هذا الاندماج وسوف يتم رفع التوصية المناسبة للسادة المساهمين.

السؤال السادس: بالنسبة لاسهم بنك السلام في بنك البحرين والكويت الي تمثل 26% هل سيكون هناك فكرة لمقايضة الأسهم بعد الاندماج مع بنك البحرين الإسلامي؟

السيد رئيس الجلسة: بالنسبة لموضوع أسهم بنك السلام لا يمكننا الإفصاح او التأكيد على ذلك حيث انه لم تتم مناقشة أي من هذه المواضيع حالياً.

ذكر السيد المساهم أحمد فخرو: نشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك فريق الادارة التنفيذية على الأداء الطيب والنجاح في تحقيق النتائج الجيدة للسنة المنتهية 2023، كما اشكر الدكتور عبد الرحمن سيف علي عرضه على أهم مؤشرات وإنجازات البنك خلال العام المنصرم.

السيد الرئيس عندي ملاحظة وكذلك عندي تساؤل

الملاحظة أولاً هي أن تقرير البنك السنوي لسنة 2023 أعاد تكرار ذكر المصطلح "التحول الرقمي" في أكثر من مكان، على النحو التالي:

صفحة 2 - "عهد جديد من الفرص"

صفحة 6 - "كلمة رئيس مجلس الإدارة"

صفحة 8 - "تقرير رئيس مجلس الإدارة"

صفحة 14 - "تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة" حيث تكرر ذكر المصطلح سبع مرات

لكن بمواصلة قراءة التقرير السنوي لم أجد للأسف اية إشارة إلى وجود لجنة أو جهة خاصة مسؤولة من أعضاء الإدارة على الإشراف على تنفيذ "التحويل الرقمي" للبنك.

كذلك بالرجوع إلى صفحة 53 تحت عنوان "الهيكل التنظيمي" لم ترد أي إشارة إلى "التحول الرقمي" وكذلك صفحتي 54 و55 - تحت عنوان "اللجان الإدارية" لم ترد أي إشارة إلى أن هناك لجنة مسؤولة عن "التحول الرقمي" إضافةً أنه حتى اللجان الثلاثة عشر الموجودة في الجدول مع ذكر ملخص مهام ومسؤوليات كل لجنة على حدة لم يرد أن أي من اللجان مسؤولة عن "التحول الرقمي"

السؤال للسيد الرئيس: كيف لا توجد لجنة مع أن "التحول الرقمي" في البنوك يعتبر من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المصرفي في السنوات القلائل الأخيرة؟ وأضاف إلى أنه واجه عدد من المشاكل في استعمال تطبيق الهاتف النقال لبنك البحرين والكويت مؤخراً وعندما اتصل بخط البنك الساخن قيل له ان المشكلة من مزود الخدمات مع أن تطبيقات بقية البنوك الأخرى تعمل على أحسن حال، وعلق قائلاً أنه ربما ان التحول الرقمي في بنك البحرين والكويت ليس بالمائة المطلوبة حتى الآن.

السيد رئيس الجلسة: الموضوع مهم ويتم دراسة الموضوع في مجلس الإدارة وفي اللجنة التنفيذية والتحول الرقمي وأنظمة المعلومات من أولويات مجلس الإدارة وهناك أشخاص مسؤولون عن التحول الرقمي.

الرئيس التنفيذي للمجموعة: أولاً التحول الرقمي هي ظاهرة جديدة وسوف تأخذ سنوات لتصل لمرحلة الاستقرار والنضج. ويعتمد الموضوع على كيفية تبني كل مؤسسة لمفهوم التحول الرقمي. وتجربة البنك في هذا الجانب بأن مسؤولية التحول الرقمي ليست لشخص واحد، ولكن مسؤولية الجميع في المؤسسة. وإذا تم التحدث عن التحول الرقمي بمقارنة تطبيقات الأجهزة الذكية فلن يتناول الموضوع بشكل شامل واستراتيجية البنك في هذا الجانب واضحة حيث أن عملية التحول الرقمي عملية شمولية تبدأ من البنية التحتية للأنظمة المعلومات وجميع أنظمة البنك ومن ثم بناء تطبيقات على ذلك. وبالنسبة لحكومة الموضوع فإن مجلس الإدارة كله مسئول عنه والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين مسئولين. وهناك لجنة إدارية للإستراتيجية من نطاق عملها متابعة مشاريع الإستراتيجية ومن ضمنها التحول الرقمي يرأسها الرئيس التنفيذي. والجدير بالذكر بأن العملية ليست فقط تحديث أنظمة، ولكن خلق ثقافة وطور البنك برنامج يعنى بهذا الجانب لكل الموظفين لأن الثقافة تبدأ حتى من الخطوط الأمامية. وفلسفة البنك أن يكون الجميع سفيرا للتحول الرقمي، ولكن المشاريع التي ذكرت فإن لكل مشروع مسئول مسائل عن المشروع الموكل اليه. والبنك من أوائل البنوك التي دشنت مثل هذا المشروع وحقق نجاحات فيه ولكن عملية التطوير مستمرة.

السيد أحمد فخرو: مقارنة بالمؤسسات الأخرى توجد بها لجنة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة واي مشروع ليس له قائد لن يتم والأفضل أن يكون هناك شخص مسئول ومحاسب ولا اتفاق مع الطرح لأنه من الممارسات الأفضل أن يكون هناك شخص مسئول وهذا شيء المتعارف عليه.

السيد رئيس الجلسة: ملاحظة مشكورة وسوف نأخذها بعين الاعتبار. ولنطمئن السيد المساهم فإن هذا الموضوع يتم متابعته من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي ويتم مناقشة المشاريع الإستراتيجية بشكل متعمق. والمقارنة مع المؤسسات الأخرى أمر وارد، و يتم أخذ ذلك في الاعتبار أيضاً. واللجنة التابعة لمجلس الإدارة المسؤولة حالياً عن الأمور الإستراتيجية هي اللجنة التنفيذية ويتم النظر في مثل هذه الأمور بكل جدية.

الرئيس التنفيذي للمجموعة: أرجو ألا يفهم بأن هذا الأمر الاستراتيجي متروك من غير مراقبة و متابعة. مجلس الإدارة مسئول والإدارة التنفيذية مسئولة عن كل مشروع مع برنامج زمني ونقدم للمجلس في اجتماعاته تقارير ولذلك فإن المتابعة موجودة و العملية منظمة.

وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور والمشاركة في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:00 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولي التوفيق،،،

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2024/1	التاريخ: الأربعاء 27 مارس 2024
الوقت: 11:00 ظهراً	المكان: فندق الخليج، قاعة الدانه - مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد خالد حسين تقي بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 6 مارس 2024، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,374,485,552 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,730,086,010 سهم أي بنسبة 79.92% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

السيد خالد حسين تقي - نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد طارق جليل الصفار - عضو مجلس الإدارة

السيد عارف حيدر رحيمي - عضو مجلس الإدارة

السيد ناصر خالد الراعي - عضو مجلس الإدارة

السيدة دانه عقيل رئيس - عضو مجلس الإدارة

السيد خالد ناصر الشامسي - عضو مجلس الإدارة

السيد خالد محمد العصفور - عضو مجلس الإدارة

السيدة نور نائل الجاسم - عضو مجلس الإدارة

- كما حضر الاجتماع كل من:

- الدكتور عبدالرحمن سيف - الرئيس التنفيذي للمجموعة

- السيد أحمد عبدالقدوس أحمد - رئيس أمانة سر المجموعة

- الأستاذ عادل بوعلامه - المستشار القانوني لدى البنك

- السيد علي أحمد جواد - مندوب وزارة الصناعة والتجارة

- السيدة فاطمة عبدالرحمن - مندوب مصرف البحرين المركزي

- السيد نادر رحيمي - ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ

- السيد سنان الشروقي - ممثل شركة بورصة البحرين

- السيد هاني الشيخ - ممثل شركة ك. فينتك تكنولوجيز - مسجل الأسهم المساند

استهل رئيس الجلسة الاجتماع، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 2023/3/28م

قرار رقم 1-2024/1:

”وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه“.

1. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 سهم إلى مبلغ 181,659,031 دينار بحريني مقسم إلى 1,816,590,310.5 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

قرار رقم 2024/1-2:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

2. تعديل المادة (7) من عقد التأسيس “رأس المال الصادر والمدفوع” والمادة (7) من النظام الأساسي “رأس المال الصادر والمدفوع” وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع إلى مبلغ 181,659,031 دينار بحريني خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2024/1-3:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

3. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لعمل التعديلات على النظام الأساسي حسب البند (3) أعلاه.

قرار رقم 2024/1-4:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:15 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق،،،

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة